جامعـــة الشهيد حمه لخضر بالـــــوادي
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية
شعبة علوم التربية

مشكلات التنمية الحضرية بالمدينة الصحراوية

دراسة ميدانية بحي الأمير عبد القادر ببلدية الرباح

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع: تخصص علم الاجتماع الحضري

إعداد الطالبان:
أسامة بكاري
صابر عوين

إشراف الأستاذ:
د/ خالد خواني

د. بخته بن فرج الله	أستاذ محاضر(ب)	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	رئيساً
د. خالد خواني	أستاذ محاضر(ب)	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مشرفاً ومقرراً
د. شوقي قدادرة	أستاذ مساعد (ب)	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	عضواً مناقشاً

الموسم الجامعي: 2016-2017م

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى انجاز هذا العمل.

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أومن بعيد على انجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهناه من صعوبات، ونخص بالذكر الأستاذ المشرف "**خالد خواني**" الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذا البحث.

ولا يفوتنا أن نشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في اتمام هذا العمل ونخص بالذكر الأستاذ المحترم "**عوين بلقاسم**" وسكان حي الأمير عبد القادر على مساعدتهم لنا في إتمام هذا العمل .

ولا يفوتنا أن نشكر كل أساتذة كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية بجامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي .

فللجميع منا أسمى عبارات الشكر والتقدير

ملخص الدراسة باللغة العربية

تهدف الدراسة التي قمنا بها إلى معرفة مشكلات التنمية الحضرية بالمدينة الصحراوية و قد تمت صياغة السؤال الرئيسي كما يلي:

ماهي المشكلات التي تواجهها عملية التنمية الحضرية بالمدينة الصحراوية؟

أما الفرضيات فقد صيغت على النحو التالي :

- للمسكن واستعمالاته خصائص في التنمية الحضرية بالمدينة الصحراوية
- طبيعة العلاقات الجوارية والمجالية في المدينة الصحراوية
- خدمات النقل المقدمة والمتوفرة في المدينة الصحراوية
- اعتماد الاسر على الجانب الاقتصادي المعيشي لهافي المدينة الصحراوية
- اتجاهات وآراء سكان المدينة الصحراوية حول طبيعة المسكن والمشكلات المترتبة بالجانب الاجتماعي.

وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لملائمة طبيعة الموضوع من أجل التحقق من صحة الفرضيات وبعدما قمنا بإعداد استمارة بحث ثم وزعناها على سكان الحي محل الدراسة بعدها قمنا بجمعها وأجرينا كذلك عدة مقابلات بحثية مع عدد من سكان الحي قصد الكشف ميدانيا على أهم المشكلات التي تواجهها التنمية الحضرية بالمدينة الصحراوية.

وبعد تحليل الاستمارة تم التحقق من صحة الفرضيات و منها خلصنا إلى عدة نتائج وكل هذا لم يمنعنا من تقديم مجموعة من التوصيات و الاقتراحات و هي كما يلي:

1- تهيئة مجال حضري يتناسب عمران هو مواد بنائه مع الطبيعة الصحراوية وذلك بإدخال بعض التجديدات التي تتماشى وتل كالثقافة التي يمثل فيها القصور نواة المدينة الصحراوية وسكانها مرتبطين بعاداتهم وتقاليدهم .

2- إشراك الفرد ودمجه في وضع المخططات التنموية وذلك من خلال محاورته ومحاكاته لواقعه المعاش والاهتمام بتنمية الجوانب الاجتماعية والثقافية التي وإن تغيرت ليست مشجعة لحد كبير، وعليه وجب نشر الوعي والاهتمام بالإنسان الصحراوي في تجسيد أي عمل تنموي بهذه المجتمعات.

3- إذا كانت العمارة قد حققت أهدافها بالمناطق الشمالية فليس هذا معناه بأنها ستحقق ذلك بمناطق الجنوب، وعليه على المهندسين أن لا ينقلوا الطابع العمراني من منطقة.

4- توفير الخدمات والتجهيزات الضرورية لأنها هي التي تؤدي إلى استقرار الحياة الاجتماعية للفرد.

5- خلق الجمعيات والمؤسسات التي لها دور في توعية واشتراك لفرد لكسب الثقة بالجهات المخططة وحتى تتقبل التجدد وتحقق بالتالي أهدافها الملموسة.

6- الاهتمام بعنصر الشباب في المشاريع التنموية وذلك من خلال دمجه في المجتمع العام، وذلك بتوفير كل ما يجعل هذه الأجيال الصاعدة تعبر عن الثقافة الجديدة التي تتصف بالمرونة للتفاعل مع ما يحدث بالمجتمع.

Abstract:

Our study aims at identifying the problems of urban development in the desert city. The main question was formulated as follows:

What are the problems facing the urban development process in the desert city؟

The hypotheses were formulated as follows:

-Housing and its uses characteristics in urban development in the desert city

-The nature of the neighborhood and neighborhood relations in the desert city

-Transportation services provided and available in the desert city

-Adoption of families on the economic side of living in the desert city

- Attitudes and opinions of the inhabitants of the desert city on the nature of the house and the problems caused by the social aspect.

In this study, we relied on the analytical descriptive approach to suit the nature of the subject in order to validate the hypotheses. After we prepared a research form and distributed it to the residents of the neighborhood, we collected it and conducted several research interviews with a number of residents. Faced by urban development in the desert city.

After analyzing the form, the validity of the hypotheses was verified and we reached several conclusions. All this did not prevent us from presenting a set of recommendations and suggestions which are as follows:

1- The preparation of urban area commensurate Amran is building materials with the desert nature by introducing some innovations that correspond to the culture of the city where the palaces represent the nucleus of the desert city and its inhabitants are linked to their customs and traditions.

2- Involve the individual and integrate it in the development of development plans, through the theme and simulated reality of the pension and interest in the development of social and cultural aspects, although changed is not very encouraging, and should be spreading awareness and interest in the Sahrawi people in the embodiment of any developmental work in these communities.

3- If the architecture has achieved its objectives in the northern regions, this does not mean that it will achieve this in the south, and the engineers should not transfer the urban character of the region.

4- Provide the necessary services and equipment because they are conducive to the stability of social life of the individual.

5- Create associations and institutions that have a role in the awareness and participation of an individual to gain confidence in the planned and even accept the renewal and thus achieve its objectives.

6 - Paying attention to the youth component in development projects by integrating it into the general society, by providing all that makes these emerging generations reflect the new culture that is flexible to interact with what is happening in society.

فهرس المحتويات

شكر وعرفان _____ أ

ملخص الدراسة باللغة العربية _____ ب

ملخص الدراسة باللغة الانجليزية _____ د

فهرس المحتويات _____ و

فهرس الجداول _____ ط

مقدمـة: _____ 1

الجانب النظري

الفصل الأول: إشكالية الدراسة واعتباراتها_____ 6-31

1- الإشكالية : _____ 6

2 - تساؤلات الدراسة : _____ 8

3 – فرضيات الدراسة :_____ 8

4- أهمية الموضوع :_____ 9

5 – أسباب اختيار الموضوع : _____ 9

6 – أهداف الدراسة :_____ 10

7 – التنمية والمفاهيم المقاربة : _____ 10

8- الدراسات السابقة :_____ 27

الفصل الثاني: التخطيط والتنمية الحضرية _____ 33-49

تمهيـــد: _____ 33

1- مفهوم التخطيط وأهميته في التنمية الحضرية : _____ 34

2 – التخطيط الحضري ومجالاته :_____ 39

3- الأهداف الاجتماعية للتنمية والتخطيط الحضري : _____ 48

الفصل الثالث: المجتمع الحضري الصحراوي ومشكلاته _____ 51-78

تمهيد:_____ 51

1- خصائص المجتمع الحضري الصحراوي : _____ 52

2- البناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع الحضري الصحراوي : _____ 71
3- مشكلات المجتمع الحضري : _____ 72
الفصل الرابع: مجالات التنمية الحضرية في المجتمعات الصحراوية _____80-97
تمهيد: _____ 80
المرافق والخدمات التعليمية والصحية: _____ 81
2-تخطيط السكن والسكان: _____ 84
3-مجالات التنمية في التجمعات الحضرية بالجنوب: _____ 90
4-مشكلات وعوائق تنمية في مدن الجنوب: _____ 95
الجانب التطبيقي
الفصل الخامس: التنظيم المجالي لبلدية الرباح _____ 100-111
تمهيـــد: _____ 100
1- نشأة مدينة الرباح: _____ 101
2- التطور العمراني لبلدية الرباح : _____ 103
3- الهياكل القاعدية والشبكات : _____ 104
4-الخصائص الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية : _____ 107
الفصل السادس: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية _____ 113-120
تمهـيد: _____ 113
1- منهج الدراسة: _____ 114
2- أدوات جمع البيانات: _____ 114
3- مجالات الدراسة: _____ 118
خلاصـــــة: _____ 120
الفصل السابع: عرض النتائج ومناقشتها _____ 122-150
تمهيد: _____ 122
المحور الأول : البيانات الشخصية _____ 123
المحور الثاني : خصائص المسكن واستعمالاته _____ 131
المحور الثالث : العلاقات الجوارية والمجالية . _____ 139

المحور الرابع : المرافق وخدمات التعليم والصحة والنقل ._____ 145

خاتمـــة:_____ 151

قائمـة المراجـع _____ 153

الملاحق_____ 159

فهرس الجداول

عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم 01: يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس	123
جدول رقم 02: يبين توزيع أفراد العينة حسب العمر	124
جدول رقم 03: يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	125
جدول رقم 04: يبين توزيع أفراد العينة حسب مكان الميلاد	126
جدول رقم 05: يبين توزيع أفراد العينة حسب الحالة المدنية	126
جدول رقم 06: يبين توزيع أفراد العينة حسب عدد أفراد الأسرة	128
جدول رقم 07: يبين توزيع أفراد العينة حسب الحالة المهنية	129
جدول رقم 08 : توزيع أفراد العينة العاملين حسب نوع العمل	130
جدول رقم 09: يوضح توزيع أفراد العينة حسب طبيعة ملكية المسكن	131
جدول رقم 10: يوضح توزيع أفراد العينة حسب عدد غرف المساكن	132
جدول رقم 11: يوضح توزيع أفراد العينة حسب تخصص غرف المسكن	133
جدول رقم 12: يوضح توزيع أفراد العينة حسب القيام بتعديلات	133
جدول رقم 13: يوضح توزيع أفراد العينة حسب نوع التعديلات	134
جدول رقم 14: يوضح توزيع أفراد العينة حسب توفر التجهيزات بمساكنهم	135
جدول رقم 15: يوضح توزيع أفراد العينة حسب توفر الخدمات بالمسكن	136
جدول رقم 16 : توزيع أفراد العينة حسب إقامة أفراد آخرون بالمسكن	137
جدول رقم 17: يوضح توزيع أفراد العينة حسب علاقاتهم بالمقيمين معهم	138
جدول رقم 18: يوضح توزيع أفراد العينة حسب صلتهم بجيرانهم	139
جدول رقم 19: توزيع أفراد العينة حسب نوع العلاقة مع جيرانهم :	140
جدول رقم 20: يبين توزيع أفراد العينة حسب تأمين الجيران على مساكنهم وقت غيابهم	141
جدول رقم 21: توزيع أفراد العينة حسب تواجد أفراد من الأقارب بالمنطقة	141
جدول رقم 22: يوضح توزيع أفراد العينة حسب وجود أفراد من الأقارب بالمناطق الأخرى	142

جدول رقم 23: يوضح توزيع أفراد العينة حسب المنطقة التي يقتنون منها أغلب الأغراض	143
جدول رقم 24: يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤسسات التي يترددون عليها	143
جدول رقم 25: يبين توزيع أفراد العينة حسب وجود أطفال لديهم يزاولون الدراسة	145
جدول رقم 26: يوضع توزيع أفراد العينة حسب المنطقة التي يتم بها التمدرس	146
جدول رقم 27: يوضح توزيع أفراد العينة حسب الأبناء الذين يتكونون بمراكز التكوين	147
جدول رقم 28: يوضح توزيع أفراد العينة حسب المناطق التي يتم بها التكوين	148
جدول رقم 29: يبين توزيع أفراد العينة حسب المنطقة التي يتم بها الكشف الطبي	149
جدول رقم 30: يوضح توزيع أفراد العينة حسب توفر الأدوية في صيدلية المنطقة	149

مقدمــة:

إن التغير حقيقة بديهية في الحياة وقد يأخذ أشكالا عديدة ومتفاوتة، فقد يكون ثورة وقد يتخذ صورة إصلاح، وهو ليس بالضرورة تطور أو تمدن، وعليه فالتغير من غير التنمية يحدث تلقائيا في كل اتجاه سواء أردنا أم لم نرد.

بينما التنمية هي التغير الإرادي للانتقال بالمجتمع من الحال الذي هو عليه فعلا إلى الحال الذي ينبغي أن يكون عليها آجلا، والتنمية هي تطور من حيث انتقالها بالمجتمع من طور إلى طور، كما أنها تمدن حيث تحتوي داخلها على اتجاه التحول من ما هو تقليدي إلى ما هو أحدث، فالغرض من التنمية هو تهيئة لبيئة تمكن الإنسان من التمتع بالحياة والعيش برفاهية، على اعتبار العنصر البشري عنصر حاسم في تنفيذ البرامج التنموية تخطيطا وأداء .

إن المدينة فضاء متميز هندسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، والإنسان هو الذي يشغل هذا الفضاء بكل تجلياته وتناقضاته، والاهتمام بتوفير الجوانب المادية للحياة في المدينة كما هو شائع غالبا ما يكون على حساب العناية بالحاجات الإنسانية غير المادية التي كثيرا ما تكون سببا في ظهور مشاكل اجتماعية تعطل من عملية التنمية .

والمدن في الجنوب لها خصوصيتها وتاريخها وثقافتها، فالعمران بها يخضع لعوامل الطبيعة الصحراوية، سواء في التوزيع أو التجهيز أو البناء إذ نجد القصر نواة المدينة الصحراوية، لكن أصبحت هذه الأقاليم مفتوحة على جميع التغيرات ومستقرا لمختلف الخلفيات الاجتماعية والثقافية وأصبحت مجالا لظهور أشكال عمرانية لا تختلف عن تلك الموجودة في الشمال خاصة بما يتعلق بمشاريع البناء الجماعي التي لا تجد في الغالب تقبلا اجتماعيا وثقافيا من السكان.

هذه الوضعية التي تجعل الكثير من البرامج التنموية الحضرية تحول دون تحقيق مجتمع صحراوي حضري فهي تصطدم بالكثير من المعطيات الطبيعية والبيئية والثقافية بهذه المجتمعات.

يحاول البحث والدراسة الراهنة الوقوف على أهم المشكلات التنموية والحضرية بالمدينة الصحراوية مع التركيز على مدينة الوادي وذلك بدراسة أحد بلدياتها وتتضمن معالم الدراسة ثلاثة فصول نظرية وثلاثة فصول تطبيقية وتتمثل في:

الفصل الأول: يتضمن موضوع الدراسة وطرحه في اشكالية إلى جانب تحديد أسباب اختيار الموضوع وأهميته والأهداف المرجوة من دراسته وكذلك تضمن الإطار المفاهيمي للدراسة حيث حدد مفهوم التنمية ومفهوم التخطيط الحضري والعمراني ثم التعريف الابتدائي لمفهوم التنمية الحضرية بالإضافة إلى تحديد مجالات التنمية الحضرية وأهم مشكلاتها.

الفصل الثاني: تضمن هذا الفصل مفهوم التخطيط وأهميته في التنمية الحضرية إلى جانب تحديد مجالات التخطيط الحضري من حيث التخطيط للخدمات كما تناول الأهداف الاجتماعية للتنمية والتخطيط الحضري بالنسبة للمجتمع.

الفصل الثالث: بما أن المجتمع المدروس مجتمع حضري صحراوي له خصائصه ومميزاته وبالوقوف على هذه الحقائق تضمن هذا الفصل الحديث عن خصائص المجتمع الحضري الصحراوي وذلك بعرض خصائص المجتمع الحضري الصحراوي تطبعه صفة الصحراوية إلى جانب هذا تضمن الفصل البناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع الصحراوي وفي الأخير أهم مشكلات هذا المجتمع والتي تقف وتحلل لنا وضعيته كمجتمع متميز.

الفصل الرابع: وتناولنا فيه مجالات التنمية الحضرية في المجتمعات الصحراوية ومشكلاتها وبما أن الموضوع يدور حول مشكلات التنمية بهذه المجتمعات تناولنا في هذا الفصل التنمية الحضرية والمرافق الخدمات التعليمية والصحية إلى جانب التنمية الحضرية في مجال السكن والإسكان والتنمية في مجال النقل والمواصلات للوقوف على وضعية هذه المرافق والخدمات للمنطقة الصحراوية وفي الأخير تناولنا مشكلات وعوائق تنمية المدن الجنوبية .

أما الفصل الخامس: ويتعلق بالمجال الخاص للدراسة الميدانية تناول فيه التنظيم المجالي لبلدية الرباح وهذا من خلال التطرق إلى نشأة وتطور بلدية الرباح وموقعها والخصائص الطبيعية لها والتجهيزات التعليمية والصحية والنقل ثم تحديد بعض مشكلات التنمية بالبلدية .

الفصل السادس: وهو فصل الاجراءات المنهجية للدراسة وتناولنا فيه تعريف المجال وتطبيق العينة ثم تحديد طريقة اختيار العينة إلى جانب هذا تضمن الفصل المنهج وأدوات البحث الملاحظة والمقابلة والاستمارة والتي تم استعمالها في الميدان للوقوف والوصول إلى نتائج البحث .

الفصل السابع: تضمن هذا الفصل تحليل البيانات الشخصية ثم استعمالات السكن إلى جانب تحليل البيانات المتعلقة بالعلاقات الجوارية والمجالية وبيانات الخدمات التعليمية الحديثة والنقل في تحليل البيانات المتعلقة بالجانب الاقتصادي لنصل في الأخير إلى تحليل البيانات المتعلقة بآراء واتجاهات المبحوثين هذه المحاور التي مكنتنا من خلال تحليلها من الوقوف على أهم المشكلات التي يعاني منها المجتمع المدروس لنصل في الأخير إلى تحليل البيانات المتعلقة بالآراء واتجاهات المبحوثين هذه المحاور التي مكنتنا من خلال تحليلها من الوقوف على أهم المشكلات التي يعاني منها المجتمع المدروس لنصل من خلالها إلى الفصل الأخير المتضمن نتائج البحث أو نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها وذلك من خلال مطابقتها لفروض الدراسة وأهدافها ثم الوصول إلى اقتراح حلول لمشكلة الموضوع والوقوف على بعض التوصيات التي خرجت بها الدراسة الميدانية لموضوع الدراسة.

الجانب النظري

الفصل الأول

إشكالية الدراسة واعتباراتها

1- الإشكالية

2- تساؤلات الدراسة

3- فرضيات الدراسة

4- أهمية الموضوع

5- أسباب اختيار الموضوع

6- أهداف الدراسة

7- التنمية والمفاهيم المقاربة

8- الدراسات السابقة

1- الإشكالية :

لقد ظهرت التنمية إثر عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية معقدة سادت العالم، فأصبحت بذلك التنمية بأبعادها هدف تسعى إليه معظم المجتمعات ووسيلة أساسية يمكن من خلالها تحقيق التقدم للدول والرفعة للمجتمعات وكذا الرفاهية للشعوب .

والتنمية الحضرية من الاختبارات التي تتبناها المجتمعات الإنسانية لتطوير أوضاعها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، فمن خلال التنمية وبانتهاج أساليبها المختلفة ووسائلها المتعددة يمكن للمجتمعات المتخلفة اللحاق بركب التقدم الذي أصبح سمة من سمات هذا العصر .

ولقد كان لتطور المجتمعات الغربية أثر كبيرة في بلورة وتحديد مصير شعوب العالم الثالث التي ما فتئت أن سارعت إلى تبني أتماط متباينة من التنمية السائرة في هذه الأخيرة واتخاذها كنماذج يجب اقتفاء آثارها بغية تحصيل التطور المماثل في شتى الميادين.

فالثابت اليوم أن التنمية الحضرية في المجتمعات الحضرية تصاحبها الثغرات في البناء الاجتماعي وينشأ فيها أنماط مستحدثة وقيم اجتماعية جديدة وترتبط بها مشكلات اقتصادية واجتماعية وحضرية متعددة لعل من أهمها حدوث خلل في العلاقات الاجتماعية وعجز المؤسسات القائمة في المدينة عن تقديم الخدمات المتعلقة بالإسكان والمواصلات والتعليم والصحة [1]، وظهور الأحياء المتخلفة إلى جانب أزمة السكن بسبب الهجرة نحو المدن ومشكلات نقص التخطيط والتنسيق وغيرها من المشاكل الحضرية التي حالت دون وجود حلول رغم المجهودات التي يبذلها المختصون والمسؤولون في هذه البلدان، الأمر الذي من شأنه تحويل المدينة من بيئة للإشعار الحضاري إلى بيئة للتدهور الاجتماعي.

والجزائر كواحدة من هذه البلدان التي تشهد في الآونة الأخيرة معظم مدنها انتشار وتفاقم العديد من المشكلات الاجتماعية والايكولوجية التي أصبحت تؤثر على جهود المسؤولين وحياة أفراد المجتمع الحضري، هذه الأزمة الحضرية التي أدت إلى النمو غير المخطط وهذا ما نلاحظه في الواقع من خلال النقص الواضح في المرافق والخدمات الأساسية إلى جانب تدهور البيئة الفيزيقية ومشكلات الإسكان والتلوث والنقل، وفوضى

[1]- علي الحوت : أسس التنمية والتخطيط كلية العلوم الاجتماعية، ص 18

التوزيع هذه للمرافق والتجهيزات بالمجال الحضري مشكل قائم لحد اليوم رغم ما تضعه تجارب وبرامج التنمية من استراتيجيات وسياسات تخطيطية لتنظيم المجال باعتباره حاجة من حاجات الإنسان وله أهمية مرفولوجية للمدينة.

ونتيجة للنمو غير المخطط تتجه أغلب المدن الجزائرية نحو الارتباك في عمل المسؤولين كغياب التنسيق والتنظيم إلى جانب وجود معارضة للتغيرات التنموية من طرف الفئات المحافظة التي تسعى إلى نشر روح المقاومة للتغيير الجديد وذلك بما يلائمها من التغيرات المتعلقة بعاداتها وتقاليدها وبنائها الاجتماعي وثقافتها، وبهذا فإغفال مثل هذه الأوضاع قد يؤدي إلى ركود التنمية الحضرية وعدم القدرة على التحكم في الموقف المخطط له .

ويعتبر المجتمع الحضري الصحراوي واحد من المجالات المدرجة في اهتمامات التنمية الوطنية بأبعادها الاجتماعية والعمرانية تواجه مشاريع التنمية فيها العديد من المشكلات ترتبط بالأوضاع المميزة لهذا المجتمع وظروفه البيئية والتنظيمية، فمن خلال الزيارات العديدة التي قمت بها من مارس 2017 حول موضوع التغير في هذا المجتمع توصلنا إلى أنه يتجه نحو التغير لكن ليس بالضرورة هو تغير موجه ولأن المجتمع الصحراوي مجتمع تقليدي تمثل فيه القصور نواة المدينة الصحراوية ولسكانه عاداتهم وتقاليدهم وثقافتهم ، فكل تغير بالنسبة لهم هو ثقافة جديدة لا تتماشى وقيمهم الاجتماعية، حتى أنه لازالت بعض البنايات الحديثة من البناء الجماعي شاغرة وهذا لكون سكان هذه المناطق يحبذون البناء الفردي للحفاظ على علاقات الجيرة التي تجمعهم وغيرها من العادات والتقاليد ، وكل هذا راجع لكون هذه المناطق قليلة الانفتاح على العالم الخارجي .

هذا لا يعني بأن المناطق الصحراوية لا تصلح لأن تكون مناطق حضرية ، لكن كيف نوازن بين أهداف التنمية الحضرية والمطالب الاجتماعية في هذا المجتمع، وذلك أن عملية التنمية لا تتم في فراغ وإنما تتم إطار اجتماعي عام، هذا بالإضافة إلى أن كل عمليات التنمية الحضرية ليست في نهاية الأمر إلا وسيلة لتحقيق أهداف التغير الاجتماعي.

وترتبط دراستنا هذه بمجتمعات بالجنوب الجزائري من خلال تناولنا لواحدة من مدنه (الوادي) وما حققه مجتمعها من بعض الانجازات التنموية رغم تخلف هذا الأخير عن ركب

التطور والتحضر، مما يعني عدم فعالية التنمية الحضرية وخططها في إحداث تغيرات اجتماعية وثقافية وعمرانية ومن هذا المنطلق يمكننا طرح الاشكال التالي :

ماهي المشكلات التي تواجه عملية التنمية الحضرية بالمدينة الصحراوية ؟

2 - تساؤلات الدراسة :

يوجد سؤال محوري وهو الذي تدور حوله هذه الدراسة وتهدف للإجابة عليه وهو: ماهي المشكلات التي تواجهها عملية التنمية الحضرية بالمدينة الصحراوية؟ ومن هذا السؤال نطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي تتمثل فيما يلي :

- فيما تتمثل خصائص المسكن واستعمالاته في التنمية الحضرية بالمدينة الصحراوية ؟
- ما طبيعة العلاقات الجوارية والمجالية في المدينة الصحراوية ؟
- ما هو نوع خدمات النقل المقدمة والمتوفرة في المدينة الصحراوية ؟
- عن ماذا تعتمد الأسرة في الجانب الاقتصادي المعيشي لها في المدينة الصحراوية ؟
- ماهي اتجاهات وأراء سكان المدينة الصحراوية حول طبيعة المسكن والمشكلات المترتبة في الجانب الاجتماعي ؟

3 – فرضيات الدراسة :

تمثل الفروض اجابات محتملة أو مبدئية لتساؤلات البحث لذلك وانطلاقا من التساؤل الرئيسي لإشكالية البحث يمكن صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

تواجه عملية التنمية الحضرية مشكلات متعددة بالمدينة الصحراوية والتي يمكن أن تنبثق منها الفرضيات الجزئية التالية:

- للمسكن واستعمالاته خصائص في التنمية الحضرية بالمدينة الصحراوية
- طبيعة العلاقات الجوارية والمجالية في المدينة الصحراوية
- خدمات النقل المقدمة والمتوفرة في المدينة الصحراوية
- اعتماد الاسرة على الجانب الاقتصادي المعيشي لها في المدينة الصحراوية

– اتجاهات وآراء سكان المدينة الصحراوية حول طبيعة المسكن والمشكلات المترتبة في الجانب الاجتماعي

– برامج ومنجزات التنمية، ولذلك يجب أن نأخذ في الاعتبار أهمية التأثير الثقافي لبرامج ومشروعات التنمية وما يحويه هذا الإطار الثقافي من عادات وتقاليد والعرف السائد إلى جانب قيم المجتمع واتجاهاته .

4- أهمية الموضوع :

إن المجتمع الصحراوي مجتمع تقليدي يعكس الثقافة الجزائرية، هذا الأخير تعرض إلى التغير، وحسب جولاتنا الميدانية الماضية من مارس 2017 لاحظنا ظهور أنماط ونماذج عمرانية حديثة في إطار التنمية الحضرية، لكنها أنماط لا تتماشى وثقافة هذا المجتمع.

وبما أن التنمية عملية اقتصادية واجتماعية مرتبطة بالإنسان وإشباع حاجاته المادية والمعنوية فجاءت هذه الدراسة من أجل تحسين القائمين بالتنمية والتخطيط بأهمية المشاركة الشعبية في وضع البرامج التخطيطية التي هي انعكاس لحاجات الفرد وذلك من خلال محاورته ودمجه في المشاريع التنموية وإحداث تفاعل بينه وبين ما هو جديد في محيطه.

إلى ذلك فإن تجارب تنمية المجتمع في الدول النامية وخاصة في محاولات إحداث التغير الحضاري قد نبهت الأذهان إلى أهمية العوامل الثقافية في تقبل المجتمع أو رفضه.

5 – أسباب اختيار الموضوع :

من خلال استطلاعنا لمجتمع مدينة الوادي في مارس 2017 اتضح رغبة أفراد هذا المجتمع العيش في الحديث مع المحافظة على عاداتهم وتقاليدهم وعدم مبالاة المخططين بالجانب الاجتماعي وقيم أفراد هذا المجتمع جعلهم بعيدين عن واقعهم ، فرفضهم مثلا للبناء العمودي يعد مشكلا وعليه لما لا نبني مجتمعا من نمط واقع التقليدي مع تطويره في قالب حديث بحيث يصبح وسطا ملائما صحيا واجتماعيا واقتصاديا، عوض أن نستورد تصميما سبق وأن طبق في مجتمعات تختلف عن قيمنا الثقافية والاجتماعية فرفضهم إذن هو إهمال دورهم كمواطنين في محاكاة مشاكلهم والمشاركة في حلها ، كذلك نقص الدراسات والبحوث في هذه المجتمعات.

6 – أهداف الدراسة :

عادة ما يضع الباحث نصب عينيه مجموعة من الأسئلة يسعى للحصول على الإجابة عليها، وتحدد الأسئلة أهداف البحث وقد يكون هدف البحث عاما أو محددا ويقود تحديد الهدف إلى صياغة الفروض وإلى طريقة اختيارها.

وفي الحقيقة فإن الهدف الرئيسي في البحث العلمي بل وسبب وجوده هو إضافة أفكار جديدة إلى الأفكار التي بدأ منها الباحث أو اختبار هذه الأفكار ليثري البحث ويراجع ويحدد ويلائم النموذج النظري ويطرح جانب النموذج التصوري، فالبحث الاجتماعي الميداني والدراسات الحقلية ليست مجرد جمع الوقائع بل محاولة لإضافة جديد يخفف من مشكلات الإنسان وليزيد فهمه .

وتتمثل أهداف هذه الدراسة فيما يلي :

- التعرف على مسار التنمية الحضرية في المجتمع الصحراوي في جوانبه الاجتماعية والعمرانية .
- التعرف على أهم المشاكل التي تواجه التنمية الحضرية في المدينة الصحراوية.
- الوصول إلى جملة من الاقتراحات على ضوء نتائج البحث والدراسة .

7 – التنمية والمفاهيم المقاربة :

7-1- التنمية :

أثار مفهوم التنمية كثيرا من الجدل سواء على المستوى النظري أو على المستوى الإمبريقي بسبب تعدد مجالاتها، ولذلك فقد اختلفت التعاريف الخاصة بها باختلاف الاتجاهات والأهداف التي جاءت من أجلها.

ويشير "أجدن Agden" أن هذا المصطلح لا يعني نفس الشيء لدى من يستخدموه في دراساتهم ولقد أدى بعض الدارسين مثل "أرين ساندر A.Sander" إلى القول في بعض المواقف " إنني سوف لا أحاول اعطاء تعريف محدد ودقيق لهذا المصطلح لكني أفضل أن أترك هذا المصطلح المعني ما يعنيه على حسب ما يريد كل دارس"[1]

[1]- نبيل السمالوطي: علم اجتماع التنمية دراسات في اجتماعيات العالم الثالث، الهيئة المصرية للكتاب الإسكندرية، سنة 1976، ص 107.

وتعتبر التنمية مفهوم عام معنوي يمكن تحديده في المجال السوسيولوجي بأنه عملية دينامية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية الوظيفية في المجتمع وتحدث نتيجة للتداخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة تتكون عن طريق زيادة فعالية أفراده في استغلال طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى .

– ويقول " رينيه ريبو" أن التنمية هي حصيلة التأثير المتبادل من الرصيد البشري غير القابل أصلا للتحويل والغني بالمصادر غير المستثمرة من البيئة الكلية تستمر في تطورها بفضل ادماج القوى الطبيعية بالفعاليات البشرية [1].

– ويعرف الدكتور " الجوهري" التنمية بأنها عملية تنطوي على تغير حاسم في كل مجالات القدرات الإنسانية والنشاط الإنساني (مجالات روحية، فكرية، تكنولوجية، اقتصادية، اجتماعية) وهي في رأيه تنطوي على توظيف جهود الكل من أجل صالح الكل خاصة تلك القطاعات والفئات الاجتماعية التي حرمت في السابق من فرص النمو والتقدم ،كما ى يختلف" سعد الدين ابراهيم " كثيرا عن تعريفه لمفهوم التنمية عن "الجوهري" حيث يعني به اتساق ونمو كل الإمكانيات والطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن، سواء أكان هذا الكيان فردا أو جماعة [2] .

7 – 1 – 1 : التنمية من منظور اقتصادي :

يعرف "جاكوب فينر" بأنها هدف أسلوب التخطيط الاقتصادي واستغلال الإمكانات المتاحة للمجتمع، وذلك بغرض الوصول إلى أعلى نصيب لدخل الفرد عن طريق أقصى استخدام للموارد الاقتصادية الممكن استغلالها لصالح المجتمع، فالتنمية هي عملية تستهدف رفع مستوى معيشة الأفراد .

[1]– وفيق أشرف حسونة: معوقات التنمية في العالم العربي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت – لبنان، 1981م، ص 113.

[2]– محمد عبد المولى : العالم الثالث والنمو والتخلف، الدار العربية للكتاب، 1990م، ص 75.

7-1- 2 : التنمية من منظور اجتماعي :

التنمية هي تحقيق التوافق الاجتماعي لدى أفراد المجتمع مما يعنيه هذا التوافق من إشباع بيولوجي ونفسي واجتماعي [1].

حسب هذا التعريف نجد أن التنمية وسيلة لتحقيق التوازن على صعيد جميع مستويات التغير الاجتماعي الذي حدث بفعل النمو الاقتصادي وما صاحبه من تحولات مختلفة مست جوانب عدة من حياة الأفراد ، الأمر الذي يستدعي بالضرورة إيجاد نوع من التوازن بين الفرد من جهة وهذه التحولات من جهة أخرى .

فالتنمية بوصفها وسيلة لتحقيق التوافق الاجتماعي هي عملية مقصودة وهادفة لتنمية قدرات الأفراد على التكيف السوي وهذا التغير بما يتطلبه من ضرورة لإشباع حاجاتهم البيولوجية والنفسية والاجتماعية، ويؤكد ذلك "محي الدين صابر" بقوله أن التنمية "هي أسلوب حديث للعمل الاجتماعي يقوم على احداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والحياة والعمل عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية. بهذا الأسلوب، إن لم يكن ذلك الوعي قائما أو تنظيمه وتحريكه إن كان موجودا...ثم بدعوة من أعضاء البيئة المحلية جميعهم إلى المشاركة في التفكير والإعداد والتخطيط والتنفيذ بالنسبة لهم للمشروعات والبرامج الإنمائية "[2] ويتضمن ذلك فضلا عما سبق ذكره نشر الوعي بأهمية التنمية ودورها في تحقيق التطور المرغوب فيه انطلاقا من الإدراك الجماعي للجماهير لأهمية تخطيط البرامج والمشروعات الإنمائية، ومن ثم ضرورة المساهمة في وضعها وتنفيذها بمعية الهيئات الرسمية التي تمثلها .

ويرى عالم الاجتماع الفرنسي "جابويال لوبرا" أن التنمية ليست عملية أو ظاهرة اقتصادية صرفة ، إنما هي مجموعة من الظواهر ذات طبيعة سوسيولوجية ونفسية وبيولوجية بمعنى أن عملية التنمية عملية مركبة ومعقدة في ذات الوقت تحتاج إلى فهم سلوك الأفراد،

[1]- سميرة كامل محمد: التنمية الاجتماعية مفهومات أساسية رؤية واقعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1984، ص 10.

[2]- حسن إبراهيم عيد : دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي – الإسكندرية ص 69

وما تقوم بينهم من علاقات، وما يترتب عن هذه العلاقات من أنظمة تتدخل في تفاعلها وفي تأثيرها على جوانب المجتمع المختلفة [1].

7-1- 3 : التنمية من منظور بعض الهيئات الدولية :

أ- تعريف هيئة التنمية الدولية للولايات المتحدة : " التنمية فعل اجتماعي يساعد الناس في المجتمع على تنظيم أنفسهم للتخطيط والتنفيذ حيث يقومون برسم الخطط الكفيلة بسد هذه الاحتياجات وعلاج تلك المشاكل وتنفيذ هذه الخطط معتمدين في ذلك على الموارد إذا لزم الأمر عن طريق الخدمات والمساعدات المادية التي تقدمها الهيئات الحكومية والأهلية خارج نطاق المجتمع المحلي " .

ب- تعريف هيئة الأمم المتحدة : " التنمية هي العمليات التي توجد بين جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية ، وتحقيق التكامل لهذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي ، وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسيين : إحداهما لمساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم وثانيها توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساواة الذاتية والمساعدات المتبادلة بين عناصر المجتمع وهل هذه العناصر أكثر فعالية "[2].

7 – 2 : التنمية الحضرية :

نظرا للمشاكل التي وقعت فيها المدن اليوم من ازدياد كبير في السكان والهجرات الريفية والتوسع العمراني غير المخطط والتخلف الحضاري بشكل عام أنتج خللا في التماسك الاجتماعي وفوضى في التوزيع، وعجز في التكيف مع التغيرات المتلاحقة، جاءت برامج التنمية الحضرية من أجل حل والتقليل من أزمة المدينة وعلى هذا الأساس قبل أن يخلص إلى تحديد تعريف إجرائي لبحثنا لابد أن نذكر بأن العلاقة بين التنمية الحضرية والتنمية الاجتماعية علاقة تكاملية .

[1]- د. سعد طه علام : كتاب التنمية والدولة، دار طيبة للنشر وتوزيع التجهيزات العلمية، 2003، ص 213.

[2]- مصطفى زايد : التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر (1962- 1980)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ص 64.

*** تنمية المجتمع :**

تعرف بأنها عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع وجماعاتهم وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل مشاكل المجتمع ورفع مستوى أبنائهم اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا، ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل بكافة الموارد الطبيعية والبشرية والفنية والمالية المتاحة في صورة خطة معينة للتنمية، على أن يتم تنفيذ عملية التنمية في مدة معينة يتم بعدها تقييم عملية التنمية [1].

*** التعريف الاجرائي :**

التنمية الحضرية هي عملية نشأة المجتمعات الحضرية ونموها وتطوير المجتمعات الريفية إلى حضرية [2] وهي التغيير الموجه الذي يعتري المدينة من خلال تحسين أحوال المجتمع محل التنمية، من خلال تسطير برامج تنموية، يساهم الشعب مع الحكومة في تنفيذها اعتمادا على الامكانيات المتاحة المادية منها والبشرية والنفسية الملائمة لظروف وطبيعة المجتمع التاريخية، والثقافية وواقعه المعاصر.

7 – 3 : التخطيط :

يتسم عصرنا الحالي من بدأ حرية العمل إلى التخطيط في كافة الميادين والذي يطلق عليه التخطيط الاجتماعي.

والتخطيط نشاط إنساني، وأسلوب علمي ووسيلة فنية وأداة تؤدي إلى التغير الاجتماعي وإلى وضع أفضل اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا ويهدف التخطيط إلى دراسة جميع أنواع الموارد والإمكانيات المتوفرة في الدولة أو في الإقليم أو المدينة أو القرية من أجل التحديد الدقيق للبدائل، واختيار البديل المناسب وبعد الموازنة بين الموارد والحاجات وطبقا للبرامج الموضوعة يقرر المخطط كيفية استخدام هذه الموارد في تحقيق الأهداف وبصورة تؤدي إلى تحسين الأوضاع وإلى النهوض والتقدم.

[1]– حسن علي حسن : المجتمع الريفي الحضري، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، ص 305.

[2]– ماجدة علام : موضوعات في علم الاجتماع الحضري، سنة 2000، ص 183.

ويرى البعض أن التخطيط عموما عبارة عن عملية تعاونية ، وليس عملية فردية، فهو تعاون على نطاق شامل للمجتمع. وهو تعاون بين النواحي الاقتصادية التقليدية التي تتكلم عن الأرباح والمكاسب، وعن رؤوس الأموال، وعن الاستغلال والاستهلاك وما إلى ذلك، هو تعاون بين النواحي الاجتماعية التي تتحدث عن مستوى معيشة الناس، وعن المساواة، وعن حرية الفرد، وعن قيمة الفرد في الجماعة، وتعاون بين هاتين الناحيتين، وبين النواحي الإنسانية البشرية التي تريد أن تتطلع إلى مستقبل زاهر غير مظلم للبشرية، في المرحلة التي تمر بها، إن التعاون بين النواحي الفكرية في إطار يشمل الدولة بأكملها، وفي كثير من الأحيان يشمل العالم أو الأجزاء كاملة من العالم ، هذا التعاون يتخذ صورة مكتوبة منشورة يقال عنها خطة. [1]

ويعرفه "جوزيف همز "بأنه: "عملية إرادية متشابكة تتضمن البحث والمناقشة والاتفاق والعمل من أجل تحقيق الظروف والروابط والقيم التي ينظر إليها باعتبارها شيئا مرغوبا فيه ".[2]

فالتخطيط هو الوسيلة الفعالة لتنسيق الخدمات المطلوبة سواء أكانت اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية أو صحية ...

أ – التخطيط الحضري :

يختلف التخطيط الحضري عن أي أشكال أخرى من التخطيط وذلك لاعتبارات تكمن في التخطيط:

* يهتم التخطيط الحضري أولا بالموضوعات العامة التي تشمل مجموعة محددة من الأنشطة الحضرية .

* أنه نشاط يمارس تحت تدريب متخصص .

* لا يمكن إدراك نتائج معظم الأنشطة التخطيطية إلا بعد اتخاذ قرار التنفيذ بفترة تتراوح من خمسة إلى عشرين عاما مما يجعل عملية التصحيح صعبة.

[1] – حسين عبد الحميد رشوان – التخطيط الحضري دراسة في علم الاجتماع جامعة الإسكندرية، ص 3

[2] – نفس المرجع أعلاه ص 4

* إن التخطيط الحضري هو مجموعة من الإجراءات أو التدابير الاقتصادية والهندسية والتقنية والصحية والوقائية ، والمعمارية التخطيطية التي تستهدف أهداف محددة سلفا ترتبط بنمو وتنمية المناطق الحضرية ، وذلك مثل تحديد الإسكان المعقول ، والتوزيع التناسقي المتبادل في المنطقة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وأنواع الإنشاءات استنادا إلى خطط توزيع قوى الإنتاج وإلى الاستخدام الأكثر فعالية لأرض المنطقة ومواردها الطبيعية .

* ويقول " بتمان " عن التخطيط الحضري : أن تخطيط المدينة هو تخطيط عام من أجل عمليات تنمية أرض المدينة ويشمل مثل هذا التخطيط الاستعمالات الخاصة لهذه الأرض كما يحدد بالتفصيل مواقع وامتدادات المشروعات العامة والمنشآت الأخرى ويجب أن يصمم هذا التخطيط ليغطي مدة تتراوح بين خمس وعشرون سنة إلى خمسون سنة .

* وعرف "لويس كيبل " Lewis Keeble" التخطيط الحضري بأنه علم يتجلى في أسلوب استخدام الأرض ، وإقامة المباني، وشق الطرق، وتسيير المواصلات، كل ذلك يتم بطريقة تكفل تحديد الحد الأقصى العملي في جوانب الاقتصاد والملاءمة والجمال.

* وذهب "بومسكوف" إلى أن التخطيط الحضري هو عملية التغيير الاجتماعي التي تتضمن إستراتيجية لمواجهة المشكلات الاجتماعية بأسلوب مصمم بإحكام في الاقليم الحضري بأسره بحيث يوضع في الاعتبار التغيير الاجتماعي والثقافي .

* ويضيف "هالمان "Hillman " إلى ذلك بأن التخطيط الحضري لا يقتصر على البناء الفيزيقي بل يهتم بالتنمية المتوازنة للمدن ورفاهية سكانها لتدعيم فعاليتهم كما يهتم بالجوار كوحدة صغرى داخل إطار واسع [1].

* وجعل "روث جلاس Ruth Glass "مهمة التخطيط الحضري العمل على حفظ المغزى العام للتجمع الإنساني، أو ما يطلق عليه روح المجتمع، ويقول أن المشكلات الفيزيقية قد تكون أخف وطأة من المشكلات الاجتماعية التي ينبغي به التخطيط الحضري مواجهتها مع إثارة مسائل مثل الشعور بالانتماء وغيرها من القضايا التي تفرضها طبيعة الحياة الحضرية.

[1] – حسين عبد الحمد أحمد رشوان – التخطيط الحضري مركز الإسكندرية للكتاب 2005، ص 55

ب- التخطيط العمراني :

أصبح للتخطيط العمراني للقرية أو المدينة أهمية قصوى في الوقت الحالي نظرا لما تبين من أثر التخطيط العمراني على الأوضاع الاجتماعية في القرية أو المدينة عامة، فهي تؤثر على كفاءتها الاقتصادية بما توفره من سهولة في نقل السلع والمنتجات، وعلى قيمة الأرض بما توفره لها من استخدامات ، وعلى كفاءة علاقتها الاجتماعية بما توفره من مجتمعات أولية وأمن وأمان للسكان وعلى الظروف الصحية للسكان بما توفره للمساكن من شمس وهواء ....الخ

وقد أدى تبين أثر التخطيط العمراني في العصر الحديث على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية أن أصبحت مهمة التخطيط العمراني مسؤولية غير قاصرة على المهندسين وحدهم بل توكل إلى فريق من الخبراء تضم إلى جانب المهندسين تخصصات أخرى كالاجتماعيين والاقتصاديين والصحيين والجغرافيين [1].

إذن التخطيط العمراني نظرية وممارسة تخطيط المدن وبنائها ويعتمد على مجموعة من التدابير في الجانب الاجتماعي والاقتصادي .

7-4 – المجالات الاجتماعية للتنمية الحضرية :

يطول الحديث عن المجالات الاجتماعية للتنمية خاصة وأن هناك عديد من الخدمات والأعمال تدخل ضمن إطار التنمية، فهي تتناول الأنشطة الاجتماعية والسلوكية التي تبدل المجتمع ، وتتمثل هذه المجالات في الخدمات التدعيمية وهي كل الخدمات التي تقوم على أساس النظرة البعيدة بما يجب أن تكون عليه عمليات التنمية في المجتمع أي تلك التي تعبر عن وجهة نظر المنمي الاجتماعي دعامة لقيام خطة التنمية ولهذه الخدمات التدعيمية وظائف أساسية وجوهرية، فهي التي يعتمد عليها المخططون الاجتماعيون في وضع خططهم وذلك مثل الخدمات التعليمية والخدمات الصحية وغيرها من خدمات الضمان.

[1] – علي فؤاد أحمد : مشكلات المجتمع الريفي في العالم العربي دار النهضة العربية بيروت – لبنان، ص 69.

- التعليم :

يعتبر استثمار التعليم في أي مجتمع أمر مهم وضروري لتنمية ذلك المجتمع، ونظرا لأهمية التعليم في تحقيق التنمية وتطوير المجتمعات فإن عددا كبيرا من العلماء تناولوا أهمية التعليم كعامل أساسي في تنمية المجتمعات المتخلفة، ويزودنا التاريخ بأمثلة عن أهمية التعليم في تحقيق التنمية في المجتمعات المتخلفة، وترجع الوثبة الكبرى التي وثبها اليابان إلى الاهتمام بالتعليم وذلك منذ نهاية القرن 19 . فعلى الرغم من فقرها لموارد طبيعية نسبيا إلا أنها تقدمت كثيرا في العديد من الدول ، وحققت شوطا بعيدا في مجالات التنمية وذبك بفضل اهتمامها بالتعليم أساسا .

وعليه فإن التعليم في أي مجتمع يعتبر مرآة صادقة تعكس وتعبر عن تقدم ذلك المجتمع أو تخلفه، فهو عنصر جوهري من عناصر التنمية، ومفتاح رئيسي من مفاتيح ازدهار ذلك المجتمع ، فكلما ارتفع المستوى التعليمي للفرد ازدادت قدراته الذهنية و إمكاناته على التفكير السليم المنطقي وإمكانات إبداعه بما يؤدي للمشاركة في دفع عجلة التنمية بالمجتمع [1].

وبهذا المعنى تعد الأمية عدو التنمية ومعوق أساسي لجهودها، وهذا ما دفع كافة الدول المتقدمة إلى العمل ومواجهة الأمية ورفع مستويات التعليم في أوساط أبنائها، باعتباره أحد مقومات التنمية، وعليه فالمؤسسة التعليمية التوجيهية التوعوية لأفراد المجتمع تعد مجالا هاما في مجال التنمية لذا عملت برامج التنمية الحضرية على تطوير هياكلها.

- الصحة :

إن المدن تنمو وتتقدم بتقدم تكنولوجيا الطب فالمستوى الصحي للسكان يؤثر تأثيرا كبيرا على قدراتهم الإنتاجية ومن ناحية أخرى فإن بناء المستشفيات الضخمة ذات التخصصات المختلفة إنما يعد مظهرا من مظاهر الحياة الحضرية [2].

[1] – محمد شفيق : التنمية والمشكلات الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص 150.

[2] – حسين عبد الحميد أحمد رشوان : دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية دراسة في علم الاجتماع الحضري الإسكندرية، ص 236.

ومنه نستنتج بأن درجة التقدم في المجال العلمي والتكنولوجي الصحي يقتضي بالضرورة إحداث تغير في نسق القيم والعلاقات الاجتماعية، ومن ثم التفاعل وعليه يجب التكيف مع المستجدات الحديثة عن طريق دور التنمية الاجتماعية.

ومنذ فترة ليست طويلة وعمليات التطوير الدائمة تدب خطاها وكان لابد أن يكون التطوير سريعا ومجديا في المجتمع وأن يواكبه تطور سريع في النواحي الصحية التي تعتبر هامة ومسؤولة إلى حد كبير في انخفاض معدل الوفيات وانخفاض معدل الخصوبة نتيجة انحصار نمط الأسرة الممتدة والتحول إلى نوع العلاقات الاجتماعية لعمل الحافز نحو تكوين الأسرة النووية .

7-5 – التنمية الحضرية ومشكلاتها :

تعتبر عملية التنمية قضية معقدة ومتشابكة الجوانب، وتختلف معوقاتها في عديد من الأبعاد المتداخلة فلها خصائص مختلفة ولكنها مترابطة متداخلة يعمل بعضها من خلال بعض ويؤثر بعضها في بعض ، ومعوقات التنمية أو تحديات التقدم ومظاهر التخلف متعددة ومتباينة تبعا لظروف كل مجتمع وخصائصه وإن كنا نود أن نؤكد أن هذه المعوقات ليست على درجة واحدة الأهمية والتأثير في عملية التنمية، فإن لها أوزانها نسبية متفاوتة الثقل فيما يتعلق بدرجة هذا التأثير فقد يصل تأثير بعضها إلى حد الإعاقة الكاملة لعملية التنمية وقد يكون لبعضها مجرد دور المساهمة مع غبرها في هذه الإعاقة وبدرجة طفيفة وعموما يمكن أن نشير إلى أهم هذه المعوقات ديموغرافية كانت أو اجتماعية وثقافية وإدارية وحتى اقتصادية والمقصود بالمعوقات العوامل التي تؤدي إلى الانحراف عن النموذج المثالي للتنمية وتحول دون تحقيق الأهداف التي تسعى إليها فالمعوقات تعني اتجاها سلوكيا سلبيا، وتتمثل أهم مشكلات التنمية الحضرية بما يلي :

– العوامل الديموغرافية :

من المعروف جليا أن دول العالم الثالث تتميز بنمو ديموغرافي كبير تسبب في وجود كثافة عالية سكانية جدا، الشيء الذي أدى بالضرورة إلى عدم إمكانية تحقيق توازن بين الموارد المتاحة والإنتاج من جهة ومتطلبات هذه الكثافة من جهة أخرى وتبعا لذلك انتشرت العديد من المشاكل الاجتماعية كسوء التغذية وقلة العلاج ونقص فرص التعليم والتكوين

والعمل والسكن ...الخ ، وتعتبر سريعة متزايدة في معظم هذه الدول يلغي أثر الزيادة في الانتاج والدخل فيما تجني ثمار الجهود المبذولة في المجالات المختلفة ولا يمكن التغلب على المشكلة السكانية إلا بتحقيق الزيادة في الإنتاج والدخل وبمعدلات كبيرة تفوق الزيادة السكانية [1] كما أن الزيادة السكانية في الدول المتخلفة تعد كأحد معوقات التنمية .

فلذلك فإن عملية التنمية تقتضي تسطير برامج تنموية تقابلها برامج في تنظيم وتحديد النسل هذا إلى جانب محاولة استثمار الطاقات البشرية خاصة الشباب إلى أقصى حد ممكن في تنمية بعض الجوانب الأساسية التي تتطلبها الظروف الخاصة بالمجتمع محل التنمية .

- العوامل الاجتماعية :

من أهم العوائق الاجتماعية التي تعيق التنمية نذكر منها النظم الاجتماعية السائدة كنظام الملكية والقرابة ، والنظام السياسي، وكذا الصراع ضد التغيير فبالنسبة للأول نجد أن النظم الاجتماعية خاصة منها التقليدية تعتبر من أهم معوقات عملية التنمية فمن ذلك نظام الملكية والقرابة، حيث أن رفض الأهالي للهيئات الحكومية وعدم السماح لهم بتنفيذ البرامج التنموية المسطرة التي تمس ممتلكاتهم يؤدي في الغالب إلى تعطيل وإلغاء هذه البرامج إلى جانب أنه يحول دون محاولة تسطير برامج أخرى في أي مجالات التنمية .

إلى جانب ذلك يمكننا القول أن النظام السياسي باعتباره أحد أهم الأنظمة الاجتماعية الحساسة يلعب دورا أساسيا في عرقلة عملية التنمية، كما يمكن أن يلعبه في دفع عجلتها إلى التقدم وذلك انطلاقا من التخطيط السليم من جهة أولى، والتكامل والتنسيق من جهة ثانية وكذا عدم تجاهل المشاركة الفعلية في برامج التنمية فعلى اعتبار أن النظام السياسي هو المسؤول الأول عن تجسيد مثل هذه الإجراءات فهو الذي يسمح بالتخطيط الصحيح الهادف إلى تحقيق تنمية فعلية صحيحة التوجيه بحيث تخدم مصالح العامة من المجتمع ككل، انطلاقا من ضرورة التكامل بين كل البرامج التنموية المسطرة على المستوى

[1] – أحمد مصطفى خاطر : التنمية الاجتماعية – المفهومات الأساسية – نماذج ممارسة . المكتب الجامعي، الإسكندرية 2002، ص 57.

الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي، الآن ويكون هذا الأخير بمعية الأهالي الذين يجب أيضا أن يتكيفوا مع القيم الجديدة [1] .

– العوامل الثقافية :

إذا كانت الثقافة تعبر عن ذلك الكل المعقد المركب من القيم والعادات والتقاليد والأعراف والمعايير المتعارف عليها في المجتمع، فإن اتسامها للجمود، وعدم المرونة يحول دون تكيفها والمجتمع الحديث، بما يتضمنه من قيم وعادات سلوكية من شأنها أن تدعم سيرورة التنمية، التي تستهدف رفاهية الإنسان بصفة عامة وعليه كما سبق ذكره فالجمود يؤدي إلى رفض التجديد، وعدم اتسام الثقافة بالمرونة اللازمة الشيء الذي يعيق عملية التنمية ويساعد على تعطيلها ومن ذلك ما نجده مثلا في العادات المرتبة باكتناز الأموال والاحتفاظ بالأرض، أو الاهتمام بأساليب غير منتجة ، وضعف الميل للادخار. كل هذه العوامل كان لها الدور في خلق قاعدة ضعيفة للتنمية الحضرية وعلى هذا يقترح " عبد الهادي الجوهري " وآخرون للتخفيف من ذلك عدة خطوات :

1– إجراء دراسات وبحوث علمية عديدة في محيط المعوقات الثقافية وبخاصة ما يتعلق من هذه الدراسة بأهداف التنمية .

2– إجراء دراسات وبحوث علمية في محيط المعوقات الاجتماعية .

3– وجود سياسة اجتماعية واضحة المعالم والأغراض والأهداف .

4– تعاون المخططين الاجتماعيين والثقافيين والباحثين في مجال التنمية والعاملين في هذا الميدان على اختلاف تخصصاتهم والجماهير [2].

وهكذا تتجلى أهمية إذكاء الوعي الاجتماعي والجماهير بضرورة تقبل برامج التنمية كونها تهدف إلى تقدم المجتمع المحلي . يتم ذلك من خلال إتاحة الفرص للأهالي من أجل المشاركة الفعلية في تسطير وتنفيذ البرامج والسهر على نجاحها .

[1] – عبد الهادي الجوهري : نفس المرجع السابق، ص 136.

[2] – عبد الهادي الجوهري : دراسات في التنمية الاجتماعية، مكتبة النهضة، القاهرة، ص 135

- التخطيط كمعوق للتنمية :

المعوقات التخطيطية في عدم الوضوح الهدف من التخطيط عند العاملين فيه أو التأثر به وعدم الدقة في اختيار الوسيلة المحققة للهدف وعدم القدرة على التحكم في الموقف المخطط له، بالإضافة إلى عدم توفر الدراسات والبحوث والإحصاءات عند الأجهزة المسؤولة خاصة على مستوى المجتمع لأن التخطيط في حقيقة الأمر يسهل تنسيق الجهود والعمليات الإدارية التي تقوم بها الأجهزة الحكومية لتنفيذ البرامج والمشروعات وتوظيف وتحويل الموارد البشرية والمادية لخدمة أغراض وأهداف خطط التنمية والمتابعة ويرجع سبب كون التخطيط كمعوق للتنمية الحضرية إلى مايلي:

أ- نقص الوعي التخطيطي :

تعتبر عملية التخطيط للتنمية الحضرية عملية فنية وواعية في نفس الوقت ويستلزم ذكر أن يكون القائمون عليها على درجة عالية من الوعي بأهميتها، كما يجب أن يقوم بنشر الوعي التخطيطي بين جماهير الشعب ليتقبل المنتجات الجديدة بالمجتمع ويعتبر نقص الوعي معوقا أساسيا للتنمية [1].

ب- نقص الإعلام المتخصص:

إن نقص الإعلام المتخصص في التنمية يجعل الكثير من المشروعات تنجز دون إجراء دراسات ومقاربات توجه عمليات التخطيط لأن هذه الأخيرة ليست حكرا على الدولة أو السلطات المحلية فقط بل إن رجال الأعمال والمستثمرين والفلاحين كذلك مطالبين بالتخطيط من أجل تنمية مشاريعهم، وإن العامل الفعال الذي يمكن أن يساهم بشكل ايجابي في هذه العملية هو الإعلام المتخصص في التنمية الاجتماعية وتوجيه الإنسان نحو الإنتاج ووسائل النمو الذاتي وربط الفرد بمشكلات مجتمعهم وحماية ثقافته [2]، فضلا عن توجيه الإنسان وإعلامه بالمتغيرات المعاصرة وتبصيره بالتحديات المحيطة، وعلى هذا الأساس لابد من توظيف الإعلام توظيفا وظيفيا من خلال تأثيره على إمكانية استيعاب المواطن لدوره في

[1] – إبراهيم عبد الهادي المليحي : العولمة وأثرها في التخطيط الاجتماعي، ص 266

[2] – علي الكواري : نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة، مركز الدراسات الوحدة العربية، ص113

التنمية على مستوى مجتمعه وعلى مستوى وطنه وذلك ابتداء بالتأثير على نسق القيم وتوجيهها نحو الأحسن وكذلك على معطيات النشأة الاجتماعية.

- المعوقات الإدارية :

تعتبر المعوقات الإدارية من أهم المعوقات التي تواجه عملية التنمية وتحد من فعاليتها وذلك راجع إلى التعقيد على مستوى الإجراءات والبطء الشديد في تنفيذ القرارات وتناقض بعضها مع البعض الآخر بالإضافة إلى انتشار اللامبالاة

والسلبية وعدم وضع الرجل المناسب بالمكان المناسب في كثير من الأحيان وسيطرت العوامل الشخصية على علاقات العمل الرسمية وانجازاته وكذل صعوبة التنسيق بين وحدات العمل الرسمية والإدارية الجديدة من ناحية أخرى وبينها وبين الأجهزة التنفيذية القائمة من ناحية أخرى إلى :

أ- تجاهل المشاركة الشعبية :

إن تجاهل المشاركة الشعبية وخطورة عدم وضعها في الحساب سواء في مرحلة التخطيط والتنفيذ يعد أكبر معوقات التنمية الحضرية، لأن دور المواطنين واستجابتهم للقرارات لها تأثيرها وانعكاساتها على انجازات الخطة ومدى تحقيقها لأهدافها، ومن المعروف أن التغيير المنشود لا ينجز إلا إذا تم عن رغبة واقتناع وإرادة من الذين يحدثونه أو يتأثرون به، وإذا كان يعتبر اقتناع منهم سيلقى المقاومة بالإضافة إلى أن المشاركة الشعبية في وضع الخطة وتنفيذها تعتبر قمة الممارسة الديموقراطية المتوازنة بجناحها السياسي والاجتماعي والاقتصادي وهذا هو جوهر عملية التنمية [1].

ومن الضروري مشاركة الجماهير في وضع وتنفيذ الخطة الكيفية التي تقلص من الفوارق الاجتماعية، حيث أنه لا يمكن تصور أي نمو مع ثقافة الفوارق الاجتماعية وينطلق ذلك من أهمية المعرفة الدقيقة بالموارد والاستخدامات اللازمة لوضع الخطة التنموية التي تستلزم جهودا وتضحيات يقع فيها العبء الأكبر منها على أفراد الشعب جميعا .

فضلا عن ذلك نجد صراع الأهالي ضد التغيير نتيجة للتجديدات الداخلية يعتبر من العوامل المعيقة للتنمية ، حيث يشمل التخوف من الجديد طرفين هما :

[1] - عبد الهادي الجوهري وآخرون : دراسات في التنمية الاجتماعية، مكتبة النهضة، ص139.

الشعب من جهة والمسؤولين من جهة أخرى ، وبالنسبة إلى الشعب فإن التجديد يعتبر تغيير من المحتمل أن يمس عاداتهم وتقاليدهم وقيمهم مما يجعلهم يرفضون هذا التغيير ويدخلون معه في صراع انطلاقا من كون القيم الاجتماعية في أي مجتمع تعتبر الاطار المرجعي للسلوك الفردي، فهي القوى الدافعة للسلوك الجمعي، فالتنمية تحتاج إلى أنماط سلوكية وإلى قيم جديدة تدفع إلى أهداف التنمية ، ولهذا فاتسام هذه القيم بالجمود والتخلف نتيجة لتمسك الشعب بها ورفض التجديدات يحول دون تنفيذ البرامج التنموية، أما بالنسبة للمسؤولين فإنهم جزء لا يتجزأ من مجموع أفراد المجتمع وعليه فإن جانب تمسكهم بالقيم نجدهم يخشون الدخول في تجارب ومشاريع جديدة يحتمل أن يكون الفشل حليفها نتيجة لرفض المجتمع واستهجانه لها قبليا .

ومن المعلوم أن تجاهل المشاركة الشعبية سرعان ما يؤدي إلى توقف وفتور لحماس أعضاء المؤسسات إلى أغراض أخرى تؤدي في النهاية إلى توقف النشاط كلية، لأن العلاقات القوية بين الأفراد والمؤسسات الاجتماعية لها أهمية كبيرة في احداث تغير ايجابي داخل المجتمع الذي يسوده التضامن .

ب- ضعف طرق الاتصال :

إن عدم توفر طرق وأساليب اتصال كافية وفعالة وسهلة ومفتوحة بين العمال والمسؤولين داخل لكل وحدة اقتصادية أو اجتماعية بين كل الهيئات والمؤسسات ذات العلاقة لمشاريع وخطط التنمية لخلق التفاعل المتوازن والمتجدد بين الدولة والمواطن لتحقيق التوازن العضوي المتكامل بين الفئات المنتجة والمسيطرة يؤدي إلى عدم استمرارية التطور وتدفعهم منذ الوهلة الأولى من خلال توافر وسائل الاتصال الفعالة وعلاقاتها بالجماهير والمؤسسات المعنية ليسهل ترشح بعض القيم الراقية والأخلاقيات والعادات التي تؤدي إلى زيادة القدرات التكيفية للمجتمع المحلي وكذا التغير في الاتجاه الموجب في المجال العمراني والظروف الصعبة التي يمكن تغييرها عن طريق المشاريع الحكومية باشتراك المواطنين والمساهمة في انجازها [1].

[1] – علي سعيدان : بيروقراطية الإدارة الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1981، ص 46

جـ- نقص الأجهزة الفعالة :

إن نقص الأجهزة الفعالة المتمثلة في أجهزة الرقابة والمتابعة والتنفيذ والتقييم يؤثر سلبا على تحول المشاريع والبرامج والخطط الإنمائية المرصدة على الورق وبالتالي تقليل من المشاركة الشعبية والحد منها وبالتالي يقلل اشتراك الناس عن كثب في العمليات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على حياتهم.

د- نقص القيادات :

إن نقص القيادات الفعالة وخاصة المتخصصة يحد من تحريك الجماهير وتوجيهها نحو الأهداف التنموية المشتركة، لأن القيادات لهم دور هام يتمثل في التوعية والترشيد الذي من خلاله تستخدم الموارد المتاحة بأساليب راشدة وواعية، كما أن تواصل مثل هذا النوع من القيادات ليس أمرا سهلا لأن اختيار القائد وتكوينه ورعايته أمر شاق وهو في نفس الوقت ضرورة من ضرورات المشاركة التنموية المتكاملة والمتوازنة ولكن السائد في دول العالم الثالث أن تشكيل القيادة يتوقف على عوامل الأقدمية والوظيفية أكثر من استنادها على المهارة والأداء الفعليين كما أن هدف الحصول على أكثر كفاءة من أجل شغل الوظائف القيادية لم تحقق بشكل كامل .

هـ- عدم الاعتراف بدور المرأة :

إن عدم الاعتراف بدور المرأة وأهميتها في تنمية المجتمع ينتج عنه تعطيل الطاقات البشرية وبالتالي نقص المشاركة في التنمية، ومن هذا المنطلق فإنه لا يمكن بأي حال أن نهمل دور المرأة الفعال في الحياة الاجتماعية والاقتصادية وبالتالي فهي تمثل جزء كبيرا من المجتمع المعني بعملية التنمية المشتركة فيها على نطاق واسع ولذلك لابد من العمل على زيادة مساهمة المرأة في العملية التنموية وتوفير مستلزمات دخولها مجالات العمل بشكل كلي أو جزئي وتوفير سبل التدريب لها .

3 - 6- : العوامل النفسية :

إن رفض أو قبول التجديدات التي تطرأ على المجتمعات تعتمد على العوامل النفسية ويتوقف إدراك الجديد وكيفية ظهوره وانتشاره على الثقافة السائدة إذ يختلف أفراد المجتمع في إدراكهم للجديد باختلاف الثقافات.

ففي كثير من المجتمعات النامية يتمسك الناس بالقديم وبكل ما هو سائد، كما تتميز مجتمعات أخرى بالنزعة إلى مقاومة التغير كتصدي سكان المجتمعات الصحراوية لكل ما هو جديد [1]

وتتضح مشكلة إدراك الجديد في بعض البرامج المتعلقة بالتنمية الصحية حين يعاني فريق العمل في هذا المجال صعوبات كثيرة حيث يجدون من المقاومة أفراد المجتمع اتجاه الوحدات الصحية والمستشفيات أو وسائل العلاج الطبية الحديثة لوجود معتقدات راسخة في تفكيرهم من الماضي [2].

ولما كانت برامج ومشروعات التنمية سواء في المناطق الحضرية أو الريفية أو الصحراوية يشرف على تنفيذها أجهزة حكومية فقد يسود الاتجاه في بعض هذه المناطق نحو عدم الثقة في هذه المشروعات والبرامج وذلك للاعتقاد السائد بان الحكومات لا تسعى إلى تحقيق الخير للمواطنين حيث ساد الاعتقاد لفترة طويلة من الزمن بان الحكومة هدفها تحصيل الضرائب . لذا كانت عملية التوعية السابقة على تنفيذ المشروعات والبرامج المتعلقة بالتنمية مهمة لضمان تقبل هذه المشروعات والبرامج من ناحية. وتفاعل أفراد المجتمع معها من ناحية أخرى .

كذلك يعتبر اختلاف إدراك أهداف التنمية بين كل من المخططين والمنفذين وأفراد المجتمع معوقا للتنمية والتغيير فقد يعتقد واضعوا البرامج والمشروعات أن برامجهم ومشروعاتهم واضحة ومفهومة ومقبولة من الناس الذين وضعت من أجلهم ولكن بعد فترة من الزمن يتحول الناس عن المشروع لأن ما كانوا يتوقعون الرضا والقبول للمشروع أو البرنامج، ولذلك فإهمال الجانب الإنساني في مشروعات التنمية يمثل أكبر عقبة في سبيل نجاح المشروع وتقبله مهما كانت أهمية المشروع وإمكانياته المادية والفنية .

[1] – أحمد مصطفى خاطر : تنمية المجتمعات المحلية – المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية، ص 94

[2] – سميرة كامل محمد : التنمية الاجتماعية – مفهومات أساسية، ص 52

إذن فالإنسان هو غاية أي برنامج للتنمية وهو في نفس الوقت وسيلة من وسائل تحقيق أهدافها ، ولذلك فهو يعتبر عامل قوة وعامل ضعف لكثير من مشروعات وبرامج التنمية يكون مصدرها الإنسان نفسه [1].

8- الدراسات السابقة :

تشغل الدراسات السابقة أهمية قصوى في بحثنا هذا، ذلك أننا نعتبرها بمثابة نقطة انطلاق، والحجر الأساسي الذي يرتكز عليه تحليلنا ومناقشتنا لموضوعنا.

ونظرا لنقص البحوث التي تناولت موضوعنا المقدم، وهو مشكلات التنمية الحضرية بالمدينة الصحراوية، إلا أنه صادفتنا دراسات مشابهة لدراستنا هذه كان لها دور مهم في تشكيل المنطق النظري للدراسة وسمحت لنا بالتحقق من الأسلوب المنهجي الذي تمت به معالجة المشكلة، وسنحاول ذكر بعض الدراسات التي رأينا من الضروري عرضها :

الدراسة الأولى :

وتمثلت في دراسة الباحث محمود ثابت وشملت موضوع تنمية المجتمعات المحلية الحضرية عام 1998.

وقد تناولت هذه الدراسة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمدينة جهينة وأثر الثقافة السائدة فيها على التنمية بما في ذلك التقاليد ، الأعراف الاجتماعية والقيم والعادات المكتسبة وذلك قصد تحضير وتهيئة الظروف الملائمة لتنفيذ برامج التنمية الضرورية لارتفاع مستوى الفرد والأسرة والمجتمع ككل .

والفروض التي اقترحها الباحث لبحثه جاءت على النحو التالي :

1- هناك علاقة بين شدة التمسك ببعض التقاليد ودرجة انتشار الأمية كعائق من عوائق التنمية .

2- هناك علاقة بين شدة التمسك ببعض التقاليد المتصلة بأوجه الاتفاق المظهري من الدخل الأسري الذي تتأثر به برامج التنمية.

[1] - أحمد مصطفى خاطر : المرجع السابق، ص 87

3- هناك علاقة بين بعض الاتجاهات السائدة في مجتمع الدراسة وعدم امكان تمويل برامج التنمية .

وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج منها:

1- أوضحت الدراسة أن بعض التقاليد والعادات الاجتماعية المنتشرة بمجتمع البحث تؤثر بدرجة كبيرة على عملية التنمية.

2- أن الأنماط السلوكية لها تأثير على الدخل الأسري من ناحية وعلى التنمية من ناحية أخرى في المجتمعات النامية.

3- وجود علاقة بين المجتمعات السائدة وعدم امكان تمويل برامج التنمية ، فقد كشفت الدراسة بأن هناك اتجاها سائدا نحو زيادة حجم الأسرة وعدم الرغبة في تنظيمها والاتجاه نحو الاكتناز ، بعيدا عن أوعية الادخار الحكومية بسبب التقاليد المظهرية والتفاخر.

الدراسة الثانية :

دراسة مريم أحمد مصطفى تحت عنوان الأبعاد التاريخية لواقع التنمية في مصر حيث ركزت الباحثة على الانفتاح الاقتصادي والنمو في مصر وتناولت هذه الدراسة مرحلتين أساسيتين:

1- واقع التنمية الشاملة والتخطيط في عهد الثورة (1962-1970) .

2- الانفتاح الاقتصادي والنمو في مصر (1970-1980).

وقد تمحورت اشكالية الدراسة حول مدى نجاح أو فاعلية البرامج والمشاريع التنموية بالموازنة مع النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي السائد، وقد اهتمت الباحثة أيضا بجملة من الأبعاد الاجتماعية والقضايا الواقعية التي تهم التنمية بالمجتمع المصري وهذا قصد بلورة نموذج تكاملي تنموي يتماشى وهذه المعطيات وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة نذكر منها :

1- ارتباط الاقتصاد المصري بالنظام الاستعماري حتى قيام الثورة 1952 بمعنى أن عمليات التغيير التي حدثت أثناء الاحتلال البريطاني لم تخرج عن نطاق المصالح الاستعمارية.

2- كشفت الدراسة التاريخية عن تكرار محاولة تطبيق نماذج للتنمية مغايرة تماما لواقع المجتمع المصري ، دون محاولة لتطوير هذه النماذج بما يتلاءم مع المجتمع.

3- أن عملية التنمية ترتبط ارتباطا وثيقا بالوعي الوطني للمشاركين، وأن غياب المشاركة الشعبية من أهم المعوقات التي واجهت التجربة التنموية بالمجتمع المصري.

4- غياب التخطيط العلمي المبني على البيانات الكمية والكيفية الواقعية.

الدراسة الثالثة :

دراسة قام بها الباحث جلال مدبولي حيث تمحورت حول موضوع الاتجاه التكاملي في التخطيط لتنمية المجتمعات المحلية المستحدثة سنة 1972.

يعتبر منهج تنمية المجتمع المحلي من أكثر أساليب التنمية استخداما في نظر الباحث سواء بالمجتمعات التقليدية أو المستحدثة، وإذا كانت دراسة المجتمعات المحلية المستحدثة والتي ما لبثت في إطار كونها مشروعات تنمية قومية، فإن أهمية الدراسة تظهر من خلال كون أن هذه الظاهرة مازال حديثة النشأة في المجتمعات النامية وخاصة البلدان العربية، لذلك كان من الضروري القيام بدراسة نمط المجتمعات المستحدثة التي تشكل جهدا من جهود الدولة في سبيل التنمية الشاملة إضافة إلى أن الفرص متاحة للمجتمعات المستحدثة لتحقيق التقدم المنشود .

وقد جاءت أهداف الدراسة على النحو التالي :

1- مدى تطبيق التصور التخطيطي التكاملي على التجربة العملية ومحاكات الاتفاق والاختلاف، باعتبار أن هذه المشروعات التنموية هي المجال التطبيقي لاختيار النظرية السوسيولوجية في التنمية .

2- مدى تأثير التخطيط العمراني لأحد أنماط الاستيطان السائد في الأراضي الجديدة في مصر على الأبعاد التخطيطية الأخرى باعتبارها تكاملية .

3- حجم التغيرات الكمية والكيفية الأخرى باعتبارها تكاملية .

نتائج الدراسة يمكن ذكر ما يلي:

1- لم يراع المخططون في تصميم المساكن رغبات المنتفعين واتجاهاتهم نحو الاستخدام الامثل في نظرهم لمساحة المسكن ومنافعه.

2- هناك ارتباط بين حجم الخدمات التعاونية التي تقدمها المجتمعات التعاونية الزراعية والبعد المكاني.

3- زيادة نسبة المنتفعين من الخدمات الصحية والترفيهية وغيرها من الخدمات.

الدراسة الرابعة:

دراسة أجنبية وخصت تقويم البرامج التنموية بمجتمع بنغلاديش من خلال موضوع التنمية والتحضر.

حيث يعتبر التحضر ظاهرة جديدة في بنغلاديش إذ بلغت نسبة السكان الحضريين 37.6%، وخلال فترة (1901-1974) فإن معدل نمو السكان الحضريين وصلت إلى 6.7% بالمقارنة بالسكان الريفيين الذي نما إلى 2.3% خلال نفس الفترة وطبقا لمشروع السكان الذي قامت به جامعة هارفارد فإن عدد السكان الحضر في بنغلاديش سيزداد 13 مرة حتى سنة 2000، وتعتبر الهجرة الريفية هي السبب الرئيسي في ارتفاع سكان الحضر، وبالتالي انتقال الفقر من الريف إلى المناطق الحضرية، وتبعا للظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها المجتمع البنغلاديشي كانت أهمية الحاجة إلى برامج لتنمية المجتمع وتمحورت هذه الدراسة على احتياجات أهالي المجتمع، تحديد الأولويات، تحديد موارد المجتمع المتاحة، اعداد القادة المحليين، تشجيع الأهالي على المشاركة في برنامج التنمية ، مساعدة وتوجيه الهيئات للرعاية الاجتماعية التطوعية وقد شملت الدراسة جملة من الأهداف منها :

- تقويم برامج وأنشطة تنمية المجتمع الحضري .
- دراسة العلاقة بين مشروعات المجتمع الحضري .
- دراسة المشكلات الموجودة واقتراح الأساليب لتقوية برامج تنمية المجتمع الحضري .

وللتأكد من مدى قدرة هذه الأهداف على التحقق تعاملت الدراسة مع خمس مشروعات تنمية المجتمع كما تم جمع البيانات عن طريق سبعة جداول لوجهات نظر متعددة المقاييس وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج العامة منها :

– أن برنامج التنمية كانت تنفذ عن طريق الهيئات التطوعية .

– زاد عدد المنتفعين من برنامج تنمية المجتمع الحضري في بنجلاديش ، فقد وصل 357 ألف من 1967 إلى 1977 ثم وصل سنة 1978 إلى 653 ألف مواطن

– أوضحت الدراسة أن أهم المشكلات التي يعاني منها المجتمع الحضري تتمثل في: الأمية، الفقر، البطالة، نقص الخدمات الاجتماعية وضعف البنية التحتية للمجتمع (طرق – كهرباء ...)

– وأوضحت أيضا أن ما يحتاجه الأهالي بحل مشكلاتهم المجتمعية يتمثل في المنح المادية ، التدريب المهني، توفير الموارد الأولية ، تسويق المنتجات ...الخ .

الفصل الثانـي

التخطيط والتنمية الحضرية

1- مفهوم التخطيط وأهميته في التنمية الحضرية

2- التخطيط الحضري ومجالاته

3- الأهداف الاجتماعية للتنمية والتخطيط الحضري

تمهيـــد:

يحتل التخطيط مكانة بارزة في الوقت الحديث وذلك في ضوء النمو السريع الذي يتميز به هذا العصر في كافة المجالات وتزايد الكثافة السكانية الأمر الذي جعل مهمة الوفاء بالمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية لهذا النمو الكثيف مسألة تنطوي على مصاعب جمة إلى جانب الحاجة إلى تخصصات دقيقة تترابط وتتداخل فيما بينها من خلال إطار معين أعلى درجات الاتساق والتنظيم .

فلم نعد ننظر إلى التخطيط في الوقت الحالي على أنه عملا عارضا أو جزاء استثنائيا تلجأ إليه الدولة في الظروف الاستشارية بل أصبح أسلوب للحياة العادية ونشاطا متواصلا يشمل كل الأنشطة الحيوية بالدولة .

1- مفهوم التخطيط وأهميته في التنمية الحضرية :

إن التخطيط مهما كانت من طلقاته الفلسفية والفنية فإنه يتضمن مجموعة من الأفكار والتصورات التي تنتمي إلى ثقافة معينة وتشكل في نفس الوقت قوة جديدة تظهر أو تخترق بناء اجتماعيا له قيمه وأفكاره وتصوراته السابقة التي قد تكون حصيلة مئات السنين كما هو الحال في أغلب البلاد النامية، وهذا ما يشكل وضعية اجتماعية جديدة بكل دراسة وتحليل وتأهل، فالتخطيط مهما كانت أفكاره سيثير مجموعة من ردود الفعل الاجتماعي وهذا يجعلنا نؤكد على ضرورة الفهم للبناء الثقافي القائم كي يمكن دمج البناء الثقافي الجديد في التخطيط بدون أن يحدث ذلك صراعا اجتماعيا ومشكلات اجتماعية .

إن الاختلاف الثقافي يؤدي إلى استشارة مجموعة من العلاقات الاجتماعية تتصف غالبا بالقلق والصراع بل وتؤدي في نفس الوقت إلى مشكلات في السلوك الاجتماعي فتكثر الأمراض الاجتماعية ، وهنا يبدو الدور المهم لأجهزة التخطيط في توضيح الصورة الجديدة للمجتمع لأن ذلك ساعد كثيرا على تقبل الجديد وعدم معارضته .

1-1- مفهوم التخطيط :

لقد تناول الكثير من العلماء موضوع التخطيط بالتعريف الذي اختلف باختلاف ثقافات هؤلاء العلماء وانتماءاتهم الإيديولوجية وكذلك تخصصاتهم المهنية أو الاجتماعية أو الإنسانية كما اختلفت المداخل التي ينظم بها المسؤولين في مجتمع ما إلى التخطيط وأهميته بالنسبة لهذا المجتمع أو ذلك فالتخطيط من وجهة نظر البعض عملية أو عمليات والبعض الآخر يرى أن التخطيط جهود أو مجموعة من النشاطات في مجالات مختلفة ، وفريق أخر يرى أن التخطيط هو مهنة أو أسلوب أو طريقة، أو وسيلة وهكذا ...[1] وهناك من يعرفه بأنه " أسلوب تنظيمي يهدف إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية خلال فترت زمنية معلومة وذلك عن طريق حصر إمكانيات المجتمع المادية والبشرية وتعبئة هذه الإمكانيات ، وتحريكها نحو تحقيق أهداف المجتمع وغاياته وفي هذه الفلسفة الاجتماعية التي يريد المجتمع أن ينمو في إطارها ".

[1] – محمد عبد الفتاح : التنمية الاجتماعية من منظور الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية، ص 152

وقد عرف التخطيط بأنه "وسيلة التنظيم استخدام الموارد أكفأ استخدم ممكن حيث يعطي أكبر انتاج وأكبر دخل ممكن في أقل فترة زمنية ممكنة "[1]

كما عرف البعض التخطيط بأنه "عملية تغيير اجتماعي لتوجيه واستثمار طاقات المجتمع وموارده عن طريق مجموعة من القرارات الرشيدة التي يشترك في اتخاذها الخبراء وأفراد الشعب وقادتهم السياسيين لتحقيق وضع اجتماعي أفضل للمجتمع على كافة المستويات كنسق في أقل فترة زمنية في ضوء الإيديولوجيات والحقائق العلمية والقيم التي يمكن استخدامها وتوظيفها في احداث التغيير المطلوب ".

يرى البعض أن التخطيط هو المحاولة البشرية المقصودة لتوجيه التغيرات الاجتماعية والثقافية داخل المجتمع في مسارات معينة أي أنه هو التحكم في التغيير وبالتالي يرتبط بالتخطيط من حيث نوعه وميكانزماته وأهدافه تماما بطبيعة بناء المجتمع الثقافي والاجتماعي وبمختلف النظم الاجتماعية القائمة في المجتمعات [2].

وقد حدد التخطيط بأنه تعبئة وتنسيق وتوجيه الموارد والطاقات والقوى البشرية والمعنوية والمادية والمالية والسياسية والإدارية المتاحة للمجتمع – حاضرا و مستقبلا – لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية يتفق عليها بحيث تكون مترابطة ومحددة ومرسومة في إطار سياسي يؤمن به المجتمع على أن يتم تحقيق تلك الأهداف في فترة أو في سلسلة فترات زمنية مقدرة على أن يكون ذلك في أقصر وقت ممكن وبأقل تكاليف .

في ضوء ما سبق من تعريفات يمكن تحديد عناصر مفهوم التخطيط للتنمية الاجتماعية بما يلي :

1- أن التخطيط عملية اجتماعية تنطلق من الواقع الاجتماعي وتسعى لتغيير هذا الواقع وقد يمتد الأمر لإزالة أوضاع سائدة ، وإقامة أوضاع جديدة محله ، تتسم بالعقلانية والرشد في الإنتاج والتوزيع .

2- إذا كان التخطيط ينطلق من الواقع الاجتماعي ، فإنه يتجه بالضرورة إلى المستقبل أي من الوجود الفعلي إلى الوجود الممكن، ومن ثم فهو العمل ابتكاري ، وهو أشمل وأعمق من

[1] – محمد عبد الفتاح محمد : نفس المرجع السابق، ص 151.

[2] – علي الحوت : أسس التنمية والتخطيط الاجتماعي – كلية العلوم الاجتماعية طرابلس، ص135.

التنظيم والإنشاء لأنه يتضمنها ويتجاوزهما في الوقت نفسه فهو عملية هدم وبناء، هدم البناء الاجتماعي القديم المتداعي، وبناء هيكل جديد اجتماعي ، اقتصادي سياسي على أساس من العلاقات الاجتماعية الجديدة.

3- أن التخطيط في جوهره نوع من التنظيم الاجتماعي والاقتصادي يحدد كيفية استخدام موارد المجتمع المالية والبشرية والمادية، ولكنه يوجه لصالح طبقة أو فئة معينة أو يوجه لصالح قوى الشعب والجماهير، وهذا الأمر يتوقف على طبيعة الإيديولوجية أو الفلسفة الاجتماعية التي يؤمن بها المجتمع وعلى السياسة الاجتماعية الموجهة وعلى نوعية البناء الاجتماعي السائد

4- يتميز التخطيط بأنه العملية أو سلسلة متدفقة مترابطة الأنشطة التي تبدأ بتحديد الأهداف وإعداد السياسات والإستراتيجيات الموضحة لاتجاهات العمل وقواعد اتخاذ القرارات وتوفير الأوضاع والظروف السائدة على تحقيق الأهداف ثم متابعة وتقييم الإنجازات وبالتالي المادة صياغة الأهداف وتطوير الخطط والبرامج [1].

1-2- أهمية التخطيط للتنمية الحضرية :

لقد سبق وأوضحنا أن التخطيط أسلوب علمي يدر ويتنبأ ويعمل على تكييف ملائمة الوسائل بالوصول إلى الأهداف، ولقد أصبح للتخطيط السليم في عالمنا المعاصر أهمية كبيرة وضرورية للتقدم وذلك للأسباب التالية :

1- التخطيط ينظم البرامج والمشروعات في المجالات المختلفة وينسق بينها في الأنشطة المتكاملة في إطار قومي تعاوني يوفر الجهد والوقت والتكاليف ويضمن سلامة التنفيذ .

2- يوازن التخطيط بين الموارد والاحتياجات ويعمل على استخدام الإمكانيات بأقصى طاقتها وعلى أحسن وجه دون أن يترك طاقات معطلة ومجالات للإسراف .

3- يعمل التخطيط على دقة التنبؤ بالنتائج وما يتخللها من صعوبات يعالجها بالدراسة والفهم على أسس علمية من التحليل والبحث والتقويم الصحيح.

[1] - محمد عبد الفتاح : التنمية الاجتماعية من منظور الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية طرابلس، ص 153.

4- يسهم التخطيط القومي في أن تنطلق وتنضبط كل العوامل المعوقة للنهوض وأن يقضي على الأوضاع التي تقف في سبيل تحقيق حياة أفضل للأجيال المعاصرة اللاحقة وذلك لأن التخطيط السليم هو القوة الدافعة التي تمكن الجهود الإنسانية من تحقيق غايتها .

5- يحقق التخطيط الأهداف القومية التي رسمتها السياسة العامة للدولة.

6- وتظهر أهمية التخطيط الحضري مع ظهور مشاكل المدن، حيث تحتاج المدن إلى مراكز للترفيه ووحدات للصحة العامة والمدارس ووسائل تنقية الجو من التلوث والإضاءة والإمداد بالمياه ومجاري الصرف وتنظيم حركة المرور [1].

*وبدون التخطيط الحضري تنتشر الأحياء المتخلفة ، فيحفر لإقامة المجاري المائية والإمداد بالمياه، ونشأة الطرق بعد إقامة المباني، وبدون التخطيط يمتلي حي بأطفال في سن التعليم، وتفتقر منطقة أخرى إلى المدارس، وتنتج هذه المشاكل عن النمو غير المخطط في فترة تتناسب وقدرة المجتمع على تشرب نتائج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغلب على الصعوبات والمعوقات.

7- يعمل التخطيط على حل المشاكل الناتجة عن التنمية وإيجاد الحل المناسب للمعادلة الصعبة التي تواجه الدول النامية وذلك الحل الذي يوفق بين جميع الميادين .

8- يعمل التخطيط على تحقيق الأهداف الاجتماعية التي يسعى الوصول إليها وهي الرفاهية وسعادة المجتمع جميعا.

9- مراعاة النواحي الاجتماعية في التخطيط الاقتصادي لتحقيق الشمول والتكامل في الخطط الشاملة.

10- يساعد التخطيط في تنظيم الاستفادة من كل الطاقات البشرية المتاحة للعمل به تحقيق العمالة الكاملة وكذا يمكن الشعب من المشاركة الفعالة في اقتراح الخطط ومتابعتها وتقويمها [2].

[1] – حسن عبد الحميد أحمد رشوان : التخطيط الحضري مركز الإسكندرية للكتاب 2005، ص77

[2] – محمد عبد الفتاح محمود : التنمية الاجتماعية من منظور الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية، ص 155

1-3- أهداف التخطيط للتنمية :

يسعى التخطيط إلى تحقيق الأهداف التي ينشدها المجتمع وهي تنصب نحو تحقيق التنمية الشاملة (اقتصادية ، اجتماعية) ولاشك أن حجم وطبيعة هذه الأهداف التي ينشدها المجتمع والتي ترتكز على عوامل أساسية هي:

أ- حجم وطبيعة الموارد المادية والمالية والبشرية المتاحة للمجتمع .

ب- طبيعة هيكل الاقتصاد القومي .

جـ- طبيعة البنيان الاقتصادي المراد تحقيقه للاقتصاد القومي .

د- أسلوب التنمية الذي أستخدم في الماضي القريب .

هـ- مرحلة التطور التي تمر بها الدولة موضع التنمية .

و- دور التنظيم السياسي القائم في الجوانب القومية خاصة الاقتصادية منها أهداف التخطيط الاجتماعي للعملية .

ي- دور الدولة في مختلف الجوانب الاجتماعية والسياسية [1].

الأهـداف :

وعموما فإن التخطيط بمفهومه وفلسفته تستهدف التنمية بكل أهدافها وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي ترتكز بدورها على :

1- تمثل التنمية حقيقة المعركة الشاقة التي تواجه الدول النامية بعد أن قامت طويلا من التخلف بصورة مختلفة في ظل الاستعمار فهي في سعيها الطويل نحو التنمية تستهدف استقلالا اقتصاديا وتحررا اجتماعيا لتدعيم استقلالها السياسي الذي فازت به فلا يمكن أن يكون حقيقيا إلا إذ أمكن لها أن تدعمه وتسانده بالقدرة الاقتصادية الذاتية وبالتطور الاجتماعي المستمر والضروري بما يتفق ومتطلبات التنمية.

[1] - عبد الحميد أحمد رشوان : نفس المرجع السابق، ص 156

2- لا تقتصر التنمية على التطور والتقدم الاقتصادي ولكنها في الحقيقة شاملة للتغير والتطور الاجتماعي وما يستهدفه من تطوير للعنصر البشري وثقل معدنه ليصبح أكثر صلاحية وولاء للأسرة والمجتمع بأسره .

3- لهذا فإن التنمية بكل أبعادها عملية متكاملة ، مستمرة مخططة جماعية ويشير التكامل هنا إلى أنها عملية متكاملة بكل جوانبها الاقتصادية والاجتماعية ولكل مستوياتها القومية والإقليمية وبكل أبعادها الطويلة المتوسطة وقصيرة المدى .

وتشير الاستمرارية إلى المدى الطويل الذي يحقق نموا ذاتيا للاقتصاد القومي والذي يتطلب أن يكون مخطط وباعتبار التخطيط كأسلوب إنمائي لأنه يعتمد على التنبؤ بالمستقبل من خلال الواقع والاستعداد المستمر بما يتاح للمجتمع من موارد وإمكانيات وطاقات وما تتطلبه الجماهير من احتياجات ورغبات، وجماعة التنمية ترجع أن الجماهير لا يمكن أن تعطي الجهد والمال إلا إذا آمنت بأن التنمية يجني ثمارها السواء الأعظم من الشعب وأن كل من الجماهير يأخذ على أساس ما يعطي من جهد وعمل وهذا ما يميز التنمية بكل فلسفتها وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية من التقدم الاقتصادي الذي قد يستهدف تطوير وتحسين الأداء ومراعاة كل الجوانب تمكن من النهوض بالمجتمع ثقافيا واجتماعيا.

4- إن نجاح عملية التنمية يتوقف على مدى كبير التكامل والتنسيق بين مختلف المجالات اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية[1].

2 – التخطيط الحضري ومجالاته :

يعتقد أن تخطيط المدن عملية فيزيقية تتمثل في موقع المدينة وحجمها وفي الاعتبارات الهندسية التي تبدو في صبغ كمية مثل عدد الشوارع والمنازل والمنشآت، كما يعتقد الناس في ارتباط المسائل المعمارية بتصميم الهيكل التخطيطي العام، وشبكة الطرق العامة والشوارع والإنشاء الوظيفي للأقسام المنفردة للمناطق السكنية وتنظيم التضاريس وصفحة الأرض والمساحات المائية، والغابات والمناطق الخضراء وغير ذلك، والتقاليد القومية العامة.

[1] – محمد عبد الفتاح محمد : التنمية الاجتماعية من منظور الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية، ص 158.

ويتطلب ذلك وجود تكامل بين هذه العناصر، عند حل مسائل تخطيط وبناء المدن فعدم وجود تكامل يؤدي إلى جعل المحيط الاصطناعي للمدينة خاليا من الظروف الطبيعية لعمل وحياة وراحة الناس .

والحقيقة أن تخطيط المدن يقوم على استراتيجية مؤداها إيجاد حل موحد ومتكامل للمسائل الاجتماعية الثقافية والاقتصادية ومسائل الصحة العامة، وإدراك أهمية المظاهر الديموغرافية والسلوك والمبادئ الايكولوجية [1].

وأشار المخطط الأمريكي " أولستد" إلى تخطيط المدينة بقوله: " إننا مهتمون بموضوع شائك ومعقد ألا وهو التوجيه والإشراف السليم للنمو الطبيعي الكامل للمدن توجيه ليتغلب على المشاكل ويحد ويخفض من مشكلة تكدس السكان والمواصلات وإن كل مدينة عليها عاجلا أم آجلا أن تعترف بضرورة استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة والأسلوب السياسي السليم في الإشراف على عمليات التنمية والنمو الطبيعي للمجتمعات المحلية طبقا لتخطيط عام لها، ومثل هذا التخطيط يجب أن يكون طويل المدى وعام في طبيعتهم وأن يعامل بشمول مع الأوجه الظاهرة والمميزة للبيئة الطبيعية.

2-1- أنماط التخطيط الحضري :

يتقسم التخطيط الحضري إلى أنماط يبرز منهما نمطان أساسيان: الأول يتمثل في التخطيط الفيزيقي والثاني التخطيط الاجتماعي بيد أنهما متداخلان، وعلى الأخص على المستوى المحلي ذلك أن استخدام الأرض وشكل البناء والتخطيط الفيزيقي يعتمد اعتمادا كبيرا على قيم المجتمع وأنماط السلوك، وخلق قيم جديدة والمحافظة على القيم المرغوبة في الحياة الحضرية ووسائل إشباع هذه الحاجات، وأسلوب تحقيق التكامل الاجتماعي بين سكان المجتمع الحضري .

كذلك هناك التخطيط الإصلاحي والتخطيط الإبداعي الخلاق، ويهتم التخطيط الإصلاحي بإصلاح وعلاج المشكلات القائمة في المجتمع الحضري في مجالات الطرق والمرور وإعادة تنمية قلب المدينة أو جزء آخر منها، ويهدف التخطيط الإصلاحي إلى العلاج أو التعديل أما التوجيه الإبداعي فيعتمد على المستوى العام الشامل ويهتم بخلق

[1] – حسين عبد الحميد أحمد رشوان : التخطيط الحضري مركز الاسكندرية للكتاب 2005، ص 57.

مناطق حضرية جديدة متكاملة، ومخططة بشكل جيد ويأخذ هذا النمط من التخطيط في الاعتبار بالاتجاهات الحديثة في التخطيط الحضري، وذلك كالمناطق الخضراء وبرامج الصحة العامة والترويج العام وغير ذلك .

ويذهب البعض إلى القول بأن التخطيط الإصلاحي يعتبر مقدمة ضرورية للتخطيط الإبداعي وهكذا يتبين أن هناك نمطان للتخطيط الحضري فيزيقي واجتماعي مترابطان واقعيا ومتمايزان تحليليا .

إن التخطيط الحضري يجب أن يسعى إلى تقوية النظم الاجتماعية وتنشيط الطاقة البشرية الكاملة، وتنمية التكامل الاجتماعي بتحسين العلاقات الاجتماعية بين الناس رغم أن التحديد للتخطيط الاجتماعي يعتبر إعادة توجيه للتخطيط الحضري نحو أهداف اجتماعية [1].

2-2- مجالات التخطيط الحضري :

*** السكان :**

يرتبط نمو حجم السكان وإعادة توزيعهم بالتخطيط وإعادة التخطيط الفيزيقي، ولقد دارت مناقشات بين المخططين حول أهمية إعادة التجديد والتخطيط الفيزيقي ، وتبين أنهم من الصعوبة بما كان تنفيذ التخطيط دون أن يوضع في الاعتبار النمو السكاني، ولا جدال في أن التخطيط الفيزيقي يستهدف الكشف عن العلاقات بين عدد السكان ومساحة الأرض لذا ينبغي عند عمل تخطيط لمدينة ما عمل دراسة عن السكان القاطنين فيها من حيث كافة الأوجه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتشمل هذه الدراسة الأنشطة المختلفة للأفراد ومتوسط دخولهم والحالات الاجتماعية والتعليمية والثقافية لهم وكذلك تصنيف تعداد السكان إلى مراحل نسبية و معدلات الهجرة ومعدلات المواليد والوفيات ومعدلات الهجرة من و إلى المدينة.

ويقدر عدد سكان المدينة بإضافة عدد المواليد الجدد من تاريخ أخر إحصاء حتى وقت اجراء الإحصاء الأخير وكذلك طرح عدد الوفيات لنفس الفترة الزمنية كما يؤخذ في الاعتبار مقدار الزيادة أو النقص الناتج عن عمليات الهجرة من وإلى المدينة ويستفيد السكان من

[1] – إبراهيم عبد الهادي المليحي : التخطيط للتنمية المكتب الجامعي الحديث القاهرة، ص 51

خدمات الهيئات والمؤسسات يوميا ، والتي تتمثل في المطاعم والمقاهي ورياض الاطفال ودور الحضانة والمدارس والدكاكين ومحلات الحاجيات والبضائع الضرورية للسكان ويستفيد السكان من الهيئات والمؤسسات التي تستخدم دوريا من قبل السكان وذلك مثل دور السينما والنوادي والمكتبات العامة والمطاعم وصالات الرياضة البدنية وغيرها .

*** مناطق الاسكان :**

تبدو مشكلة الإسكان في تفاوت ما بلغته كل مدينة من حجم معين أو كثافة سكانية محددة وتبدو هذه المشكلة في ازدحام السكان الذي أصبح سمة بارزة في هذا العصر الحديث ، وهكذا فإن الأعداد المتزايدة من السكان تخلق طلب كبير ومتزايد على الأرض وترتفع قيمتها ويصبح ارتفاع قيمة الأرض عاملا أساسيا يدفع الملاك إلى زيادة تكثيف استخدامها على نحو يضمن عائدا لاستثمارها .

وقد ترتب على ذلك أن أصبح كل شبر من الأرض الحضرية كما أشار له "لويس هيدكي" له قيمته المحددة إن لم يكن المبالغ فيها إلى الحد الذي يجعل تخصيص أي مساحة مهما صغرت لاستخدامها كحديقة أو حوض للزهور ضرب من ضروب اللاعقلانية في مجال استخدام الأرض أما المنطقة السكنية فهي مجمع سكني يشمل عدة مناطق صغرى ويرتبط بعضها ببعض بواسطة مجموعة من المؤسسات والهيئات الخدمية التي تقع في حدود 1000 إلى 1200.

أما المنطقة السكنية الصغرى فهي مجمع أو وحدة الجيرة فهي مجموعة متكاملة من المجموعات السكنية تتميز بخصائص متجانسة وهي أكثر مصطلح جغرافي ، فالتجانس الإسكاني يؤدي إلى تشابه المنطقة الاجتماعية في منطقة ما وهي تضم من 10000 نسمة إلى 15000 نسمة ويسمح هذا الحجم بإمداد العائلات بالتسهيلات اللازمة لهم وبما يولد فيهم روح المجتمع المحلي وإذا ما ازداد حجم السكان عن هذا الرقم فإن اتساع الأرض يعوق عملية التكامل [1].

وتضم وحدة الجيرة المساكن والهيئات والمؤسسات الثقافية ذات الخدمات اليومية المستمرة كالمدارس ومراكز الخدمات العامة والحدائق وميادين اللعب ومحلات البيع والشراء،

[1] – حسين عبد الحميد أحمد رشوان : التخطيط الحضري .دراسة في علم الاجتماع جامعة الإسكندرية 2005، ص141.

وتستهدف عملية تحديد الكثافة السكانية معرفة مدى تمتع السكان بأماكن الفضاء التي تسمح بالإضاءة والتهوية والترفيه وتحدد أرض وحدة الجيرة بالشوارع المأهولة وكقاعدة عامة واقعة خارج منطقة المواصلات العامة الحديثة .

وعلى المخطط الحضري أن يضع في اعتباره العادات الاجتماعية والمظاهر الفيزيقية للمجتمع كذلك المسافة التي يقطعها الفرد من منزله إلى السوق للحصول على احتياجاته والمسافة التي يقطعها الطفل من منزلة إلى المدرسة .

وقد قرر " وود Wood" أن من أهم المتاعب الأساسية التي تواجه سكان المدينة هي ندرة المساكن الصحية، والتي تناسب قيمتها الإجارية مع دخول الفئات السكانية ذات الأجور المنخفضة وارتبطت مشكلة المستوى السكني بالمشاكل المرتبطة بالصحة والأمن والأخلاقيات .

ويزداد سكان المدن زيادة مطردة وتتقادم المساكن وتصبح غير ملائمة ودون المستوى كما وكيفا . فهي لا تقدم مأوى مأمونا لأن بها عيبا وتستلزم إصلاحا موسعا أو إعادة بناء أو أن تركيب الأساس غير كاف وينتج هذا من استمرار الإهمال أو نقص الإصلاح وتشمل العيوب الأساسية الثقوب و التشرخات المفتوحة أو عدم وجود مواد في مسطحات كبيرة من الأرضيات والجدران والسقف ، أو به سقوف وجدران وأرضيات هابطة أتلفتها العواصف وهي مساكن ينقصها تسهيلات صحية ودورات المياه والمرافق المستقلة .

وتهدف مشروعات الإسكان أساسا إلى إعادة إسكان المناطق المتخلفة في مساكن جديدة بقصد رفع مستوى معيشتهم والقضاء على كثير من المشاكل التي تأصلت في أماكن إقامتهم القديمة .

ويتم ذلك عن طريق تقييم المسكن من حيث الخلل الموجود به ومدى صلاحيته لاستمرارية حالته وكذلك مدى صيانة ودرجة الإصلاح المطلوبة وكذلك مدى ملائمة التهوية والإضاءة والأجهزة والصحية وأساليب التغذية والمصروف الصحي وحالة السلالم ومدى ملاءمتها للاستعمال وكذلك تكدس عدد الأفراد مقسمة على عدد الغرف.

*** التخطيط للأسواق والخدمات والترويح :**

أ- التخطيط للأسواق والخدمات :

تؤدي الأسواق دورا بارزا في استقرار الحياة الاجتماعية حيث تسهل حصول الأسرة والأفراد على متطلبات الحياة والمعيشة في المدينة، ولما كان التوسع والامتداد في كثير من المدن يتم بطريقة عشوائية وغير مخططة فلم يؤخذ في الاعتبار أماكن للأسواق والخدمات توفي بحاجات الناس ويتم التوصل إليها، ولهذا يظهر المزيد من التكدس على وسائل النقل والمواصلات ونسق المرور[1].

وتتضمن الخدمات إعطاء سكان المدينة أحسن الخدمات اللازمة كالحياة والإنارة والمجاري التي تتفق في حجمها ومرونتها مع حجم السكان وكثرة المباني وكذلك مد المدينة بخدمات إنشاء المساكن والمدارس والمستشفيات والمساجد والمادة توزيع الخدمات الترفيهية والمتنزهات العامة ومراكز الشباب والأطفال ، وما إلى ذلك من المرافق العامة والحفاظ على فعالية المناطق التجارية لمواجهة تزايد السكان ، وتنقلاتهم وكذلك تقصير رحلة العمل من محل المسكن إلى مواقع العمل إما وضع مساكن العمال قريبة من مناطق العمل أو بتسيير وسائل المواصلات ونقص أجورها .

ويجب العمل كذلك على سهولة سير المدينة بالمناطق الأخرى ، وخاصة بالمناطق الريفية المجاورة أو بالموانئ أو العواصم أو مناطق الخدمات أو مراكز الأسواق وكذلك إنشاء المراكز الإدارية التنفيذية والخدمات التعليمية والقضائية والترويجية بالأنشطة بحيث لا يشعر السكان بالإرهاق للوصول إليها .

وفي كثير من المجالات الخدمات الاجتماعية يقوم القطاع الخاص بدور هام فيها ويكون هذا الدور الصغير في حالات التعليم والصحة ويكون كبيرا كما في حالة الإسكان .

ب- الترويح في الحضر :

أدى نمو المدن الصناعية والتجارية الكبرى إلى احداث تغيرات ملحوظة في تمضية وقت الفراغ ،وقد ساهم ارتفاع كفاءة الإنتاج وتقدم أنساق المواصلات وزيادة الإنتاج الزراعي

[1] – حسين عبد الحميد أحمد رشوان : التخطيط الحضري، ص 149

وظهور مهن استخراجية والتقدم الكبير في أساليب الوقاية الصحية في توفير وقت الفراغ لقطاعات كبيرة من سكان الحضر كالعمال والأطفال والنساء وكبار السن.

كان العمال مع بداية الثورة الصناعية يعملون في المصانع اثنى عشر ساعة يوميا وحين أصبحت الآلة أكثر كفاءة وازدادت اتحادات العمل قوة، وانخفضت ساعات العمل اتسع وقت الفراغ بما يسمح للعمال وغيرهم بأن يستمتعوا بإنجازاتهم التي يحصلون فيها على أجر، ففي المجتمعات الحضرية يعمل العمال مدة تتراوح بين أربع وست ساعات يوميا بالإضافة إلى يوم العطلة الأسبوعي، والإجازات السنوية .

ويستمتع أطفال المدينة بوقت فراغ أطول مما كان يستمتع به أطفال في مراحل تاريخية سابقة .

وفي الحضر يتمتع النساء بوقت فراغ أطول مما كان عليه الحال فيما مضى ، وذلك من الرغم من عدم وضوح هذه الحقائق إيضاحا تاما . فالأمهات مسؤولات عن رعاية أطفالهن ويقضين وقت فراغهن في العمل سواء خارج البيت أو داخله ولا يغيرن هذا الوضع استخدامهن للأدوات الحديثة في بيوت حضرية من الحجم المتوسط ويعتنين بأعمال البيت التقليدية كالحياكة والغسيل ، أما النساء اللاتي يعملن ولا يستغرقن وقت طويل في أعمال البيت فوقت فراغهن يتساوى مع وقت فراغ العاملين مع الرجال.

وهكذا يمثل الترويح الحضري ضرورة حيوية لحياة المدينة، حيث لا يمكن تصور مدينة دون وجود أماكن للترويح مثل :دور السينما والمسارح والنوادي والمتنزهات وغيرها.

ومع ذلك تعاني معظم مدن العالم من نقص في وسائل الترويح الحضري وأثر ذلك على الناس من الناحية النفسية ، ويرجع ذلك إلى ندرة أماكن الفضاء وعلى وجه الخصوص على مستوى الجيرة ، فهذه الأماكن تمثل متنفسا للمدينة ، فضلا على أنها تساعد على تنقية أجوائها، وتسمح بوجود أماكن للعب والتجمع خاصة على مستوى وحدة الجيرة .

ج- التخطيط للنقل والمواصلات :

غدت مشاكل النقل في المدينة من أخطر المشاكل التي تهدد حياتنا وقد عرف "سكوت جرير Scoot Greer "النقل أنه "دورة الأفراد والطاقة والبضائع والخدمات يقومون بها فاعلون اجتماعيون لتحقيق أهداف اجتماعية وهذه الدورة قديمة قدم الإنسان "[1].

ومن المعروف أن الأنشطة البشرية في مختلف المواقع تميل إلى الاختلاف بعضها عن البعض باختلاف النشاط وأهدافه والقائمين به، ويتحقق تكامل الأنشطة البشرية من خلال وسائل الاتصال ، وذلك حتى يتمكن الناس المنفصلين مكانيا من اعتمادهم بعضهم على بعض وهكذا تبرز الوظيفة الأساسية للنقل على أنها تكامل النشاط البشري في المكان من خلال تبادل المنتجات والأنشطة وتجميع وتوزيع الناس والطاقة والبضائع .

ويرتبط النمو الحضري في عصرنا الحديث بزيادة كفاءة وسائل النقل ، فالمدن تعتمد بالضرورة على التجارة وتطوير الأسواق العالمية ، وعلى جلب الفائض الزراعي والمواد الخام من المناطق المحيطة، ولقد لعبت السكك الحديدية دورا بارزا في تشكيل البناء الإيكولوجي الحضري حيث اقترب بامتدادها من المدن الكبرى في اتجاهات مختلفة وعلى طول خطوطها ونقاط التقائها ونهايتها تجمعات سكانية شبه حضرية ، تطورت فيما بعد في شكل مراكز فرعية قامت بدور توزعي لمنتجات المدينة ، ودور تجميعي للمنتجات الزراعية التي تحتاج إليها المدينة .

ويحسب مهندسو النقل عدد وسائل النقل التي تستخدم الطرق الرئيسية ويقيسون الحجم الاجتماعي للنقل، وحركة المرور، وساعات الضغط وعادة ما تستكمل هذه الحسابات بمسوح استطلاعية وأساسية لتحديد كمية ومقدار النقل الذي تحول بشكل دائم من الشوارع الأكثر ازدحاما إلى الطرق البديلة تخفيفا عن كاهل الطرق الرئيسية وانتفاعا بهذه البيانات يستطيع مهندسو الطرق الرئيسية أن يحسبوا عدد وعرض الشوارع الضرورية ويضع مقترحاتهم بالنسبة للإنشاءات الجديدة أو بالنسبة للمتغيرات في الشوارع القائمة بالفعل واتجهت بعض المدن إلى تحديد الطرق الرئيسية التي تسير فيها العربات وطرق أخرى لسير المشاة .

[1] – حسين عبد الحميد أحمد رشوان : المرجع السابق، ص 150.

وتتضمن المواصلات بناء الشوارع ، وغيرها من وسائل الانتقال ، إذ تعمل استراتيجيات التخطيط في المدن الكبرى في العالم على مواجهة حركة المشاة ونقل السلع بالتحديد الكمي لاحتياجات المدينة من وسائل النقل والشوارع والممرات التي تنشأ تحت الأرض وتقسم شبكة الأرض على أنواع ، فمنها الشبكة المستطيلة قائمة الزوايا وشبكة إشعاعية دائرية وشبكة حرة الشكل .

وتوفر شبكة النقل والمواصلات إمكانية الانتقال بأقصر اتجاه ممكن بين نقاط الحصول المقصودة وينبغي أن تكون كافية الكثافة ، وشكلها بسيط كالسيارات والحافلات .

ومع نمو عدد سكان المدينة، يزداد ارتفاع إيقاع الحياة الحضرية بسرعة فالانضباط بوقت محدد للعمل ، واللقاءات والتجمعات، تزداد الحاجة إلى مزيد من وسائل المواصلات وكلما أخذت المجتمعات أسباب النمو والتطور، فإن معدل اقتناء السيارات يزداد هو الآخر وتكون النتيجة ضغط متزايد على شبكة الطرق التي صممت دون توقع لهذه الزيادة فتحول المدينة إلى منطقة ازدحام .

ويعتبر نسق استخدام الشوارع عنصرا هاما في نمط استخدام الأرض في المدينة وفي كثير من المناطق الحضرية تخصص نسبة من مساحة أرض المدينة لإقامة الشوارع حوالي $\frac{1}{3}$ ويشكل نسق الشوارع إطار المدينة الحجم والشكل وعدد المباني وشكلها ، ويتبين أهمية الشوارع في أنها ليست مجرد وسيلة لنقل الأفراد والسلع ولكنها كذلك وسيلة للإضاءة والتهوية وتحت سطح الشوارع توضع الأجهزة الخاصة بالخدمات التليفونية وأنساق توزيع الكهرباء .

وفي كثير من الأحيان يعتري الشوارع بعض التغيرات فقد يتسع عرضها أو يمتد أو يعاد تنظيم استخداماتها ، وقد تغير إلى طرق سريعة أو تتحول إلى متنزهات وتوصل إلى طرق فرعية وقد يستخدم عليها خطوط حافلات .

ويعتبر التغير في حاجات المرور من أهم العوامل التي تؤدي إلى تغيير نسق الشوارع وقنوات الاتصال، كما يعتبر نتيجة عملية نمو المدن وعليه يجب إنشاء الشوارع التي تسمح بالانتقال من وإلى الأحياء التي أنشأت حديثا. ويتطلب من مخططي النقل أن يضعوا تصورا مستقبليا عن احتياجات السفر داخل المناطق الحضرية وبينهما، ورسم خطط والسياسات التي تحاول أن تحقق التوازن بين العرض والطلب.

3- الأهداف الاجتماعية للتنمية والتخطيط الحضري :

يتضمن الهدف العام للتخطيط الحضري والتنمية هو خدمة الإنسان باعتباره محور أي عمل تنموي وتخطيطي وتتمثل الأهداف الاجتماعية والتخطيط الحضري باعتباره الوسيلة الميدانية لتحقيق تنمية متوازنة في :

1- تحقيق الأهداف بعيدة المدى والمتمثلة في زيادة رفاهية المجتمع وسعادته وتحقيق طموحاته وآماله .

2- إحداث تغيرات هيكلية ووظيفية في البناء الاجتماعي للمجتمع وتحسين مستوى معيشة المواطنين من خلال تقديم وتحسين مستوى الخدمات التي تقدم لبعض الفئات في المجتمع مثل التأمين الصحي[1] للمعوقين ورعاية الأسرة والطفولة وغيرها .

3- إعادة تصميم البرامج والخدمات بما يكفل زيادة المستفيدين منها وتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية وتحسينها مثل الصحة والإسكان والتعليم والمواصلات .

4- مواجهة المشكلات المختلفة ومقابلة الاحتياجات وإعادة تخطيط البرامج الاجتماعية بما تضمن نجاحها وزيادة فعاليتها

5- التنسيق بين الخدمات المختلفة وجهات تقديمها بحيث تتلافى تناقص في الخدمات الموجهة للمواطنين وكذلك تعد الأجهزة القائمة لتقديم الخدمات وبالتالي تحافظ على الموارد والإمكانيات المتاحة وتستفيد منها في تقديم خدمات أفضل وخدمات جديدة يحتاج إليها المجتمع .

6- العمل على مواجهة المشكلات الاجتماعية الأساسية في المجتمع والتي تؤثر بدرجة أو أخرى في تحقيق التنمية في المجتمع مثل الجريمة والانحراف .

7- توفير الحاجات الأساسية للإنسان وتحريره، وتنمية قدراته على المشاركة في العمل ، والمشاركة في العائد من خلال التوزيع العادل للثروة [2].

[1] – إبراهيم عبد الهادي المليحي : التخطيط للتنمية المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، ص 73.

[2] – شبل بدران : التربية والمجتمع رؤية نقدية في المفاهيم القضايا المشكلات، الإسكندرية، ص 189.

8- معالجة الفقر من خلال مشاريع التنمية الريفية والحضرية وتوفير الحاجات الأساسية للجميع سواء كانت حاجات مادية أو اجتماعية كالتعليم والحقوق السياسية فكل هذه الأشياء جميعها حاجات أساسية لكل فرد .

9- توفير فرص العمل لكل فرد للمشاركة مع الجماعة في القيام بدور مقبول في عملية التنمية والعمل المفيد النافع اجتماعيا شرط ضروري لتنمية الذات الإنسانية وإطلاق طاقاتها والمشاركة في العمل أيضا معناه المشاركة في انتاج الدخل القومي .

10- تحقيق قدر إنساني من المساواة والعدالة الاجتماعية والقضاء على التفاوت الاجتماعي بين الطبقات الاجتماعية، فاللامساواة تشوه نمو الشخصية وتشوه التنمية وتعتبر عائق من عوائق التنمية.

الفصل الثالث

المجتمع الحضري الصحراوي ومشكلاته

1- خصائص المجتمع الحضري الصحراوي

2- البناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع الحضري الصحراوي

3- مشكلات المجتمع الحضري

تمهيد:

إن التخلف في شتى صوره ومظاهره الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يعتبر أكثر التحديات التي تقابل المجتمعات الصحراوية عمقا وضراوة. وكان من نتيجة ذلك أن اتجهت جهود كثيرة للنهوض بالمجتمعات الصحراوية في إطار من التخطيط المنظم لإحداث التغيير المطلوب لمختلف مظاهر التخلف بالقضاء على أسبابه وتغيير مناخه المادي والبشري تمكينا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من أن تحقق أهدافها.

إذا لابد أن تضع برامج تنمية المجتمعات الصحراوية في اعتبارها إحداث تغيرات جذرية في البنيان الاقتصادي للمجتمع وكذلك بالنسبة للعلاقات الاجتماعية السائدة فيه بحيث يكون هناك نمو متوازن ومطرد.

1- خصائص المجتمع الحضري الصحراوي :

إن المدينة هي أعظم حدث حضاري وأعقد نمط عمراني شيدته عقلية الإنسان ويمكن التعرف على المدينة من مظهرها الخارجي وشكلها الهندسي الذي يؤكد ثراءها التاريخي وتطورها الحضاري وتراثها القومي .

وإن ما تتسم به الحياة الحضرية والريفية، وبتحديد المعالم والفروق القائمة بينهما يكشف لنا عن أسلوب الحياة في أي من المجتمعين وطبيعة البناء الاجتماعي والتنظيمات الاجتماعية السائدة في كل منهما، وعن تحديد الظروف والأحوال التي تؤثر على بعض المجتمعات المحلية في المرحلة الانتقالية اتجاه الحضرية وما يرتبط بها من بناء اقتصادي ومهني وسكاني ، وبذلك تتحدد أبعاد التغيير الاجتماعي الديمغرافي والثقافي الشخصي، وما يرتبط بهذا التغيير من تكيف من الأوضاع الاجتماعية والثقافية المتغيرة في البيئة الحضرية وما تجده تلك المتغيرات من مشكلات تتعلق بالتنظيم والتكيف وتصدع في البيئة الحضرية .

والحقيقة أنه لا توجد فروق واضحة بين المجتمعين ولكن يمكن القول أن هناك خصائص معينة من الممكن أن توضع في شكل تدريجي وهو ما يؤكد أن الحياة الحضرية وصل إليها الإنسان بعدما سار في عدة عوامل من البدائية إلى القرية البسيطة إلى القرية الصغيرة ثم القرية والمدينة المتوسطة ثم المدينة الكبيرة.

إذا يمكن القول أن الريفية والحضرية لا يشيران إلى شيئين مختلفين لكنهما يدلان على شيء متصل، فالحياة المعاصرة جعلت من الصعب تصور أن هناك نمط واحد للمجتمع خاصة بعد التقارب الكبير بين المجتمعين الحضري والريفي بسبب زيادة الاتصال بينهما .

وهذا لا يعني أن عدم الفصل بين الخصائص الحضرية والخصائص الريفية باعتبارها مؤشرات لقياس الخصائص المميزة لطريقة الحياة في المجتمعات المحلية الحضرية والريفية، من الأمور المقبولة لحد كبير إلا أن ذلك لا يعني أن هناك تداخلا وعدم تميز بين طريقة الحياة الحضرية وطريقة الحياة الريفية، وذلك لأن لكل من الطريقتين سمات وخصائص

مميزة، وحتى في حالة وجود تداخل بين الخصائص فإن الذي يميز طريقة الحياة الحضرية عن طريقة الحياة الريفية هو فاعلية نشاط أي من تلك الخصائص [1].

والبيئة الصحراوية هي مناخ وإقليم يفرض شروطه على المدينة الصحراوية، وتشمل هذه البيئة السكان الذين يقطنون الرمال والبادية ويمتاز أهلها بالشجاعة والإقدام، ويعتمد أهل البيئة الصحراوية والبدوية في معيشتهم على رعي الإبل وتربيتها .

والمجتمع الحضري الصحراوي هو تواصل بين الخصائص الريفية والحضرية، فمن خلال استطلاعي لمجال الدراسة من مارس 2017 لاحظت أن هذا المجتمع رغم ما حققه من انجازات تنموية تنطبق عليه خصائص مميزة، فهو مجتمع بسيط التركيب يتألف من جماعة اجتماعية ترتبط بروابط القرابة والجوار والدم ويشتركون في مصالح مشتركة ويخضعون لمعايير وقيم معينة .

1-1- خصائص المجتمع الريفي :

تتميز المجتمعات الريفية بالعديد من الخصائص وتتمثل في :

*** البناء الاجتماعي :**

يقوم الريف على أساس الحجم الصغير، فهو مجتمع صغير وبسيط في بنائه الاجتماعي والقرية الصغيرة في مساحتها وحجم مبانيها، كذلك فإن المباني والمنشآت العامة والخاصة أقل عددا وأصغر حجما في القرية، ويتوفر في المجتمع الريفي عددا من المساكن بصورة عشوائية غير منتظمة وبدون تخطيط .

ويقوم الريف على علاقات الدم والقرابة والمعيشة المشتركة والتجاور المكاني في حيز ضيق وهو يتكون من أسرة واحدة كبيرة أو عدة أسر ترجع إلى أصل واحد وهو مجتمع بسيط في معالجته لشؤونه الحيوية والاجتماعية فهو لا يعرف التعقيد في أموره إذ قد وجد من تجاربه حلولا بسيطة لمشاكله وقنع بهذه الحلول [2].

[1] – فاديه عمران الجولاني : علم الاجتماع الحضري مؤسسة شباب الجامعة سنة 1993، ص 15.

[2] – حسين عبد الحميد أحمد رشوان : علم الاجتماع الريفي المكتب العربي الحديث 2003، ص 72.

ونظرا لصغر حجم المجتمع ، فإن معظم الأشخاص معروفين تماما فيما بينهم وكل فرد يعرف الآخر ويعلمه كل شيء عن مسؤوليات الآخر وكفاءته ومستوى معيشته ودخله، وذلك من خلال ظروف محاصيله، ومسكنه وحظائره وثروته الحيوانية.

ويتميز المجتمع الريفي بالعزلة ، وأفراده بالأمية وعدم معرفة القراءة والكتابة والتجانس أو التشابه الثقافي والبيولوجي، كما يتميز أفراده بالتضامن والتماسك.

*** التجانس :**

يتسم سكان المجتمع الريفي بالتجانس والاستقرار والعزلة النسبية وهي عزلة لا تتصل بالفرد، وإنما تنصب على الجماعة، ذلك أن القرية تتكفل بدرجة ما بإشباع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية لأعضائها، وتؤلف داخل القرية وحدة مستقلة ذات اكتفاء ذاتي وعلى ذلك فسكان المجتمع الريفي متشابهون في سماتهم الفيزيقية وأقل تفاوتا فيما بينهم، والتشابه بينهم كبير.

*** السكان :**

يصغر حجم السكان في المجتمع الريفي، وتقل كثافة السكان وعدد السكان في الـ كلم المربع وعلى ذلك فالعلاقة بين الكثافة السكانية والحياة الريفية علاقة سلبية ونظرا لقلة عدد السكان في الريف تنشأ علاقات شخصية وجها لوجه .

ويتميز البناء الاجتماعي في البيئة الفيزيقية بارتفاع كبير في معدل المواليد وارتفاع كذلك في معدل الوفيات .

*** الأسرة :**

غالبا ما تكون الأسر الريفية مركبة تتصف بكبر الحجم وتشعب الروابط، ويرتبط بكبر حجم الأسرة التخلف واعتماد الأسرة على أدوات بدائية وانتشار الأمية وانخفاض مستوى الدخل.

ومن ناحية هناك نوع من الضبط الداخلي والاجتماعي على أفرادها مما يؤدي إلى انخفاض نسبة الانحراف والجريمة . ونظرا لصغر حجم الأسرة الريفية، وقلة عدد السكان تزداد فيها العلاقات الاجتماعية ، مما يعمل على التماسك بين الأسر والعائلات .

وتقوم الأسرة التقليدية بوظيفة تربوية خاصة حيث تقوم بنقل الثقافة والتنشئة الاجتماعية إلى جانب الوظائف البيولوجية كالإنجاب والنسل والإشباع النفسي فالأسرة وحدة اقتصادية للإنتاج والاستهلاك

* **النسق الاقتصادي :**

يعتمد المجتمع الريفي على الزراعة في أساسه، وما يتصل بها من أنشطة أخرى وقيمة العمل الزراعي هي القيمة العليا، وتصبح أي حرفة أخرى أدنى قيمة منه .

ولا يوجد في المجتمع الريفي مجال للتخصص، فالفلاح يقوم بجميع عمليات الإنتاج، وقد يقوم بعض أفراد المجتمع الريفي بالصيد أو الرعي، وبعض الصناعات المعروفة باسم الصناعات الريفية، وهي صناعات يدوية تقوم على المواد الخام التي ينتجها الوسط الريفي ولا تستورد من الخارج مع استخدام آلات يدوية قليلة التكاليف كصناعة الكراسي والحصر وغزل الصوف والقطن بواسطة الغزل اليدوي ونسخها بالأدوات اليدوية .

ومهنة الزراعة متكاملة تتطلب خبرات ومهارة ومعلومات بجميع مراحل العمل مثل معرفة طبيعة التربة من حيث تركيبها وخصوبتها ومتى تكون صالحة للزراعة ، واحتياجاتها المختلفة للري ، وما هي أنواع المسمدات والمخصبات التي تحتاجها التربة في مزرعته وما هي أنواع التربة التي تصلح لزراعة محاصيل معينة .

ويتعين على الفلاح المزارع كذلك أن يكون على خبرة ودراية بأنواع البذور الملائمة لأرضه وينبغي عليه أن يكون على دراية بطرق مقاومة الآفات ، والتسميد والحصاد وتسويق المنتجات وهو يتعلم ذلك بالخبرة والممارسة التي تنطوي على المحاولة والخطأ ، كما يكتسبها من جيرانه ومن المرشدين الزراعيين المسؤولين عن تنمية منطقته [1].

إلا أن هذا لا يمنع من وجود البطالة الموسمية في المدن فعلى سبيل المثال يزيد العمل في مواسم الصيف ويقل في مواسم الشتاء ، وعلى ذلك تسود البطالة الموسمية بالمصانع الغازية، أما النوع الثاني من البطالة فهو البطالة المقنعة أو الخفية ونعني بذلك العمل

[1] – عبد الحميد أحمد رشوان : علم الاجتماع الريفي المكتب العربي الحديث، ص 74

الزراعي الذي يقوم به عدد من المزارعين أكثر مما يحتاجه العمل . وتعمل البطالة المقنعة على هجرة الكثير من سكان الريف إلى المدن .

*** النسق التعليمي :**

يتصف النسق التعليمي في المجتمعات الريفية بارتفاع نسبة الأمية، والتسرب بين تلاميذ المرحلة الابتدائية، ووجود تفاوت في التعليم بين الذكور والإناث علاوة عن نقص كبير في عدد المدرسين فالنظام التربوي ليس ظاهرة فردية، وإنما هو ظاهرة أو نظام اجتماعي، فهو جزء من ثقافة كل مجتمع، وهو نظام عام لا يخلو منه مجتمع من المجتمعات البشرية حتى المجتمعات البدائية التي لا توجد فيها مؤسسات تربوية، فالأسرة والدين هي التي تقوم بعملية التربية .

ويتولى التربية الفرد بوسائلها المختلفة وفرصها المتعددة، وتحول هذا المخلوق إلى إنسان اجتماعي يتكيف مع بيئته وتيار الحضارة الذي يعيش فيه، ويعرف حقوقه وواجباته إزاء الآخرين، ويتكلم بالوسائل الرمزية بدلا من الإشارات والمصطلحات البدائية التي تستخدمها الحيوانات.

وهكذا يبرز دور التعليم في إيجاد وتنمية الموارد البشرية التي تمكنهم في تنمية قدرات الأفراد وتزويدهم بالقيم والاتجاهات والمعارف التي تمكنهم من الخلق والتجديد والابتكار وترجمة المفاهيم العصرية للحياة إلى سلوك يترتب عليه إنتاج أجيال أسعد وأقدر على العمل والإنتاج من الأجيال السابقة [1] .

وترتبط نظرة القروي الريفي إلى التعليم بعاملين هما : مجموعة القيم التي توجه حياته ويسعى إلى تحقيقها إضافة إلى حاجاته الرئيسية على أساس أن الزراعة هي مهنته الأولى والأخيرة.

فمن حيث القيم الأساسية في حياة القرويين فكانت تتلخص في قيمتين أساسيتين هما المهارة في العمل الزراعي والقدرة على الإنجاب ، وإنجاب الذكور بخاصة وهما قيمتان مرتبطتان ارتباطا وثيقا بالمظهر العائلي للحياة الاجتماعية والاقتصادية بالريف، فالرجل

[1]– علي أحمد فؤاد : علم الاجتماع الريفي، ص 173.

يرتفع قدره في العائلة أو ينخفض تبعا لتفانيه في العمل الزراعي وقدرته على إتقان جميع عملياته ، فالأرض والأولاد هما المظهران المميزان لقوة العائلة ونفوذها بين العائلات ولهذا كانت معرفة القراءة والكتابة تعتبر هدفا يسعى إليه الفرد أو تضمه العائلة في حساباتها وتنظيماتها لحياتها العامة، ومن حيث احتياجات العائلة كانت تحتاج إلى اليد العاملة أكثر من حاجتها إلى التعليم ، لكن ليس معنى ذلك أن التعليم على أية صورة لم يكن له وجود في القرية ، ولكن طريقة معيشة القرويين وسيادة المهنة الواحدة على نشاطها جعلهم يدورون في إطارها ، أما إذا ارتبط التعليم بحاجة دينية يكون في هذه الحالة مرغوبا وفي أضيق الحدود .

*** النسق الصحي :**

الصحة هي خلو الجسم من الأمراض والعاهات وهي سلامة أجهزة الجسم أو حالة من الكمال البدني والعقلي والاجتماعي ، والمرض هو خلل في هده الأجهزة .

والقطاع الريفي يتميز بصفات عامة ولهذه الصفات أثارها على المستوى الصحي للريفيين ومن هذه الصفات انخفاض المستوى فالمهنة الرئيسية لسكان الريف هي الزراعة، وفي البلاد النامية مازالت الزراعة تعتمد على الأساليب البدائية القديمة .

ومن ناحية فإن مساحة الرقعة الزراعية لم تزد زيادة تتناسب مع زيادة السكان ولهذا فإن مستوى الدخل والمستوى الاقتصادي للمجتمع الريفي ينخفض انخفاضا ملحوظا عن المجتمع الصناعي ، ويؤدي هذا إلى قصور إمكانيات الفلاح عن توفير المسكن الصحي والغذاء المتكامل والملبس المناسب[1].

*** الدين :**

يعتبر سكان الريف أكثر تدينا ، واعتمادا على الله في حياتهم اليومية ونشاطهم الزراعي، فالزراعة تجعلهم أكثر قربا من الشعور بقوة الله، ولكن هذا التدين القوي قد يؤدي إلى الإيمان بالقضاء و القدر حيث يعزو الأمور إلى قدرة الخالق ، فهو لا يذهب بعيدا وراء دراسة الأسباب التي كانت سبب في ظواهر معينة حتى لو عادت إليه بالنفع ليستغلها في

[1] – علي أحمد فؤاد: المرجع السابق، ص 191

حياته، أو إذا كانت نتائج ضارة ليبتعد عنها وعلى ذلك تنتشر الاتكالية بين المزارعين ولا يتوفر التخطيط للمشاكل والكوارث التي تصيبهم .

*** المعايير الاجتماعية :**

وهي المعايير والقيم التي تحدد ما يجب على الفرد أن يعمل، وتحدد كذلك ما لا يجب أن يفعله أو يفكر فيه أو يقوله في المواقف الاجتماعية المختلفة وتتمثل في العادات والعرف والتقاليد والقيم والأفكار والمعتقدات ، وهي تحكم المجتمع الريفي، حيث يعيش أهلهم حياتهم الخاصة متأثرين بها وهم يحافظون عليها أثناء حياتهم .

فالفلاحون تحكمهم قيم الكرم والشهامة والفلاح يكرم ضيفه ويعتني به ويساعد الغريب والشخص الطارئ الذي لا حول له ... وهذه هي قيم سكان الصحاري [1] وهناك عقوبات تنتظر من يخالف هذه العادات والتقاليد وتختلف العقوبة حسب اختلاف قوة التقاليد .

ويسود المجتمع الريفي فقيمة القناعة من حيث الرضا بالأمر الواقع وبساطة الحياة وبساطة المطلب وترتبط هذه القيمة ببعض القيم والعقائد الدينية .

فالريف جماعة أولية تنتشر بين أفرادها علاقات الوجه لوجه ، وكل فرد في المجتمع الريفي يعرف الآخر معرفة شخصية ، لذلك فإن أساليب الضبط اللاجتماعي غير الرسمية أكثر كفاءة ومقدرة .

والواقع أن أساليب الضبط الاجتماعي غير الرسمي أكثر كفاءة ومقدرة في الرقابة على سلوك الأفراد من الأساليب الرسمية ، وهي بجانب ذلك غير مكلفة من الناحية المادية وذلك بعكس أساليب الضبط الرسمي التي تكلف أموالا .

وتسود المجتمعات الريفية بعض القيم السلبية مثل القدرية والتعصب و الإتكالية وعدم الاهتمام بعنصر الزمن، وتدور القيم الأساسية لدى الفلاحين حول الأرض والأولاد ، فالأرض لها قيمة عليا لأنها مصدر الدخل ، أما الأولاد فهم يمثلون القوة الإنتاجية والقوة الاجتماعية ولهذا يحرص الفلاح على أن يكون له أكبر عدد من الأولاد خاصة الذكور وتظهر المسؤولية

[1]– عبد الحميد أحمد رشوان : علم الاجتماع الريفي المكتب العربي الحديث، ص 79

الجمعية في المجتمع القروي فالجريمة لا يحاسب مرتكبها وإنما تحاسب العائلة أو الجماعة التي ينتمي إليها .

*** محاربة الابتكار والتجديد :**

تسود المجتمع الريفي ظاهرة الخوف من الجديد ومحاربته والميل نحو الإتباع لا الإبداع وحب التقليد لا التجديد، كما يسود بشغف التمسك بالتقليد والمشي على سنة الأقدمين، وظاهرة محاربة الابتكار والتجديد هذه أفرزت ظواهر أخرى ساعدت على اجترار الماضي وتقديس كل فكرة قديمة [1].

*** العلاقات الاجتماعية :**

تتميز العلاقات الاجتماعية بأنها علاقات مباشرة وقوية تقوم على أساس معرفة وثيقة وتشابه المهنة والمسؤوليات والتعاون والصراع يحدث بين أطراف متفاعلة يعرفون بعضهم بعض والتعاون تلقائي يحدث في دائرة القرابة ثم على مستوى القرية وذلك في مختلف المناسبات الزراعية والاجتماعية .

وفي القرية يتبادل الأهالي الآلات ويستعيرونها من بعضهم ، ويتضح مدى التعاون في المناسبات كحلول ضيوف على الأسرة أو في الأفراح أو في المأتم .

ومن المعروف أن هذا التعاون المتبادل لا يتوفر في المدينة إلا في بعض الأحياء الشعبية ذات الطابع الريفي أو بين أسر محدودة أتاحت لها الظروف أن تتعارف معرفة وثيقة ببعضها لفترة طويلة من الوقت أما فيما عدا ذلك فإن الأسر في المدينة تكاد لا تتعارف على جيرانها إن لم تكن تتعارف فعلا .

*** البناء الطبقي :**

لا يخلو المجتمع الريفي من الطبقات والمركز الاجتماعي في الريف متوارث وتميل الطبقات الاجتماعية في الريف إلى أن تكون محددة وواضحة وهي تتجه إلى الوسط أو تكون طبقات متوسطة ، وقل أن تجد في المجتمع القروي أمثلة للثراء الفاحش أو الفقر المدقع.

[1]– عامر رمضان أبو ضاوية : التنمية السياسية في البلاد العربية والخيار الجماهيري، بيروت، لبنان، ص 112

والطبقات في الريف غير متداخلة، وتوجد بينها فروق اجتماعية كبيرة فالفرق واضح بين الطبقة العليا والطبقة الدنيا الفقيرة.

والحراك الاجتماعي أقل حدوثا في المجتمع الريفي، حيث لا يعرف المجتمع الريفي الحراك الاجتماعي إلا نادرا .

*** الترويح في المجتمع الريفي :**

يحتاج الريف إلى خدمات ترويحية تتفق مع الحياة الريفية وبساطتها ، تلك الحياة التي تعتمد على النشاط الاقتصادي الزراعي وتتميز بعناصر ثقافية متمثلة في القيم والعادات والتقاليد الريفية .

ولقد بدأ الاهتمام بنسبة الخدمات الترويحية في المناطق الريفية بعد أن قامت وزارة الشؤون الاجتماعية بإنشاء المراكز الاجتماعية للنهوض بمستوى الحياة في هذه المناطق اقتصاديا واجتماعيا ، وقد شملت هذه المراكز النشاط الترويحي [1].

1-2- خصائص المجتمع الحضري الصحراوي :

إن خصائص المجتمع الحضري تبقى هي في أي مجتمع وبالنسبة للمجتمع الصحراوي فالمسألة هنا هو المجال الجغرافي ، وعليه فإن خصائص الحضر هي حضرية في أي مكان مع وجود تباين بين المجتمع الموجود في الشمال أو في الصحراء . فالمجتمعات الحضرية الصحراوية موجودة ، ولها بناؤها الاجتماعي ومشكلاتها الحضرية الخاصة بها .

إن المجتمع الحضري هو المجتمع الذي يسود فيه التضامن العضوي والذي يكون أفراده مشدود كل منهم إلى الآخر عن طريق مصالحهم ليس إلا وتقسيم العمل يكون نتيجة للمعاناة من أجل البقاء .

وتتمثل خصائص المجتمع الحضري فيما يلي :

[1] – علي أحمد فؤاد : علم الاجتماع الريفي، ص 188

*** التفاعل الاجتماعي :**

إن التفاعل الاجتماعي في المدينة كبير كما أن الجماعات التي يتم على مستواها التفاعل في المدينة كبيرة كذلك ومعقدة جدا، وفي بعض الأحيان تكون غريبة جدا والناس يختلطون بأشخاص كثيرين كل يوم أكثر مما يفعل الريفيون المقيمون على أرض المزرعة، كما أن معظم العلاقات في المدن علاقات ثانوية وغير شخصية بالمقارنة مع العلاقات في الريف، فساكن المدينة يتعامل مع الآخر بطريقة غير مباشرة وهذا ما نسميه بالعلاقات الثانوية كما يتضح كذلك وجود اختلافات في النزاعات السلوكية والعاطفية بين المجتمعين فسكان المدينة يتعامل مع الآخر لا توجد بينهم علاقات شخصية حميمية وتظهر عندهم روح الفردية والتركيز على الذات ورغم ذلك فهم مذعنون للبرامج الزمنية المحددة وهم أكثر حرية في تنظيم شؤون حياتهم الخاصة وأكثر اعتمادا على الأشخاص الآخرين لتوفير متطلبات حياتهم من الخدمات العامة والمنتجات المختلفة [1].

والسكان الحضريون يستطيعون التشبث بالعزلة حتى وهم يلتصقون بغيرهم وهذه الدرجة في الانعزال عن الآخرين لا يمكن تصورها في المناطق القليلة السكان، وهنا نشير إلى أن هناك حقيقة حياتية ظاهرة للعيان لها تأثير على مختلف أوجه الحياة في المدينة وهي أن الوظائف الحضرية تكمل كل منها الأخرى، والحقيقة أن قابلية المدينة للنمو تتطلب توفير وسائل اتصال ممتازة، كما أن الخدمات الشخصية التي يقوم بها المزارعون وعائلاتهم أنفسهم بأنفسهم يتم التعاقد عليها ويدفع لمن يقوم بها مقابل في المدن من متطلبات الحياة اليومية التي تقوم الأسرة بإعدادها وبالمثل فإن المحلات التجارية الكبيرة في المدن بكثرة .

*** نظام الأسرة :**

إن الأسرة ليست نظاما منعزلا عن الأنظمة بل هي نظام مرتبط مع النظام العام[2] للمجتمع وتتسع في الحضر ظاهرة الأسر النووية التي تتكون من الأب والأم والأولاد [3]، والتي تتلاءم مع متطلبات الحراك الاجتماعي والذي هو من أهم خصائص البناءات

[1] – لوجلي صالح الزاوي : علم الاجتماع الحضري جامعة قاريوس ط1 2002 ص 53

[2]–Andree Michel : sociologie de la famille ,PAF,1972 ,p 95.

[3]–Jamine Brémond : la famille en question ;profil dossier Paris, p 9.

الحضرية الصناعية، وبعمل الآباء في الأسر الحضرية في أعمال غير زراعية بأجر ،وفي الأنشطة الحرفية والتجارة أو الصناعة ويذهب الأبناء إلى المدرسة أو التدريب أو العمل وقد تعمل الأم وقد تبقى للأعمال المنزلية

وفي الحضر يواجه مشكلات المدينة النظم والتنظيمات الاجتماعية التي تتمثل في هيئات الإمداد بالرجال واتحادات العمال والتنظيمات الحكومية وهيئات الرعاية الاجتماعية وهيئات تنظيم أوقات الفراغ، وهيئات توفير واستثمار الأموال ويشمل كل منها هيئات متخصص وهي جميعها تعمل في إطار من التكامل .

وقد أوضحت " **فيولاكلين** " أن عملية التصنيع والتحضر قد تركت آثارها على العائلة، فقد انتقل مركز الإنتاج من البيت إلى المصنع ويستخدم وحدة الإنتاج الفرد لا العائلة، كما أن عملية الإنتاج أو الإمداد بالسلع والخدمات التي يتم إنتاجها خارج البيت تستهلك دخله [1].

ويلاحظ وجود وقت فراغ لدى أعضاء الأسرة يتكرر فيه أداء أنشطة مختلفة ومنها ما هو ذو طابع ترفيهي مثل مشاهدة التلفزيون، والقراءة الخفيفة ومزاولة ألعاب التسلية وتخفف الأسرة الحضرية من سيطرتها المطلقة على كل أفرادها، فهي تخفف كذلك من التزاماتها نحو الأقارب والأصهار وغيرهم، وتسود الأسرة الحضرية الحياة الفردية مما يؤدي شيئا فشيئا إلى الخروج من التقليدية إلى التحررية، وينكمش النفوذ الكبير الذي كان يتمتع به الوالد أو الجد من مسؤولية رب الأسرة الحديثة الذي لم يكن من قبل مسؤولا عن أمورها وتتميز الأسرة في الحضر بالسمات الآتية :

1- سيطرة وحدانية الزوج والزوجة، وانخفاض معدل تعدد الزوجات، بينما يرتفع معدل الطلاق في المدن ويرجع هذا إلى سيادة النزعة الفردية، وإقدام الحضري على ما يعتقد أنه يشكل مصلحته .

2- تتزايد نسبة العاملات في المجتمع الحضري، وقد تبع هذا حدوث تغيرات في الاختيار للزواج والإنجاب والإنفاق، ويرتبط هذا بحجم مسؤولية الزوجة العاملة، واستقلالها الاقتصادي

[1] – حسين عبد الحميد أحمد رشوان : التخطيط الحضري : دراسة في علم الاجتماع، مركز الإسكندرية للكتاب، 2005، ص 21.

عن الزوج، وأنسب الأعمال التي تقدم بها الزوجة الأسلوب الأمثل للتربية ورعاية الأطفال في الأسر الحضرية التي تعمل فيها الأم.

3- أظهرت الاتجاهات الفردية في الأسر الحضرية الحاجة إلى الخدمات وأوجه الرعاية من جانب المجتمع وهيئاته ومؤسساته الحضرية وذلك مثل: خدمات التأهيل والتأمينات الاجتماعية ، وخدمات تنظيم الأسرة وغير ذلك .

4- تحسنت نسبة صحة عدد ربات البيوت، وأصبح لديها المال والوقت وتحررت من الالتزامات المنزلية وبامتزاج هذه المتغيرات مال معدل المواليد إلى الانخفاض، مما أكسبها طاقة كبرى على العمل.

5- يقل حجم الأسرة الحضري، ومع ذلك فإن الأسرة في دول العالم الثالث أكبر حجما من مثيلاتها في الدول المتقدمة وفي نفس الوقت يخل التوازن بين الموارد وأوجه الإنفاق مما قد يصيب الأسرة بالخلل.

6- يتميز المسكن الحضري بوجود المرافق، وشبكة الصرف، وكما نعلم فإن المسكن يمثل مكانة بارزة في حياة الأسر الحضرية، فهو إما يكون مصدر جذب وربط لأفراد الأسرة وإما يتحول إلى عنصر طرد ونقمة على المجتمع [1].

ولقد أصبح المسكن في العصر الحديث مؤشرا على عمل رب الأسرة ومكانته الاجتماعية والتي يمكن معرفتها من مكان المسكن، والجوار، والأثاث الموجود بالمسكن وقرب المسكن أو بعده عن مكان العمل في الحضر يلعب دورا هاما في أداء العمل أو الموظف أو الطالب. ومن جملة المساكن تتكون وحدة الجيرة، فهي ذات تأثير كبير على الأفراد، فقد تخلق أنواعا من التعاون والتكافل بين ساكنيه، وإما تتحول الساحة إلى صراع وتفكك بين هؤلاء السكان وتدب فيهم عوامل الانهيار والتفكك.

7- يعتبر التفكك الأسري من بين السمات التي تغلب على الأسر الحضرية ويعزى ذلك إلى النزعة الفردية ، واضمحلال أواصر الصلات الأولية.

[1] - عبد الحميد أحمد رشوان: المرجع السابق، ص 26.

وينبغي على مخطط المدينة أن يلم بحجم الأسر، فهذا يفيده في تحديد عدد الوحدات السكنية اللازمة وأحجامها ، على أن يؤخذ في الاعتبار كذلك الحالة الاقتصادية للأسر، ويفيد أيضا في تقدير حجم الخدمات التي تحتاجها الأسرة .

*** النشاط الاقتصادي :**

تختلف المدن بعضها عن بعض من حيث الحجم والبناء والنمو ويعود هذا إلى البناء الاقتصادي والمصادر الداخلية والإنتاج، كذلك يحتاج حكام الحضر إلى الثروة فهم يقومون بإمداد المحكومين بالخدمات، وينشئون الجيوش والشرطة لحماية سوق المدينة وتجارتها، ويحتاج الحكام أيضا عمال يقومون بإنشاء الطرق وإقامة أسوار المدينة أو إنشاء المباني العامة وإقامة دور القضاء لتسوية النزاعات، وهم يحصلون على الثروة التي تمكنهم من القيام بهذه الواجبات عن طريق فرض الضرائب.

وقد أدى التصنيع إلى نمو كثيرا من المهن التي لم تكن معروفة من قبل وقد أوضح "**كوترل Cottrell** " كيف أن استخدام الآلات المعقدة قد أدى إلى زيادة تقسيم العمل، وظهور الحاجة إلى المتخصصين القادرين على إدارتها .

فقد أدت ظاهرة تقسيم العمل إلى جعل العملية الإنتاجية عملية ديناميكية تتكون من مراحل متخصصة ومتمايزة ولكنها ترتبط في نفس الوقت بطريقة عفوية وظيفية .

ومن الطبيعي أن يؤدي التخصص إلى ظهور مدن متخصصة وبدخول صناعة كبيرة الحجم أصبح من المتحتم زيادة نسبة العاملين في مجالات الخدمات، وقد أدى هذا إلى ظهور مدن جديدة حول المراكز الصناعية، كما أدى التخصص وتقسيم العمل إلى تغير الأسس التي ارتكزت عليها المكانة الفردية، فبعد أن كانت عوامل السن والمهارة هي التي تحدد المكانة المهنية للفرد كما كان سائد في النظام الحرفي الطائفي أصبحت عوامل التحصل العلمي والتدريب المهني المتخصص والخبرة الفنية وكفاءة الأداء، وتقبل أهداف الإدارة وغيرها عوامل هامة في اكتساب المكانة المهنية للفرد [1] وأصبح الأجر المتساوي

[1] – عبد الحميد أحمد رشوان: المرجع السابق، ص 29

للعمل الواحد هو قانون العمل بغض النظر عن فوارق السن، كما أصبح التنظيم وليس الفرد هو العامل الإنتاجي في نظام المصنع الحديث.

ويلعب التنظيم دورا هاما في مستويات النظام الاقتصادي الحضري، فهو يبتدئ في الإدارة المتخصصة داخل الشركة، أو شركات المساهمة وإدارة قطاع الأعمال، فالعمل الحكومي يبدأ في توقيت وينتهي في توقيت محدد .

وعليه يقتضي من ذلك الشخص الذي يزاول العمل أن يتبع روتينا محددا في سلوكه و أدائه لأنشطته اليومية وكذلك بالنسبة للمرأة، حيث يتقرر أداؤها لأنشطتها بشكل روتيني يبدو في تحديد يوم لتنظيف المنزل والطهي وغير ذلك من الأنشطة المنزلية .

وتبدو المهنة عاملا أساسيا في تمييز المجتمع الحضري، ففي نظر "**سوروكن وزمرمان** " يتميز المجتمع الحضري بأن أفراده يشتغلون أساسا بأعمال الصناعة والحرف والتجارة والإدارة، وقد ترتب على ذلك انفصال جماعات المهنة عن الجماعات القرابية في مجال العمل وظهور معايير وأبعاد جديدة لتحديد المكانة المهنية للفرد، ومقاييس مختلفة للنجاح المهني كالتحصيل الدراسي المتخصص والخبرة النفسية ومستويات الكفاءة وغير ذلك.

وأدى تقسيم العمل والتنظيم الاقتصادي في المدينة إلى أنها لا تقوم بوظيفة واحدة فنشاطها الرئيسي يحتاج إلى عدد من الخدمات والأنشطة الأخرى إذ تجذب المراكز التجارية الصناعية . وتحتاج الصناعات الكبرى إلى التجارة وتجتذب المراكز الحكومية الأنشطة الثقافية وبذلك تصبح المدينة موطنا متعدد الوظائف يخدم أغراضا متعددة، ويترتب على ذلك أن لكل فرد في المدينة مهنة أو وظيفة معينة .

ونتج عن ذلك أن المدينة تنقسم إلى مواقع ومناطق متميزة يتحدد لكل منها وظيفة معينة أو نشاط خاص. فهناك أقسام للسكن وأخرى للتجارة وثالثة للصناعة ورابعة للنزهة والترويح. كما تنقسم أقسام السكن إلى مناطق للطبقات الفقيرة، وأخرى لسكن الطبقات المتوسطة، وثالثة لكل الطبقات الغنية .

وتتداخل هذه الأقسام فيما بينها بعض التداخل فليس هناك أقسام للسكن فقط وللتجارة فقط ، وإنما هناك أقسام يغلب عليها طابع السكن وأخرى يغلب عليها طابع التجارة ويجذب

كل قسم منها نوع خالص من الناس والخدمات ، كما يطبع كل منها ثقافة خاصة ويتميز بعض سكان الأقسام من فئة أخرى عن طريق التعليم أو ازدياد الدخل فينتقل هؤلاء من قسم إلى آخر في المدينة بما يتماشى مع أوضاعهم .

*** البيروقراطية :**

نتجت البيروقراطية عن التحضر والتصنيع، وهي سلسلة مترابطة من واجبات ومسؤوليات حيث تتطلب آلية العمل الصناعي ضرورة تناسق أوجه النشاط المتخصصة ويتطلب التناسق نسقا من النظام والترتيب في مراحل التنفيذ وعلى ذلك فالبيروقراطية ليست العمل، ولكنها تنظيم العمل، الذي يستطيع أن يساير ما قدمته التكنولوجيا الحديثة من تقسيم للأعمال، وتدرج السلطة وتوافر دور كبير من الموظفين يتم تعيينهم عن طريق اختبارات تكنيكية، كما تتميز بتمايز الأدوار والمراكز والسلطة والمسؤولية للمشتركين في التنظيم الصناعي .

ومع نمو حجم الجماعات يصعب إقامة علاقات شخصية مع الأفراد، كما لا يميل البيروقراطي إلى إقامة علاقات شخصية مع العملاء وزملائه ورؤسائه ومرؤوسه، مما ينجم عنه ظهور الفرص المتكافئة، وترتبط الموضوعية بوجود العلاقات الشخصية .

*** اللاتجانس أو التغاير الاجتماعي :**

تعتبر خاصية اللاتجانس أو التغاير الاجتماعي هي النتيجة الحتمية لظاهرة التحضر كعملية تركز مجموعة كبيرة من السكان في منطقة صغيرة ومحددة ويبدو هذا الارتباط بين المتغيرين واضحا إذا وضعنا في الاعتبار حقيقة أن الكثافة السكانية العالية تزيد إلى أقصى درجة ممكنة من عملية المنافسة ، سواء على المكان أو على الامتيازات والإمكانيات المتاحة ، كما تدفع وباستمرار تخصص لذلك تغلب على حياة المدينة أنشطة تطور بطبيعتها نسقا أو نظاما معتمدا ودقيقا للتخصص وتقسيم العمل لا يتوفر بالنسبة للأنشطة الزراعية ، فإذا أضيف إلى ذلك ما يتميز به المجتمع الحضري من خصائص تجعل السكان يتوافدون إليها من بيئات مختلفة ومتغايرة ، لهذا يصبح موطنا طبيعيا للتغاير واللاتجانس أو كما يسميها البعض بوتقة تختلط فيها الأجناس والثقافات المتغايرة ، لتسمح بل وتشجع على تأكيد الفروق الفردية باستمرار كأساس للنجاح، ويتحقق تكامل المجتمع من خلال ما يطوره هذا الاختلاف

والتغاير من تضامن بين الأفراد يقوم على أساس نفعهم لبعضهم البعض وليس على أساس تماثلهم وتشابههم [1].

وعليه وعلى حد تعبير " **لويس ويرث** " أنه كلما ازداد عدد الأفراد الذين يشتركون في عملية التفاعل كلما زادت إمكانيات التمايز بينهم. ولذلك فإنه من المتوقع أن تندرج السمات الشخصية لسكان المجتمع الحضري ومهنهم وحياتهم الثقافية وأفكارهم وقيمهم على امتداد تتسع فيه الهوة بين طرفيه وقطبيه على نحو أكثر وضوحا عنه في المجتمع الريفي .

*** التسامح الاجتماعي :**

إن ما يكشف عنه المجتمع الحضري من درجة كبيرة من اللاتجانس بين الأفراد وتنوع الثقافات الفردية وتعداد أنماط الشخصيات وتمايز مستويات السلوك وسيطرة العلاقات السطحية المهملة ، كل ذلك جعل التسامح أو اللامبالاة ضرورة لا غنى عنها في مجتمع يتطلب من أفراده أن يكونوا على وعي ودراية بالمعايير الثقافية المختلفة المتباعدة وأن يتفاعلوا مع بعضهم البعض على هذا الأساس. ولذلك تكشف المناطق الحضرية باستمرار عن حدود أكثر اتساعا للتسامح في كثير من المسائل المرتبطة بأنماط السلوك والأخلاقيات والعقيدة الدينية والحرية السياسية والأذواق والموضات ووسائل شغل وقت الفراغ ...الخ .

لقد أصبح لساكن الحضر حياته الخاصة وغدى أكثر انغماسا في ملذاته لأنه أصبح أكثر تحررا من قيود الجماعة الأولية ، كما أنه لم يعد يتعجب من أي شيء ، بل يتوقع كل شيء من الآخرين. وتبرير ذلك أن المجتمع الحضري مجتمع مفتوح لا يتمسك بعادات صارمة وتقاليد جامدة أو عرف حازم يورثها للأجيال المتعاقبة كما لا يفرض نتيجة لذلك تشابها وتطابقا على جميع أفراده بل بلغت فيه درجة اللاتجانس إلى الحد الذي جعله يضع حدودا للتسامح أوسع بكثير من المجتمع الريفي [2]. ولا يعني ذلك أن المجتمع الحضري مجتمع لا معياري يفتقد إلى ضوابط السلوك الخاص ، وإنما يعني أنه لا يهتم ولا يعنى إلا بتنظيم السلوك العام ، أما السلوك الخاص فأمر يتسامح فيه طالما أنه لا يتعارض مع

[1] – السيد عبد العطي السيد : علم الاجتماع الحضري دار المعرفة الجامعية الإسكندرية الجزء الأول ص 231

[2] – نفس المرجع، ص 233

الأنماط العامة للسلوك كما أنه يسمح بتعدد الثقافات الفرعية طالما أنها لا تتعارض مع الإطار الثقافي العام .

*** سيطرة الضبط الرسمي والثانوي :**

توفر المدينة أو المجتمع الحضري لسكانها فرصة العيش في عالمين اجتماعيين مختلفين ، عالم الأصدقاء والمعارف من ناحية أو عالم العلاقات الأولية الوثيقة ، وعالم من الغرباء الذين يرتبطون به فيزيقيا عن قرب ولكنهم يكونون أكثر بعدا عنهم من الناحية الاجتماعية ويستطيع سكان الحضر نتيجة لذلك أن يهرب من الضبط القهري للجماعات الأولية عندما يريد وذلك بأن يختفي في بحر الغرباء. ولكن سيستطيع في نفس الوقت الهروب من اللامبالاة والعلاقات غير الشخصية، بأن ينتمي إلى جماعة أولية كجماعة الأسرة أو شلة من الأصحاب والأصدقاء لكي يسترد أمنه ويشبع إحساسه العاطفي وشعوره بأنه كائن اجتماعي، ومن ثم يتخلص من العزلة التي تفرضها عليه حياة المدينة ونظرا لسهولة الابتعاد عن الضوابط الأولية للسلوك فإن المجتمع الحضري يلجأ إلى ضوابط ثانوية ، حيث يتحتم كبح جماح روح الاستغلال المتبادل الذي ينشأ بالضرورة عن ذلك الاتصال أو الاحتكاك المتنوع والوثيق بين أفراد لا تربطهم علاقات شخصية وعاطفية ومن هنا كانت مختلف التنظيمات أو المؤسسات كالقضاء والمحاكم والأجهزة الإدارية ذات البعد الطولي في تنظيم العلاقات المعقدة والنفعية بين سكان الحضر. وكلما كبر حجم المجتمع الحضري كلما أصبحت مشكلة أكثر وضوحا وكانت أجهزة التنظيم والضبط الثانوي أكثر تنظيما وأصبح مكانا يحقق فيه الضبط القانوني والشرعي لتنظيم الحياة اليومية، أي أن تفقد في الأعراف والطرائق الشعبية تأثيرها كموجهات للموقف [1].

*** المظاهر الثقافية :**

يتميز المجتمع الحضري باتصالهم بمنابع الثقافة المحلية والعالمية وقد أدى هذا إلى تطورات كبيرة في المجتمعات الحضرية من حيث استخدام التكنولوجيا الحديثة ، فالحضري يستخدم الكهرباء والسيارة والثلاجة .

[1] – السيد عبد العاطي السيد : علم الاجتماع الحضري دار المعرفة الإسكندرية، ص 235.

وتزيد الحضرية من التفكك الثقافي للمجتمع، فالقواعد والمعايير التي كانت توجه السلوك والفعل الاجتماعي في المجتمع الفولك كما يقول " **روبرت فيلد** " أصبحت أكثر تعقيدا وتعددا في المجتمع الحضري الأمر الذي ترتب عليه فقدان المعايير، ففي مجتمع الفولك تتوحد كل عناصر الثقافة المحلية وتترابط فيما بينها حتى أنه يصعب على المرء فهم المعتقدات والقيم والطقوس المرتبطة بالمرض وفهم ما يرتبط بالعمل الزراعي والتفكير الغيبي من قيم ومعتقدات .

ومن مظاهر التفكك الثقافي الصراع الواضح أو عدم الإنساق بين المستويات الثقافية ففي مجتمع الفولك تنسجم السمات والمركبات الثقافية بعضها مع البعض وذلك على عكس المجتمع الحضري الذي يواجه الفرد بتوقعات سلوكية متعارضة وغبر منسقة وتزيد الحضرية من الاتجاه نحو العلمانية والدنيوية ، إذ ترتبط النشاطات الحضرية بارتباطات وأحكام عقلانية برغماتية . وبزيادة الحضرية يتحرر الأفراد من الضوابط التقليدية وتتاح لهم فرصة القرار في ضوء الضوابط العلمانية [1].

والمدينة بوتقة تختلط فيها الأجناس والثقافات المتغايرة وهي تسمح بل وتشجع تأكيد الفروق الفردية باستمرار ، وللناس طبائع متباينة وهم يتكلمون أشكالا مختلفة من اللغات واللهجات ، ويلبس أنماط متعددة ولهم قيم بعضها مستورد من الخارج .

ومن مظاهر المدينة حركتها العمرانية التي لا تكاد تقف ، هدم وبناء في كل جانب من جوانب المدينة ، حفر في الأرض ورصف الطرقات وإصلاح البيوت والشوارع تشق وطرق تتسع، ووسائل المواصلات متوفرة في المدينة، فهناك سيارات خاصة وسيارات عامة مختلطة الأشكال وقطارات وغيرها .

وتتسم المدينة بنشاط متدفق يدفع الناس نحو الحركة والسرعة . فالحياة في المدينة سريعة، كما تتسم بالازدحام، ازدحام المواصلات، وازدحام أمام دور السينما، ووقت دخول وخروج الموظفين وأمام شبابيك البريد، وفي المحلات التجارية، وفي محطات القطارات ومع وجود الازدحام فإن سكان الحضر يتصرفون كأفراد قليلا ما يحكم بعضهم بعضا في

[1] – حسين عبد الحميد أحمد رشوان : التخطيط الحضري دراسة في علم الاجتماع مركز الإسكندرية للكتاب 2005، ص 38

الطرقات وفي السيارة العامة ، وتمتاز المدن بالنظافة، نظافة في الشوارع وداخل البيوت كما تمتاز بوجود الحدائق ومؤسسات الخدمة العامة .

***العلاقات الاجتماعية الثانوية :**

نظرا لاتساع حجم المدينة والمجتمع الحضري فإنه لا يمكن أن تتمثل خصائص الجماعة الأولية بل تصبح جماعة ثانوية[1] من الدرجة الأولى ، فسكان الحضر يعامل حشدا كبيرا من الغرباء يقابلهم ويتفاعل معهم في حياته اليومية [2]،فهو إن اعتمد على عدد كبير من الأفراد إلا أن هذا الاعتماد يكون بهدف إشباع حاجاته وخدمة مصالحه ، كما يكون أكثر ارتباطا بجماعات منظمة عنه بأشخاص بعينهم .

من ثم فإن ارتباطه بالآخرين يكون محدودا فقط بما يقوم به الغير من نشاط أو دور معين في حياته . ولهذا السبب توصف التفاعلات والارتباطات أو العلاقات التي تقوم بين سكان الحضر على حد تعبير "**لويس ويرث Louis Wirth** " بأنها ذات طابع انقسامي بمعنى أن تكون العلاقات الاجتماعية وسائل لتحقيق أهداف شخصية وبالتالي تكون أكثر بعدا عن العاطفية أو الانفعالية .

هذه هي الخصائص العامة التي تنطبق على المجتمع الحضري الصحراوي رغم كونه مجتمع تقليدي قليل الانفتاح على العالم الخارجي .

[1] – السيد عبد العاطي السيد: علم الاجتماع الحضري دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ص 232

[2]– Y ves Grafmeyer : Sociologie urbaine ,universi le lumiére , lyon 2 Paris P 40

2- البناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع الحضري الصحراوي :

يرجع ظهور أي منطقة في العالم إلى عوامل متعددة ، ومن أهم هذه العوامل نجد غلبة العامل الثقافي، فالمسكن وسيط بين الانسان والمجتمع إذ أن مشكل السكن ومستواه تحددها المعايير الاجتماعية السائدة والعادات الثقافية المتأصلة، والمسكن بمفهومه الحديث قالب مادي للتفاعل الاجتماعي، وتتوقف طبيعة هذا التفاعل إلى حد كبير على شكليات هذا الإطار بما يضمنه من مباني ومرافق وخدمات وأماكن تسلية وما يتيحه من نماذج بشرية ذات خلفيات ثقافية [1].

فبقدر ما يؤثر الإطار المادي على سلوك وتصرفات الأفراد الذين يشغلونه يؤثر الأفراد والجماعات بدورهم على محيطهم السكني فيشكلونه ويخضعونهم لرغباتهم وما يربطهم من علاقات في مجالات الحياة المختلفة .

أما فيما يخص البناء الاجتماعي، فقد تعددت المداخل التي تعالج موضوع العائلة، على اعتبار أن استعداد الوجود الاجتماعي، إنما يتوقف على ما يحويه من بناء أسري، وهذا البناء يقدم للمجتمع ما يحتاج إليه من أفراد، بعد أن يصبغهم بصبغة ثقافية إذ ينقل إليهم ثقافة المجتمع وعاداته وتقاليده وسننه الاجتماعية .

ولقد ظهرت العديد من الدراسات التي تعالج الأسر والعائلات كنسق اجتماعي ومحاولة الربط بين البناء الوظيفي وبين الفرد والأسرة .

وتتفق جميع الدراسات على أن الأسرة ظاهرة إنسانية عامة ، تسود سائر المجتمعات والثقافات، وأنها الوحدة الاجتماعية الأساسية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فهي تسهم في الإعداد الاجتماعي للفرد ، فيتعلم منها عادات وطرائق وأنماط سلوك مختلفة [2]

وفي المجتمعات التي تعتمد على الزراعة كوسيلة للعيش والتفكير والعمل وطريقة في الحياة تكون العلاقة بالأرض عاملا هاما في وصف حياتهم الاقتصادية وتحديد صورة البناء الاجتماعي والعلاقات المتبادلة بينهم. وكل هذه المجتمعات تقريبا تكون العائلة أو الأسرة الممتدة هي الأولى في الحياة الاقتصادية والاجتماعية كما سادت هذه الأسرة النزعة الجمعية

[1] – رشوان عبد الحميد أحمد : المدينة دراسة في علم الاجتماع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1990

[2] – علاء الدين جاسم البياني : البناء الاجتماعي والتغير في المجتمع الريفي، دار التربية، بغداد، ص 169

وسيطرة العامل القرابة والتسلط الأبوي ، والاكتفاء الذاتي التي كانت تمثل أهم خصائصه البنائية والوظيفية وتختلف الأسرة الممتدة عن النووية من خلال تواجد وحدات زواجية بالأسرة الواحدة .

ومن أهم العوامل التي ساعدت على وجود الأسرة الممتدة في المجتمع الصحراوي نظام ملكية الأرض وتوريثها، فإن الإنسان سواء كان متزوجا أو أعزب يضطر أن يعيش مع والده أو جده الذي يملك الأرض والذي يقوم بالإنفاق عليه وعلى أسرته إذا كان متزوجا .

وهنا يلعب نظام " السكن " دوره إذ تنتشر عادة إقامة الشاب وعائلته مع رب العائلة .

وهكذا تشكلت التكتلات والتجمعات السكنية على أساس علاقات الجوار وروابط الدم أو مما يسمى بالنسق القرابي .

3- مشكلات المجتمع الحضري :

إن مشكلات المجتمع الحضري المعاصر، وما يحويه من تعقيد وتشابك في نظمه إنما يكون لها صداها انبثاق وصدور المشكلات الراهنة للتنمية الحضرية .

ويعاني المجتمع الحضري الصحراوي ما يعانيه اليوم اغلب الأرياف والقرى من مظاهر التخلف وهذه المظاهر ليست عابرة، وإنما ظهرت في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والصحي والعمراني .

وتتمثل مشكلات المجتمع الحضري الصحراوي في :

3-1- المشكلات الاقتصادية :

أ- قلة الدخل :

حيث أدى انخفاض الأجور والإيجار المرتفع للأرض والبطالة الموسمية إلى قلة الدخل إلى جانب عدم وجود مجالات أخرى للكسب غير الزراعة، وفرص العمل المحدودة وكثرة الإنجاب التي تزيد عدد الأطفال كفئة مستهلكة غير منتجة مما يقلل باستمرار من الفئة الوسطى التي تقوم بالإنتاج [1].

[1] - عبد الحميد رشوان : علم الاجتماع الريفي، المكتب العربي الحديث، 2003، ص 221.

ب- ندرة رأس المال :

فرأس المال الذي يملكه الفلاح الثابت من الأرض والأدوات والمواشي والحصول على رأس مال سائل يستلزم من الفلاح الاستدانة ، كما أن عدم كفاية رأس المال وعدم توفره يحول الاتجاه إلى الزراعة الكثيفة التي تحتاج إلى رأس مال كبير وعمالة أكبر وفترة انتظار أطول حتى يظهر المحصول .

جـ- قلة الخبرة الإنتاجية على مستوى الفرد والمجتمع :

هذه الظاهرة لا تنشأ منفردة أو منفصلة على عامل الفقر وانخفاض نسبة الإنتاج الفردي وانخفاض الكفاية الإنتاجية يؤثر بشكل فعال على نجاح مشروعات التنمية المختلفة إن لم يعوق قيامها أصلا . لأن سلامة الاقتصاد البدوي يستلزم توفر خبرات ذات كفاءة عالية في مختلف مجالات ذلك الاقتصاد حتى يمكنها أن تضع برامج التنمية على أسس علمية واعية بمختلف الظروف المحيطة سواء بالمجتمع البدوي أو بالاقتصاد الصحراوي ذاته [1].

د- بدائية الإنتاج وعدم تنوعه :

المجتمع البدوي كغيره من المجتمعات المختلفة يمتاز إنتاجه بغلبة الحرف والصناعات والمنتجات الأولية التي تنتج بطريقة بدائية وبغير استعانة بأية آلة، بل إن القيم البدوية في العديد من المجتمعات الصحراوية تحارب العمل والإنتاج الحرفي وإن كان على قلته غير كاف، إلا أنه يسد بعض الاحتياجات الضرورية للبدو ويحاول أن تتاح له معهم فرصة الاتصال بالمجتمعات الحضرية والريفية المحيطة أو القريبة أن يعوض بعض النقص بالمبادلة والشراء. هذا عن بدائية الإنتاج في المجتمعات الصحراوية، أما عن عدم تنوعه فذلك راجع إلى اعتماد هذه المجتمعات على الحيوان وبعض الزراعات البسيطة التي لا تتعدى هي الأخرى أنواعا قليلة كالنخيل وبعض الخضراوات وطبعا تستهلك كلها ولا يبقى منها أي فائض يستغل للاستثمار أو لمواجهة الحاجة .

[1] – صلاح مصطفى الفوال – تنمية المجتمعات الصحراوية، مكتبة القاهرة الحديثة، ط 1، 1968، ص 164.

هـ- قلة الاهتمام بنشر الصناعات المنزلية :

ومن أهم أسباب هذه المشكلة نقص التخطيط لإنتاج الصناعات المتمشية مع حاجة السوق ، وقلة المساعدات المالية التي تقدم لتطوير الصناعات الموجودة والحصول على المواد الخام وتسويق الإنتاج . وكذلك نقص الأبحاث الغنية اللازمة . وبرامج التدريب التي تؤدي إلى الإبقاء على الصناعات اليدوية بشكل متجدد قائم على تطور صناعي وفني يجعل لها طابعا مميزا يمكنها من الصمود أمام المصنوعات التي تنتجها المصانع الكبيرة الحديثة .

وتتأثر المرأة بالمشكلات الاقتصادية ، فهي تدير شؤون المنزل بأسلوب عشوائي يغلب عليها تسلط السلوك الاستهلاكي والحد من الادخار [1].

و- انتشار البطالة بأنواعها المختلفة :

وذلك راجع إلى عدة عوامل أولها أن النشاط الاقتصادي يتسم في إنتاجه بالبساطة وعدم التعقيد ولا يحتاج إلى فن وجهد كبيرين، وثانيا هو أن الفراغ يقدس في المجتمعات الصحراوية، وثالث هذه العوامل يتمثل في مجموعة القيم البدوية التي تصغر من وضع ممارسيه . وأما الرابع فهو اعتماد المجتمعات الصحراوية على نوع محدد من الانتاج كما سبق ذكره كرعي الحيوان أو الزراعة البعيلة، وهي كلها أعمال لا تستغرق وقت طوال أيام السنة ونفس الوضع بالنسبة للزراعة فالبدوي ينتظر سقوط المطر ليزرع بعض النباتات ويتركها على حالها حتى تنضج وقد يطول انتظاره سنوات يظل خلالها بلا عمل أو إنتاج يذكر.

ي- قلة الأيدي العاملة :

لا تعارض إطلاقا على ما سبق ذكره عن البطالة ومن قلة الأيدي العاملة ، لأن العبرة هنا بالكيف لا بالكمية لأن المهم في عمليات التنمية أن تتوافر الأيدي العاملة الماهرة والمدربة على مختلف عمليات الإنتاج، وقد يكون توافر عامل مدرب واحد أجدى للإنتاج من تواجد عشرة عمال غير مدربين خصوصا ما إذا كان الإنتاج مرتبطا بالآلة وحتى لو أخذنا عاملا لقلة الأيدي العاملة وصرفنا النظر عن المهارة الفنية، لوجدنا أن المجتمعات

[1] – عبد الحميد رشوان : المرجع السابق، ص 223.

الصحراوية شأنها كل المجتمعات المختلفة تعاني من نقص الأيدي العاملة وذلك راجع إلى زيادة نسبة الأطفال والشيوخ والنساء ، وهي كلها فئات معالة ، أي غير قادرة على العمل و الإنتاج[1].

3-2- مشكلة الإسكان :

تتفاقم مشكلة الإسكان في الوقت الحاضر نتيجة عدة عوامل من أهمها زيادة السكان المطردة والنمو التلقائي لحجم المجتمع (الأحياء) مع بقاء الطرق القديمة في البناء من حيث الشكل والمضمون قائمة وما يفرز هذا الاتجاه من الانخفاض الواضح في مستويات المعيشة عند الغالبية العظمى من سكان المجتمع ، أو المجتمع الصحراوي ومن خلال زيارتنا له من مارس 2017 عبارة عن مجموعة قصور تمثل النواة الأولى للمدينة الصحراوية هذه الأخيرة التي بنيت بدون تخطيط معين بحيث لا تستطيع أن تتبين بها أي معالم لممارسة الحياة الجمعية أو النشاط الترفيهي أو الخدمة العامة وعلى ذلك فهو مكان إيواء فقط [2].

3-3- المشكلات الاجتماعية :

كل مجتمع له عاداته وتقاليده والتي تعتبر جزء من تراثه الثقافي ، ولكن هناك من التقاليد والعادات ما يحد من التطور ويعتبر معوقا للتنمية مثل سيطرة الأسرة وشدة المراقبة الاجتماعية وانعدام التبادل بين الأفراد إلى جانب التمسك بالقديم وعدم الإقبال على الجديد والحديث والتغير في مجالات الحياة المختلفة وعدم الاستفادة الايجابية من وقت الفراغ نتيجة نقص وسائل الترقية ، علاوة على ذلك إعاقة المرأة عن القيام بدورها الفعال في التنمية والنهوض بالمجتمع وخاصة في مجالات الأسرة وتنظيمها والتربية ومجالاتها المجتمعية من خلال المؤسسات والجمعيات الأهلية .

3-4- المشكلات الثقافية :

إن انتشار الموانع الثقافية، أو تلك المعوقات التي لا ترجع إلى أسباب مادية وإنما تعود أصلا إلى مجموعة القيم والتصورات السائدة في المجتمع والتي لا تهيئ المناخ الثقافي والاجتماعي الذي يمكن مختلف عوامل الإنتاج المادية من أداء دورها لتحقيق برامج التنمية.

[1] – صلاح الفوال – تنمية المجتمعات الصحراوية، مكتبة القاهرة الحديثة، ط 1، 1968، ص 166.

[2] – عبد الحميد أحمد رشوان : المرجع السابق، ص 224

ونعتقد أن عملية التقبل أو الرغبة ناشئة عن تواجد مجموعة من التطلعات لدى البدو وبحيث تكون لديهم الرغبة الدائمة في تحقيق مستوى أعلى من الحياة يفوق مستوى معيشتهم الحالية، وحتى تحقق المجتمعات الصحراوية تقدما ملموسا يجب أن تقترن رغبتها في التقدم بالعزم الأكيد بما يصاحب هذا العزم من خطوات إيجابية لتحقيق ذلك التقدم، وتتمثل أهم المشكلات الثقافية في :

1- الجهل وانتشار الأمية التي تقف دائما أمام وصول مبادئ المعرفة والعلوم والثقافة العامة إلى أفراد المجتمع [1].

2- ضعف الإلمام بجوانب الحياة في المجتمع ومشاكله .

3- عدم معرفة الطريق الصحيح لأداء الأعمال المختلفة وأنسبها وأصلحها لتحسين مستوى الحياة .

4- عدم معرفة دور المؤسسات وخدماتها وإمكانياتها حتى يتمكن الحصول منها على الفائدة المنشودة .

5- عدم ملاءمة المناهج الدراسية ، نظام التعليم ، تعليم الفرد القراءة والكتابة دون أن يلم بمعرفة بيئته التي يعيش فيها كمزارع أو صانع أو مثقف .

6- هجرة المتعلمين من المدارس بعد أن أصبحوا غير قانعين بالحياة التقليدية .

7-تسرب الأطفال من المدارس للعمل بالحقول أو في مجالات أخرى لمساعدة أسرهم اقتصاديا .

8- قلة مصادر الثقافة والمعرفة نسبيا إذا ما قورنت بما هو متاح بالمدينة ومن هذه المصادر الجرائد والمجلات والكتب ، خصوصا تلك التي تناسب التعليم وقدرات الذين محيت أميتهم .

[1] - عبد الحميد أحمد رشوان : المرجع السابق، ص 226.

إن عملية توافر الرغبة في التغيير المقرونة بالعزم الأكيد على بلوغه لدى المجتمعات الصحراوية وتعليق كل ذلك بقيم ومثل وتصورات ونماذج سلوك جديدة ذلك هو المهمة الأساسية التي يجب أن تضطلع بها برامج وعمليات التنمية [1].

3-5- المشكلات الصحية :

مما لاشك فيه أن انخفاض المستوى الصحي له أثاره السلبية المتعددة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، ولعل أخطر هذه الآثار النسبية انخفاض الإنتاجية بسبب :

*** قلة الإمكانات الطبية :**

إن قلة الإمكانات الطبية تتجلى أساسا في نقص الأطباء المتخصصين في الكثير من الأمراض المزمنة والخطيرة وعدم إمدادهم بالوسائل العلمية الكافية التي تضمن لهم استمرارية الأبحاث العلمية الطبية وكذلك نقص الأدوية ووسائل العلاج الحديثة والمتطورة ونقص المراكز الإستشفائية المتخصصة وغلاء الأدوية كل هذا في النهاية يؤدي إلى انخفاض المستوى الصحي، حيث نجد نسبة الأسرة في المستشفيات والأطباء لكل مواطن تكون منخفضة جدا، وهذا ما يؤثر في نهاية الأمر على الإنتاجية بصفة عامة وبالتالي تعثر التنمية .

*** ضيق مجال الخدمة الصحية :**

يتمثل مجال الخدمة الصحية في اقتصار خدمات المجموعة الصحية على مجرد الخدمات الصحية دون غيرها من نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية، وقد أدى هذا بطبيعة الحال إلى ضعف فعالية هذه الوحدات الصحية بالقياس إلى الجهود التي تبذل فيها، وكذلك عدم اهتمام الوحدات الصحية بتقديم الخدمات الطبية العلاجية لأفراد المجتمع وفشلها في مكافحة الأمراض المعدية والوقائية[2].

كما أن ضيق مجال الخدمة الصحية يتمثل في عدم وجود رعاية طبية للأمومة والطفولة على مستوى المجتمع كما أن خدمات المستوى الصحي لم تقم بدورها القيادي في

[1] – صلاح الفوال : تنمية المجتمعات الصحراوية، مكتبة القاهرة الحديثة، ط1، 1968، ص 170.

[2] – علي أحمد فؤاد : علم الاجتماع الريفي

التوعية الصحية على أحسن حال وكل هذا في حقيقة الأمر يؤدي إلى ضعف المستوى الصحي الذي ينعكس فيما بعد على خطط التنمية.

3-6- المشكلات العمرانية : وتتمثل في :

أ- عدم وجود تخطيط موجه للمساكن وتوزيعها وتوزيع المرافق وانتشارها عشوائيا .

ب- ضيق الطرق مع عدم استقامتها مما يعوق حركة السير والنقل .

جـ- تلاصق المنازل ووجود الحظائر بداخلها .

د- مشكلة نقص الخدمات ويقصد بها عدم كفاية الخدمات اللازمة لمواجهة حاجات الأفراد وتتمثل في عدم كفاية الماء والمجاري والإنارة والبريد والخدمات والمدارس الموجودة لا تتمكن من استيعاب الأطفال الذين وصلوا سن التعليم ، قد تكون هذه الخدمات موجودة فعلا ولكنها بغير انتظام مما يجعلها لا تقابل حاجات الأفراد ومثال ذلك أن يكون هناك مكتب بريد ولكنها غير موزعة توزيع عادل [1].

[1] - عبد الحميد أحمد رشوان : المدينة . دراسة في علم الاجتماع الحضري المكتب الجامعي الحديث، ص 190.

الفصل الرابع

مجالات التنمية الحضرية في المجتمعات الصحراوية

1- المرافق والخدمات التعليمية والصحية

2-تخطيط السكن والسكان

3-مجالات التنمية في التجمعات الحضرية بالجنوب

4-مشكلات وعوائق تنمية في مدن الجنوب

تمهيد:

عملية التنمية عملية معقدة مركبة وشاملة تضم جوانب اقتصادية، سياسية واجتماعية وثقافية دون اهمال الجوانب النفسية والبيولوجية ليتسنى فهم السلوك الانساني بالدرجة الاولى، الدوافع التي تحرك الافراد وما يقوم بينهم من علاقات وما يترتب عن ذلك من انظمة تتداخل في تفاعلاتها وتأثيراتها في جوانب المجتمع المختلفة.

فالتنمية لتكون ناجحة ينبغي أن لا تقتصر على الجانب الاقتصادي وحده لان ذلك يؤدي الى خلل في البناء الاجتماعي ، وتكون عملية التنمية بذلك غير مجدية ، إن لم تكن معرقلة للسيرة الطبيعية للمجتمع.

1- المرافق والخدمات التعليمية والصحية:

إن التنمية عملية تتطلب الاستقرار الاجتماعي وتهيئة مختلف الظروف العامة للمجتمع بما يسمح للناس بأداء أدوارهم الاجتماعية بمختلف أبعادها في ظل ظروف اجتماعية قارة، وللتعليم وظيفة أساسية في هذا المجال، فمن وظائف العمل على استمرار الحياة الاجتماعية، تزويد الاطفال بمختلف السلوكات المتوقعة في مختلف مواقف الحياة الاجتماعية تعتبر من أهم وظائف التربية[1].

فالمدرسة بصفتها مؤسسة اجتماعية مطالبة بالقيام بالعمليات الازمة لاكتساب الاشخاص صفتهم الجمعية ،وذلك ان النهوض بالتعليم وازدهاره يتطلب انشاء المباني التعليمية والمدارس ونشر التعليم على نطاق واسع.

إن الاهتمام المنصب في الاطار استراتيجية التنمية المطبقة من قبل الثورة على الاهداف الرمية الى ارساء قواعد الاقتصاد وإنمائه وإعطاء المكانة للأعمال التي يقصد بها تحسين ظروف معيشة الجماهير والحث على السعي وراء الرقي الثقافي والاجتماعي المستمر بل إن هذه الاعمال تساهم في ايجاد الوسائل الكفيلة بان تعطي لهذا الرقي الاجتماعي والثقافي الجماعي الدفع اللازم لازدهاره.

إن تعميم التعليم وديمقراطية وإفساح المجال لأكبر عدد من الشبان في مرحلة التعليم التقني والعالي والتكوين المهني للعمال وتوفير الظروف والمنشآت اللازمة بتطبيق مبدأ مجانية العلاج الطبي وكذلك تنمية اسباب الترفيه والأنشطة الرياضية، تشكل اهداف ذات اولوية في أطر سياسة تنمية البلاد .

والأعمال الآتية تستجيب لهذه الاهداف :

* فيما يتصل بالتعليم والتكوين:

- تأسيس المدرسة الاساسية من تسعة سنوات التي ستمدد الدراسة الإنسانية حتى شهادة التعليم المتوسط مما يسمح بإنهاء المشكل الذي يطرحه الشباب الذي يغادر الدراسة بعد

[1]- مصطفى زايد التنمية الاجتماعية ونضام التعليم الرسمي في الجزائر 1962-1980، ديون المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 37.

خروجه من المدرسة الابتدائية والذي لم يبلغ بعد سن العمل والتعليم الذي يتم توفيره في هذه المرحلة الدراسية سيكون منظما بكيفية تجعله يهيأ ويسهل الانتقال نحو الفروع الموجودة في التعليم الثانوي ،امتداد المدرسة للمدرسة الاساسية يتضمن التعليم الثاني فروعا وتنوع بكيفية تفتح افق التكوين لجميع الاطفال المتخرجين من المدرسة الاساسية طبقا لمؤهلاته وأذواقهم مع اعتبار الاحتياجات التي يستلزمها الاقتصاد ،وضمن هذه الفروع تتطور وتعطي تقدير جديد بتلك التي تهيأ للحرف التقنية لمهام التأطير المتوسط ويتولى التعليم الثاني اعداد التلاميذ للانتقال للتعليم العالي

– بناء جامعة او مركز جامعي في كل ولاية ذات كثافة سكانية مرتفعة بكيفية تتعدد معها عبر التراب الوطني مراكز توزيع وإشعاع العلم والثقافة وفي موازاة بناء الجامعات والعمل الدائم العمل الدائم على تجديد وضبط برامج تعليمية وتكيف مع رقي البلاد وتطور احتياجاتها اين يتم تشجيع وتنظيم البحث العلمي بالاتصال مع تطور وتأطير مجموع فروع الانشطة [1].

وسوف يوسع نطاق التربصات العلمية في الاقتصاد لتشكل من الآن وصاعدا أغلبية برامج التعليم في الوقت الذي يشجع استكمال التعليم والتكوين ليطبق بكيفية مطلقة حتى تتمكن الاطارات من تجديد معارفها وتحسين تكوينها.

فاضطلاع ببرنامج واسع لتكوين العمالي يتضمن انشاء عدد معتبر من مراكز التكوين القادرة على ان تخرج كل سنة كحد ادنى مئة الف عامل مختص حتى يتم تزيد الاقتصاد بما يحتاجه من ايدي عاملة متكونة فنيا حتى يتمكن العمال من فرصة تحسين مداخلهم وتحسين مستواهم الاجتماعي

– وجوب انتهاج كل مؤسسة اقتصادية واجتماعية وثقافية لسياسة ترقية داخلية تنظم بكيفية شاملة وبصورة تسمح بفتح آفاق واسعة امام العمال الراغبين في رفع مستوى معارفهم وتحسين مؤهلاتهم المهنية واكتساب الشهادات الازمة لارتقائهم في سلم المؤسسة .

[1]– وزارة التعليم الاصلي بعد المشروع التمهيدي للميثاق الوطني 1976، ص 232.

إن الترقية الداخلية تشكل محور هاما في تطبيق سياسة تكوين منهجية لخدمة الجماهير وتمثل تنمية ايجابية بالغة الاهمية للكفاح ضد الامية .

أما فيما يخص الخدمات الصحية فقد بذلت الجهود استجابة لحاجيات السكان اين تم تطبيق الطب المجاني لإعادة تنظيم قطاع الصحة وتطويره.

فتوزيع السكن وخاصة أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية وحجم الخدمات التي يمكن تقديمها من خلال الهياكل الصحية والخفيفة غير قادرة وحدها أن تقضي على العوامل المؤثرة على الحالة الصحية للسكان ،ولهذا فمن الضروري أن تقوم البلدية بصفة ملموسة بتنفيذ البرامج الخاصة بالصحة العمومية وتحسين ظروف الصحة والأمن والعمل [1]وفي هذا الإطار ينبغي ولابد أن تقوم مختلف الأجهزة الإدارية والإعلامية والثقافية بنشاطات شاملة ودائمة في التربية والصحة الوقائية مما يسمح بتحسين شروط تدخل قطاع الصحة العمومية.

ومن هذا المنظور ينبغي أن تعطى الأولوية لإنشاء الهياكل الصحية المتخصصة بالنسبة لأثرها على صحة السكان وتطويرها حتى تستجيب لحاجيات السكان وتحفظ من اللجوء إلى المعالجة بالخارج وذلك من خلال:

– بناء المستشفيات والمراكز الطبية والاجتماعية والمخابر الضرورية في جميع أنحاء البلاد وخاصة في المناطق الريفية وحول مراكز التنمية التي هي بصدد الانجاز ومضاعفة الهياكل الإدارية كما أن المؤسسات والمنشآت المماثلة الموجودة حاليا في المدن ستوسع وتعد لما يتلائم مع تزايد سكان هذه المدن.

– توزيع الأطباء توزيعا مناسبا بحيث تعطى الأولوية إلى المناطق التي ما تزال تعاني من نقص التأثير الطبي .

– مضاعفة الجهود المبذولة في مجال تكوين الأطباء والمستخدمين الطبيين بكيفية تستهدف الوصول إلى توفير طبيب لكل ألفي نسمة .

[1]– وزارة التخصص والتهيئة العمرانية : تقرير عام المخصص الخامس 1980–1984.

2-تخطيط السكن والسكان:

يعتبر المسكن احد حاجيات الأساسية للإنسان وعنصرا هاما يحدد نوع الحياة يقدم المأوى ويوفر مختلف الإمكانيات والتسهيلات التي تضفي على الحياة المنزلية فهو الراحة والأمان .

فقد اعتمدت بعد الاستقلال مباشرة الجزائر في السياسة على فرصتين هما:

1- تعني هجرة الاعداد الضخمة من الاوربيين توفير امكانيات جديدة امام الموظفين الجزائريين .

2- رجوع سكان الضواحي بالأحياء القصديرية الى الريف وأثر ذلك على النشاطات الزراعية التي تجلب الى السكن في الريف العملية التي تخفف من طلبات السكن بالمدن وعلى المراكز الحضرية الاخرى ومن خلال هذا يتضح الاتجاه العام في ميدان السكن من خلال:

*اعادة بناء القرى التي هدمت اثناء الحرب بهدف تسهيل الهجرة المعاكسة لخدمة الارض.

*تأجيل ببناء مساكن جديدة في المدن ،والعمل على الاستفادة من مساكن الاوربيين التي بقيت شاغرة وتوجيه الامكانيات المالية المتاحة لإنجاز مشاريع انتاجية غير ان هجرات متتالية نحو المراكز الحضرية كشفت عن منشآت الاستقبال التي ترها الاستعمار غير كافية كما يمتاز وضع الاسكان في جميع حظائرها بالقدم والمساكنة ويفتقر الى التجهيزات الاجتماعية والاقتصادية كما كانت ايضا شبكات التطهير والتموين بالماء والاتصال منحطة زادت هذه العناصر اتساعا بين الحاجات وتلبيتها .

وأمام هذا الوضع اسرعت السلطة السياسية الى وضع مخططات تنموية تتضمن تغيرات ملموسة في ميدان الاسكان ووضع سياسة سكنية تتضمن سلامة الاسرة الجزائرية واستيفائها للحاجات والمطالب الضرورية للمعيشة

ويعتبر المخطط الثلاثي اول تجربة في الجزائر في ميدان التخطيط ،إذا تتصف الفترة التي اعد فيها هذا المخطط لظروف مالية قاسية ولهذا كان المخطط خال من اية استراتجية محددة تتعلق بتطوير المدينة والقرية. حولت فيه الجهود التنموية نحو انشاء البعض من المشاريع الاقتصادية ،بالمقابل اهتمت الحكومة بإكمال بعض المشاريع السكنية التي

توقف المستعمر عن انجازها، وضلت هذه المعالجات جزئية مما تسبب في بروز ضغط قوي في مجال السكن، وبقي يمارس تأثيره تدريجيا حتى بات يشكل أزمة سكن حادة، إما يتعلق بالريف فقد ارتبطت مشكلة السكن بالإصلاح الزراعي وبالتالي كان السكن متعلقا ببرامج المساعدة الخاصة بالقطاع التقليدي والبناء الذاتي والتعاونيات الزراعية الانتاجية، لما اهداف المخطط الثلاثي تهيئة الإدارات والشركات العامة بهدف الشروع في مرحلة التخطيط الرباعي الأول 1970-1973 فقد بقي برنامج انجاز المساكن ضعيف من حيث الاستثمارات بالنسبة لحجم الحاجات المتزايدة الخاصة بالمواطنين رغم المجهودات المبذولة في قطاع الإسكان إلا ان عدد المساكن المنجزة لم يلبي حاجات الجماهير وبالرغم من الاحساس بان الازمة الاسكان زادت في درجة تفاقمها إلا انها لم تكن من الانشغالات الاساسية بالنظر الى الاهمية الكبيرة التي أعطيت للسن الريفي والتجهيزات الاجتماعية المتعلقة به.[1]

وإذا كانت الظروف المالية في المخططات الثلاثي والرباعية القاسية فعند المخطط الخماسي حاول خلق نوع من التوازن بين المدن، وفي هذا الاطار تودي الاهداف الاساسية لأي سياسة تنموية في ميدان الاسكان الى تلبية الحاجات الحقيقية لأكبر عدد ممكن من المواطنين وقد وضعت برامج هامة لإنجاز السكن مسايرة لنمو المجتمع وتطوره.[2] الى جانب وضع سياسة ناجحة للتحكم في النمو العمراني استجابة للوضعية القائمة، وإيجاد الحلول الملائمة اللازمة ،ومن ثم اتخذت وسائل وطرق كفيلة بتحقيق الاهداف المرجوة واعتمد في ذلك على البناء المصنع الجاهز المكون من عدة طوابق ذو النمط الموحد باعتباره الحل السريع لمشكل النقص الكبير في المادة السكن الذي تعاني منه البلاد وبالتالي بني هذا النوع من المساكن على نمط واحد في جل انحاء الوطن سواء كان ذلك في السواحل البحر المتوسط او في اعماق الصحراء دون مراعاة للمعطيات المناخية ومواد البناء والتكاليف ،او مراعاة النوعية او الرغبات السكان، وعلى ذلك فقد تم تطبيق ذلك ميدانيا بنفس الخطط

[1]– دليمي عبد الحميد :السياسات الحضرية، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 2004، ص 56.

[2]– نذير زريبي: البيئة العمرانية الابعاد التخطيطية والتحديات الاجتماعية، مجلة العلوم الانسانية، العدد 13، سنة2000 قسنطينة، ص 13.

والوسائل التقنية والأشكال العمرانية والمعمارية التي لا تخرج عن اطار العمارة كما هو الحال في مدن الجنوب.

وعليه عند القيام بعمل التخطيط الفيزيقي والعمراني والتنمية الشاملة للواحات يجب مراعاة عدة عوامل مختلفة ومتكاملة في نفس الوقت ،وتعتبر عوامل مختلفة ومتكاملة في نفس الوقت ،وتعتبر عوامل مناخ من اول العوامل التي يجب على المخطط مراعاتها لأنه يترتب عنها اضرار مثل ارهاق الأهالي فسيولوجيا وحرمانهم من الراحة ،فمن اهم الوسائل في تخفيف درجة الحرارة بهذه المناطق هو توفير الظل واستعمال مواد البناء المحلية كالطوب والحجر الجيري والرملي وشكل لان قوالب الاسمنت غير صالحة بهذه المناطق ،فهناك علاقة قوية بين البيئة الطبيعية وشكل المساكن فيها ومواد البناء التي تبني منها.

وفي المناطق الجبلية مثلا يشيد الناس بيوتهم من الحجارة وفي مناطق السهول الطينية الخالية من هذه ينشئونها من الطين، فلا عجب إذا ان جميع البيوت القديمة والحديثة التي تصمم على الطراز القديم بلا استثناء تشيد من الجبس لإقامة جدران وخشب جذوع النخيل والجريد ،والطين لبناء الاسقف تساهم الحجارة الرملية في العملية وذلك في تشييد الاعمدة وإقامة اساسات البناء .

وقد تركت البيئة الطبيعية من خلال مواد البناء التي اتاحتها المنطقة أثار كبيرة على العمارة وتتلخص فيما يلي :

1-أعطت المباني شكل وطابع معماري مميز للمنطقة وناجحة من المحيط مادتا ولونا.

2-نضراً للإمكانيات والطاقة الانسانية المحدودة لمواد البناء المتاحة فقد كان من نتيجة ذلك:

أ-بناء الحوائط بأسماك كبيرة تصل الى 0.05 متر أدت الى التقليل من المسطحات الداخلية ولكنها من جانب آخر كانت مفيدة من حيث العزل الصوتي والحراري .

ب-عدم امكانية بناء مساحات كبيرة تسقيفها ويستخدم فقط ارتكاز بداخل الفراغ.

ج- قصور المواد عن تحقيق مسطحات للتفتحات بالواجهات وغيرها وربما شارك في ذلك عوامل اخرى مناخية واجتماعية وتشكيلية.

د- جاءت معظم وجهات المباني وهي تكاد تكون في المستوى واحد او مائلة للداخل قليلا .

3- أدت الطاقة المحدودية لمواد البناء المتاحة الى عدم إمكانية الارتفاع بالمباني لأكثر من طابقين او ثلاثة بالمنطقة مما أعطى الشكل العام للمدينة الحديثة ،طابع النمو والامتداد في اتجاه الافقي على عكس المنشأة على المرتفعات الجافة وعليه فمن الاسس التخطيطية للمناطق الصحراوية تتمثل في[1] :

أ- أسس التخطيط :

يراعي عند التخطيط ان تكون المباني متراكبة وان تكون منغلقة على نفسها وذلك كحماية من رمال الصحراء المحتملة والمليئة بالتربة و الرمال وكعامل مناخي ،وحماية من الدخلاء كعامل اجتماعي .

* تكون غالبية شوارع القرية ضيقة ومنحنية ومظللة وتطابق خطوط التضاريس للموقع .
* مواجهة المباني لاتجاه الشمال ومحاولة تلقف الهواء بشى الصور و بخاصة رياح الشمال والمسبحة وذلك عن طريق استغلال الميول الطبيعية والتدرج بارتفاع المباني في اتجاه الغالب للرياح مع السماح بالتدفئة الشمسية في فصل الشتاء
* احتواء التجمع السكني على مساحات داخلية للنشاط الاجتماعي وخاصة المسقف منها
* التحكم في المدخل والمخرج كثابت اجتماعي
* المسجد في العنصر الاساسي المسيطر على التجمع السكني يقع وسطه وفي اعلى منطقة وتلتقي بعده المباني
* ضرورة اتساع انسيابية بعض الطرق لدخول العربات العاجلة كإسعاف والإنقاذ ويكون ذلك عن طريق التنسيق والفصل والتدرج بين طرق السيارات وممرات المشاة واختلاف المقياس لكل منهما عن الآخر حسب وظيفتها
* ضرورة تبليط الطريق والممرات بالبلاط بدلا من الطرق الترابية
* استخدام الخامات المتوفرة في الموقع وفي البناء (الاحجار بأنواعها ،الرمال، الاخشاب المتوفرة من أشجار النخيل)
* تطوير الخدمات المحلية واستخدام التكنولوجية وإنتاج مواد البناء المحلية المتوفرة.

[1]- المعايير التخطيطية والتصميمية للبناء في المناطق الصحراوية، مكتب الدراسات العمرانية، تقرت، ص

* تطوير اساليب الانشاء التقليدية بما يلائم المتطلبات التصميمية المختلفة مثل استخدام القباب .

ب-أسس التصميم السكني:

* تصميم المباني حول الافنية وبحيث يكون المبنى منغلقا ومعزول نسبيا عن الخارج مفتوحا عن الفناء الداخلي وربما يحتوي المبنى على افنية اضافية يختص احدها بفراغ الحيوانات (المواشي)

* ضرورة الفصل بين الجزء والاستقبال وباقي اجزاء المسكن فصلا كاملا ابتداء من الخارج واحتواء على مدخل خاص بالرجال والآخر بالنساء .

* عدم مواجهة الفتوحات الخارجية في المنازل المواجهة لبعضها البغض مع ضرورة ان يكون المدخل منكسرا وذلك لإيجاد الخصوصية المطلوبة

* صغر حجم الفتوحات الخارجية بحيث لا تتعدى 20 % من مساحة الواجهة مع وجود فتوحات تفتح وتغلق حسب اتجاهات الرياح وذلك بحاجة السكان لها

* ضرورة الارتفاع بدور السطح بارتفاع يناسب قامة الانسان خاصة بحيث تلقى ظلالها على سطح المسكن في أغلب اوقات النهار بحيث تتوفر اماكن لنوم في الهواء الطلق في فصل الصيف

* يجب ان تكون الحجرات ذات اتجاهين ونوافذها في الحوائط المواجهة للشمال والجنوب وذلك لضمان حركة الهواء ووفرة التهوية بالحجرة .

* يجب ان يكون السطح ذو سمك كبير ومعزول حراريا وان تكون الحوائط الداخلية والخارجية ذو اسماك كبيرة والأسطح الخارجية يكون لونها فاتح بحيث تعكس اشعة الشمس دون ان تسبب الضرر للسكان .

إذن هذه بعض المعايير التخطيطية والتصميمي التي تراعي عند الشروع في البناء في المناطق الصحراوية

إن برنامج النقل يعبر عن مدى متابعة الزيادة المدعمة للتجهيز تحت ضغط مزدوج نتج عنه أهمية المنجزات الجديدة واختناق وسائل المواصلات لها تأثيرات فيما يخص فعالية وسائل النقل[1] .

وعليه ينبغي مضاعفة تجهيز هذا القطاع حتى تضمن احسن الظروف لتشغيلها ويجب ان يكون هدف اعادة تنظيم المؤسسات هو الفصل بين مختلف اشكال المؤسسات والتدفقات الجهوية وتحسين نوعية الخدمات المقدمة المسافرين وفيما يتعلق بالنقل الحضري فإنه مرهون بظاهرة تحضير المدن هكذا ستكون حاجيات النقل في الوسط الحضري هامة بترقية هذا النوع من النقل وضمان للمواطنين تنقلهم الى الوسط الحضري كما وكيفا على حد سوى ، وذلك للاستعمال العقلاني للمنشئات الاساسية الخاصة بالنقل والحد من ازدحام الركاب في التجمعات الحضرية الكبرى وتحسين فعالية النقل بوضع مخططات خاصة به فقد تطور نقل المسافرين إلا انه فيما يخص التجهيزات لازال الطلب في هذا القطاع على مستوى عدد المسافرين الذين ينبغي نقلهم او على مستوى نوعية الخدمات المقدمة وخاصة في ميدان النقل بالمدن وضواحيها الذي بقي يواجه أكبر المشاكل الاستغلال ومن ذلك اصبح من المستعجل تنظيم هذا القطاع لرفع هذه الضغوط وتحسين الخدمات المقدمة بجعل توترات النقل منتظمة وكذلك بوضع نضام فعال للرقابة المباشرة وتكييف التجهيزات بالخرائط السكنية في المدن والبحث عن أحسن الظروف لنقل المواطنين .

إن اهداف القطاع البري ترمي الى تحقيق سند افضل وتحسين ظروف تنقل ومساهمة أكبر في التوازن الجهوي وإخراج بعض المناطق من عزلتها اما بالنسبة للطرقات ولتكيف هذه الشبكة ولتطويرها وضعت بعض الاهداف المتمثلة :

- وضع خطوط طويلة لتقليص اتجاهات مدن الجزائر وهران و عنابه
- تخفيف انحراف الطرق في المساحات الحضرية على المحاور الكبرى للتنقل من الشرق الى الغرب ومن الشمال الى الجنوب .
- تحقيق المنشآت الفنية لضمان عدم توقف حركة النقل من جهة وأمن المستعملين من جهة أخرى.

[1]– وزارة التخصص والتهيئة العمرانية : تقرير عام المخصص الخامس 1980–1984، ص 221.

- الزيادة من شق الطرق وجعلها تصل إلى الأمكنة الآهلة بالسكان وذات الأنشطة الاقتصادية مما يسمح بتيسير الاتصال مع المناطق الجبلية وتمكين سكان كل قرية بها من الاتصال مع بقية أرجاء البلاد .[1]
- إنشاء طرق كبرى تمتد من شرقي البلاد إلى غربها مكونة بذلك خطين الأول يشق المناطق الشمالية والثاني الهضاب العليا للربط فيما بين مركز التنمية التي سوف تقام مستقبلا في نفس المنطقة ،إن اتصال هذين الخطين الرئيسيين بالطرق الرابطة بين الشمال والجنوب سيضمن انسجاما تاما في نظام الشبكات البرية بالبلاد.
- شق طرق تغلغل في أعماق الصحراء على غرار طريق الوحدة الإفريقية من أجل تيسير الاتصال مع البلدان الإفريقية المتاحة.

إن وسائل النقل تحتل مكانة بارزة باعتبارها قاعدة مهمتها إمداد التيسير الاقتصادي بما يحتاج إليه ، كما أنها تشكل في نفس الوقت نشطا وافرا للربح.

3-مجالات التنمية في التجمعات الحضرية بالجنوب:

إن الخدمات العمومية في الوسط الحضري هي التي يجب عليها أن تتكيف مع نمط السكن وتوزيع السكان وحتى السلوكات السوسيولوجية المتميزة التي ينبغي الاستجابة لها.

فمفهوم المجمع المدرسي مثلا ليس له أي معنى في المناطق التي يصعب فيها الحصول على المؤسسة نفسها والتي تضم جميع أقسام الطور ،وهذا يقتضي إما نقل التلاميذ أو البحث عن تغطية محلية للمجال المعني وذلك بتفكيك المجمع المدرسي ،كما لايمكن لخدمات الصحة بالطريقة نفسها أن تكون لها فعالية حقيقية في نمط المنطقة ذاته إن لم تكن مبنية على تجهيز فعلي للمؤسسة بالعتاد والموظفين وعلى أداء خدمات متنقلة سهلة التحقيق بدلا من تنقل المرضى أنفسهم.

إن مهمة الخدمات العمومية في الوسط الحضري هي بادئ ذي بدء ميسورة التنظيم وحتى توحيد مقاييسها من وجهة نظر الهياكل و توزيعها وفعلا فإن التجمع السكاني يمكن بسهولة من القيام بتحديد الأحياء والمجمعات الفرعية الأصغر(وحدات الجوار)التي يمكن أن تحدد ديموغرافيا أبعاد مختلف الخدمات والتجهيزات المعنية.

[1]- وزارة التعليم الاصلي بعد المشروع التمهيدي للميثاق الوطني، 1976، ص 225.

إن العائق الأساسي بالنسبة للمناطق التي سبق عمرانها في توفر الأراضي التي تقام عليها الخدمات والتجهيزات دون اللجوء إلى نزع الملكية من اجل المنفعة العمومية أو الفرص التي تتيحها عملية التجديد وخاصة إعادة الهيكلة على أن هذا العائق تولد سطحيا ونشأ غالبا في العمليات السكنية الجديدة وخاصة المناطق السكنية الحضرية نتيجة لغياب التنسيق وإهمال جانب هذه التجهيزات فلم تتم إقامتها لاحقا إلا على حساب المجالات العمومية المخصصة للاستمتاع أو الترفيه والترويح وعيه سيكون لأعمال إعادة هيكلة الخدمات العمومية الحضرية أن تعني عناية خاصة بجميع الأحياء المهمشة التي يعود جزء لا بأس به من الإقصاء فعلا إلى عدم كفاية الخدمات العمومية أو عدم ملائمتها ،كل هذه الانشغالات ذات الأبعاد الكبرى والمحلية لا تتم مع ذلك إلا الخدمات الإدارية البحثة والتجهيزات الاجتماعية والتربوية التي ينبغي أن تصاحب إعادة انتشارها وانشغالات نوعية وتتمثل مجالات التنمية الحضرية بالمنطقة في :

3-1-الخدمات التعليمية والصحية :

إن حاجة المجتمع للتربية والتكوين تقتضي فتح المدرسة لجميع الأطفال الذين هم في سن الدراسة، للتخفيف ثم القضاء على الفوارق الجهوية وتوحيد نظام التعليم والتوفيق بين محتويات التعليم وبين ظروف التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق تقدم تعليم العلوم والتكنولوجيا فالمتطلبات العامة إنما هي متطلبات تتعلق بالنوعية والتنمية الثقافية والتوجيه العلمي وتكافؤ الفرص [1].

فالجهود المبذولة في قطاع التربية الوطنية على الرغم من التزايد السريع لشرائح الاعمار المعنية (أكثر من 3 %في المتوسط سنويا) التي تصل الى خمسة أضعافها من سنة 1966 الى 1992 قد حققت تحسنات شاملة وملحوظة في النتائج ذلك ان 83% من أطفال شريحة 6-13 هم الآن في طور الدراسة لكن رغم هذه النتائج التي هي أكثر من مشجعة فإن فوارق هامة مازالت قائمة بين الجهات فإذا كان التعليم الثانوي متقدم في المدن العالمية الذكور والإناث فانه بالمقابل لاتزال مع ذلك جهود كبرى يجب بذلها في اتجاه

[1]- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية تقرير عام للمخطط الخماسي 1980-1984، ص 106.

الجهات الداخلية في البلاد ناهيك عن ما يجب القيام به ازاء الهضاب العليا وسط البلاد وهذه التأخيرات تأثر تأثيرا سلبيا على التنمية الاجتماعية والفردية في الجهات بغض النضر عن السلوكات المرتبطة بوتيرة الانجاب والتي قد تبقى هذه الوضعية على حالها، ولذلك يتعين السعي لإزالة هذا المشكل بصفة سريعة، وان المهمة الثقيلة الى درجة ان الجهات المعنية هي الجبلية والهضاب العليا والجنوب تشهد كلها تزايد ديموغرافيا سريعاً ان تكاثر عدد البالغين سن الدراسة والتأخر المتراكم بلغ درجة تتطلب مضاعفة الامكانيات الحالية في المدرسة الاساسية بنسبة2% في مجموع الهضاب العليا والجنوب وان تبلغ اضعافها فيما يخص طاقات التعليم الثانوي من اجل تكوين اجيال تكون طرف مشاركا في عملية التنمية، فالقضاء على الامية ورفع المستوى الثقافي والتقني يقتضي برمجة جيدة للهياكل الاساسية والتربوية وتوزيعها العادل بين الجهات وبين الاناث والذكور وبين التعليم الاساسي والثانوي، اما بالنسبة للمنشآت صحيا فالزيادة في فعالية الوقاية بإنشاء شبكة مكثفة من الوحدات الخفيفة التي من الممكن ان تصبح هذه الوحدات قاعدة لنشاطات موسعة في الصحة وهذا يتطلب توسيع الهياكل الصحية بانسجام مع اتجاهات التنمية[1] الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالحاجيات الاجتماعية للسكان فطابع الاولوية التي تمتاز به الحاجة الى الصحة تقتضي ضرورة الاستجابة لهذه الحاجيات، وفي هذا النطاق تشكل مهمة التدارك الاجتماعي والاقتصادي الملاقاة على عاتق أكثر المناطق تأخرا وخاصة الجبلية والجنوب أولوية يجب أخذها بعين الاعتبار عند كل سياسة صحية ويجب تركيز هذه السياسة على محو الامية وتعميم التعليم الى جانب تحسين وضعية السكن والتغذية والتزويد بالمياه الصالحة للشرب اضافة الى تطوير سياسة تنظيم النسل لحماية صحة الامهات ،وعليه فانه من الواجب تفضيل الوحدات الصغيرة الموزعة والمكثفة بطريقة متكاملة (قاعات علاج، مراكز صحية قاعات متعددة الخدمات، مراكز الامومة) والتي تسهل على المواطن الاستفادة من خدماتها وتقدم له انواع العلاج الاولية وترفع المستوى الصحي للجهات بدلا من مركبات مركزية معتمدة ونظر الى أن مستوى هذه المناطق يعاني عجزا كبيرا وواضحا بسبب تهميشه اقتصاديا وصعوبات تقديم الخدمة المرتبطين بتشتت السكان أو العزلة ونظرا لهذا الهدف فان

[1]– تقرير عام للمخطط الخماسي 1980–1984 وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية، ص137.

مؤسسات استشفائية جديدة لابد أن تبرمج في المناطق الداخلية في للبلاد حتى يتم تصحيح الفوارق الجهوية الكثيرة .

3-2 السكن والإسكان:

ان تطور السلوك الاجتماعي بمختلف اشكاله يجعل من توفر المساكن بصفة مرضية أمرا ضروريا حتميا ليس من اجل سد حاجة اجتماعية فحسب بل بصفته دعما وشرطا ضروريا للحصول على تقدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعليه فالسكن على اتصال وثيق بالاهتمامات المتعلقة بالتوازن الجهوي وتتبعه التجهيزات الاجتماعية والثقافية فهو يشكل عاملا يخفف من الهجرة الريفية .على هذا الاساس فالنقطة الرئيسية في الدراسات و الاشغال من خلال المخطط الخماسي تتعلق بـ:

-حصر المواقع الجديدة لاسيما في الهضاب العليا والجنوب انطلاقا من المجموعات الحضرية الموجودة

- استحداث مناطق جديدة للنشاط

- توسيع القوى الموجودة وهيكلتها

- التوجيهات المتعلقة بالتحكم في التنمية الحضرية للمدن وضرورة المحافظة على الاراضي الزراعية بأسلوب جديد لسد الحاجيات المبنية .

ويقترح مخطط شغل الأرض " POS"حسب المادة 18 ويحدد العلاقة القائمة بين مساحة ارضية مع خالص ما يتصل بها من البناء ومساحة قطعة الارض ويعرب عن مساحة ارضية مع ما يتصل بها في أي بناء الى جانب ذلك يبين التقنيين شروط شغل الأراضي المرتبطة بالمنافذ والطرق ووصول الشبكات إليها الى جانب خصائص القطع الأرضية وموقع المباني بالنسبة الى الطرق العمومية وما يتصل بها إضافة الى موقع المباني بالنسبة الى الحدود الفاصلة وموقع المباني بعضها من بعض على ملكية واحدة كما يحدد هذا المعامل ارتفاع المباني و المظهر الخارجي لها الى جانب موقف السيارات و المساحات الفارغة والمغارس ونوع المنشآت و التجهيزات العمومية ومواقعها[1].

[1]- جبهة التحرير الوطني :الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 26، ص 982.

علاوة على هذا يحدد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير تقرير توجيهي يقدم فيه تحليل الوضع القائم والاحتمالات الرئيسية للتنمية بالنظر الى التطور الاقتصادي والديموغرافي والاجتماعي الثقافي للمنطقة المعينة الى جانب اقتراح نمط التهيئة من خلال تحديد المساحات التي تتدخل فيها مخططات شغل الاراضي مع الحدود المرجعية المرتبطة بها وذلك بإبراز مناطق التدخل في الانسجة العمرانية القائمة ومساحات المناطق المطلوب حمايتها مع تحديد موقع التجهيزات الكبرى والمنشآت الاساسية والخدمات كما يبرز الوضع القائم والإطار المشيد حاليا وأهم الطرق والشبكات المختلفة الى جانب مخطط تهيئة يبين حدود القطاعات المعمرة و القابلة للتعمير والاراضي ذات الصبغة الطبيعية والثقافية البارزة. إضافة الى هذا نجد مخطط الارتفاقات التي يجب الإبقاء عليها او تعديلها وأخر يخص تجهيز يبرز خطوط مرور الطرق وأهم سبل إيصال ماء التطهير إلى جانب تحديد مواقع التجهيزات الجماعية ومنشآت المنفعة العمومية .نلاحظ التوجه نحو المناطق الجنوبية لإيجاد بؤر جذب وحدة الخدمات الحضرية التي تعيشها المدن الشمالية وهذا ما يترجم ظهور الإطار الجاهز للعمارة بعيدا عن الظروف الجهوية والميزات المناخية والاجتماعية والثقافية على الخصوص كما هم الحال في مدن الجنوب [1]

3-3 التنمية في مجال النقل والمواصلات:

ان الهياكل الاساسية للنقل موجهة على نطاق واسع لفائدة الطريقة ترجع الى خيارات مبدئية للبلاد غداة الاستقلال وتبقى مركزة في الشريط الشمالي، ويتمحور شرق غرب وشمال جنوب.

ان المحاور الرئيسية الرابطة بين الشمال والجنوب تؤمن الاتصالات بين شمال البلاد ومنطقة الهضاب العليا مع تمديدها الى الجنوب ثم ان دعم شبكة الطرقات لابد منه لنشر وترقية الانشطة وكذلك الاداة الاساسية للتكامل الجهوي بين مختلف الفضاءات ان اهداف النقل البري ترمي الى تحقيق افضل للإنتاج وتحسين ظروف تنقل الاشخاص ومساهمة اكبر في التوازن الجهوي وإخراج بعض المناطق من عزلتها، ومن المهم لهذا النوع من النقل ان

[1]– نذير الزريبي البيئة العمرانية بين التخطيط والواقع والأبعاد التخطيطية و التحديات الاجتماعية مجلة العلوم الانسانية قسنطينة 2000، ص 34

يستوعب المصاعب وعدم الانجاز وتوضع له سياسة عامة للتطوير بالإضافة الى ما ينبغي القيام به في ميدان اعادة التنظيم وتحديد مجموعة من الاجراءات للاستجابة في احسن الظروف للحاجيات الاجتماعية والاقتصادية. وينبغي اعطاء الاولوية لولايات الجنوب من خلال تقديم الامكانيات المناسبة لها[1]

4-مشكلات وعوائق تنمية في مدن الجنوب:

تعترض التنمية الحضرية التي تسعى الجزائر للقيام بها من معوقات كثيرة ومتعددة ومنها ما يتصل بالجانب المادي ومنها ما يتصل بالجانب البشري ،والتنمية في الجنوب تخضع لعوامل الطبيعة الصحراوية وخصائصها الاجتماعية والثقافية التي كثيرا ما ادت الى تعطيا العديد من المشاريع في المنطقة ،وانفتاح هذه الاقاليم على انواع البناءات الحديثة والمرافق والتجهيزات وصعوبة تنفيذ بعض برامج التنمية الحضرية بها انما يعود الى العديد من العوامل والخصوصيات الاجتماعية والثقافية السائدة في هذه المجتمعات. هذه المناطق التي أثرت عليها العوامل البيئية ومنها ظاهرة صعود المياه المالحة التي أثرت على المباني إلى جانب ظاهرة زحف الرمال الغير قابلة لأي تعامل عمراني ويبقى أنه مشاريع التنمية وحركية العمران يسيران ببطء في مناطق الجنوب وتتمثل أهم مشكلات و عوائق تنمية المدن الجنوبية في :

4-1- التخلف:

إن التخلف الذي تعيشه الجزائر وغيرها من الدول المتخلفة يرجع الى بداية المسيرة التنموية والى العوائق الهيكلية للنمو والتنمية فيها. لان التخلف في هذه الحالة يتمثل في كون أن البلد له موارد طبيعية لكن غير مستغلة او غير مستخدمة وهذا ما تعاني منه الجزائر إذ أن لها إمكانيات تنموية ولكن عدم التخطيط الفعال والاستغلال الجيد وانعدام التكامل أدى الى هذه النتيجة. وهذا التخلف الذي تواجهه الجزائر يتمثل في مجموعة الظواهر المعقدة والمتبادلة والتي تبرز عدم التكافؤ الثروة والفقر وغيرها من الظواهر[2].

[1]- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية تقرير عام للمخطط الخماسي 1980-1984، ص 203.

[2]- ايف بينوت : ماهية التنمية :ترجمة سعيد أبو الحسن -بيروت سنة 1976، ص 12.

4-2- نقص الموارد المالية:

ان نقص رؤوس الاموال بالدولة النامية يرجع بالدرجة الاولى الى الموال التي تقدر بعشرات الملايين من الدولارات التي ذهبت في خدمة الديون الخارجية دون ان تستفيد منها التنمية على المستوى الوطني والمحلي مع العلم فان نقص رؤوس الاموال يكون احد المشكلات الهامة التي تواجهها تلك الدول عندما تريد تحقيق انطلاقة تنموية فعلية انطلاقا من سياسة إنمائية .

وقد يؤذي نقص رؤوس الاموال في الدول النامية من بينها الجزائر الى النقص في الادخار وتوجيه الاستثمار الى عملية غير منتجة

4-3 انتشار البطالة :

ان بدائية الانتاج بالمجتمع البدوي غلبة الحرف الصناعات والمنتجات الأولية واتسام الانتاج بالبساطة وعدم التعقيد واعتمادها على نوع محدد من الإنتاج كالزراعة أو الرعي كل هذا ادى الى تفشي ظاهرة البطالة بشكل واسع في مثل هذه المجتمعات .

4-4 انتشار الأميّة وانخفاض مستوى التعليم :

تتميز الجزائر كغيرها من بلدان العالم الثالث بارتفاع نسبة الامية حيث ان هناك تفاوت كبير بين المدن والمناطق الريفية من حيث انتشار التعليم كما ان نسبة الاميين في المناطق الريفية محرومة تماما من التعليم هذا من خلال نقص المرافق التعليمية اضافة الى هذا انعدام المحيط التكنولوجي في اغلب المجتمعات المحلية وصعوبة انتقال من الاشكال التقليدية في الفلاحة الى الصناعة التحويلية البسيطة الى الاشكال الاكثر تعقيدا من الناحية التكنولوجية وهذا هو النمط السائد في كل دول العالم الثالث وانه لا مخرج من هذه الوضعية إلا إذا اعتمدت تلك البلدان على زرع التكنولوجيا و ملائمتها مع المحيط الاجتماعي والثقافي وتكوين افراد مؤهلين مهنيا بواسطة التعليم الفني الذي يزاوج بين الانماط التقليدية في الزراعة والصناعات وبين التقنيات الحديثة ضمن مخططات التنمية الشاملة وإستراتجيتها المرسومة.[1]

[1]- محمد العربي ولد خليفة المهام الحضارية لجامعة والمدرسة الجزائرية ديوان المطبوعات الجامعية 1989، ص 22

4-5 انخفاض المستوى الصحي:

مما لا شك فيه ان انخفاض المستوى الصحي له آثار سلبية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ولعل أخطر هذه الآثار انخفاض الانتاجية ،وقد أثبت العلماء بأن انخفاض المستوى الصحي يؤدي الى خفض الانتاجية، وقد أثبت العلماء بان انخفاض المستوى الصحي يؤدي الى خفض الانتاجية بنسبة تتراوح بين 20-30 ومع الذرة النسبية لرأس المال كل هذا يؤثر سلبيا على البرامج والمشاريع والتنموية ،ويؤدي الى حالة صحية صعبة ينعكس التخلف في هذا المجال في الظروف الاجتماعية والاقتصادية وبعدم التوازن الاجتماعي الجهوي فالتقسيم الجغرافي الى قطاعات صحية أعطى النشاط الصحي قاعدة ملائمة تبقى المستشفى من خلالها العنصر الاساسي لكن هذا التقسيم لميكن مصحوبا بنشاط صحي وقائي ولا تزال القطاعات خاضعة لمستوى العلاج الاولي الضعيف وعلاوة على ذلك فان الاستعجال لاتزال غير فعالة لتلبية زيادة الطلبات في العلاج المستعجل بصفة ملائمة[1].

4-6 الري والمياه الصالحة للشرب :

توجد العديد من المطالب فيما يخص استصلاح الاراضي الفلاحية ورغم المجهودات المبذولة لتحسين هذا القطاع غير انه تنقص هذه المادة بهذه المناطق بسبب كثرة الرشوحات وملوحة المياه وارتفاع التسعيرة مما أدى الى احتجاجات المواطن في هذا المجال الى جانب انسداد قناة وادي ريغ وتأثيرها على المحيط الغابي والسكاني والبيئة.

4-7 المشكلات الاجتماعية :

تجدر الاشارة الى تفاقم وانتشار العمليات الاجرامية والآفات الاجتماعية بصفة عامة من سطو الممتلكات العامة والخاصة وسرقة غابات النخيل والاعتداءات الجسمانية وانتشار ظاهرة المخدرات وحوادث الطرق وغيرها من المشكلات الاجتماعية التي تؤثر على الجانب الامني بهذه المناطق .

[1]- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية وخلاصة الحصيلة الاقتصادية والاجتماعية للعشرية 1967-1978، ص 251

الجانب التطبيقي

الفصل الخامس

التنظيم المجالي لبلدية الرباح

1- نشأة مدينة الرباح

2- التطور العمراني لبلدية الرباح

3- الهياكل القاعدية والشبكات

4-الخصائص الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية

تمهيـــــد:

نتعرض في هذا الفصل الى ابراز الخصائص المراحل التي شكلت الحياة العامة لمجال البحث الخاص وهذا من خلال التعرض الى الخصائص الاجتماعية والتقسيمات العمرانية التي شكلت المنطقة أهم المرافق والتجهيزات المتواجدة الى جانب التحدي أهم المشكلات التي يعاني منها المجال.

1- نشأة مدينة الرباح:

تعتبر مدينة الرباح حديثة النشأة عمرانيا فهي حتى خمسينات القرن الماضي لم تكن بها سوى بعض المباني القليلة المتواضعة بالقرب من المساجد يسكنها اصحابها البدو عند قدومهم الى الحضر عند موسم جني التمور في فصل الخريف ويقال ان اول من سكنها كان جد المراغنية حيث بنى مسجده المتواجد حاليا في حي أولاد مياسه والمسمى بإسمه ثم تبعه جد الغدايره الشعنبي القادم من قبيلة اولاد فرج الشعانبة بمتليلي والمنيعة التي أصابها القحط انذاك وما كان عليهم إلا الترحال بحثا عن المرعى حتى استقر بهم الامر هنا بضواحي وادي سوف وربما كان اول نزولهم بمنطقة وادي العلندة ثم انتقلوا الى المكان المتواجدين فيه الآن بالرباح والمسمى بصحن الشعانبة وحيث بنى غدير مسجده كذلك وهو ليس بعيدا عن المسجد الحالي الى الشرق من المقبرة التي أسس النواة الاولى لها جد الغدايره كذلك وكانت تسمى الكدية ويقال انها كانت تمتد شرقا حتى الطريق الحالي وصحن الشعانبة هذا حسب روايات الشيوخ الكبار كان فيها واسعه محددة المعالم صالحة للمرعى اشتراها جد الغدايره من المراغنية الذين كانوا قد وضعوا عليها ايديهم منذ مدة وعقد البيع موجود حتى الآن وموثق من طرف باي تونس أثناء حكم العثمانيين آنذاك فهو اذا يدخل ضمن اراضي العروش ولكن اصحابه فرطوا فيه بشكل ما لصالح املاك الدولة وللعاملين قصة لا داعي لذكرها الآن ،ثم تولى قدوم الوافدين الى الرباح والتي كانت تمثل جزءا من منطقة عميش فقدم الحشايفة والغنابزية وأسسوا المسجد اصبح فيما بعد والى الآن يسمى مسجد زاوية سي ليمام ثم قدم سي علي دربال الذي اسس مسجده كذلك جنوب الرباح والذي يسمى بإسمه الى حد الآن ،دون ان ننسى قدوم احد فروع الشعانبة وهم العمارنية ويقال ان المسجد الشرقي لحي الامير عبد القادر اسس نواته الاولى احد جدود العمارنية ، كما قدمت عوائل من القطاطية واستقر معظمهم في المكان المسمى (الشقيقة) بحي العواشير، وحتى وقت قريب بقي توافد عروش وعوائل اخرى نذكر منها الفرجان، الشوامس، اولاد جامع، الربايع وآخرين كثر من افخاض عرش الطرود.

بلدية الرباح الآن بها سبعة احياء هي من الشمال الى الجنوب حي العواشير، حي اولاد مياسه، حي الزاوية، حي الشعانبة، حي الامير عبد القادر، حي الدرابلية، وحي البغازلية بها اكثر من20 الف ساكن أغلبهم من عروش الطرود الذين يضمون الاعشاش

والمصاعبة اولاد جامع والفرجان اولاد احمد والشوامس وغيرهم، الشعانبة ومعظمهم الغدايره والعمارنية القطاطية والقليل من الربايع، مع العلم بان كل هؤلاء تقريبا ينحدرون من نفس القبيلة العربية القادمة من المشرق.

المساحة الحالية للبلدية صغيرة بعد ان كانت الى عهد قريب من أكبر بلديات الجزائر مساحة حين كانت منطقة البرمة تابعة لها حيث كانت تمتد الى الحدود التونسية والليبية .

– **الموقع** : تقع بلدية الرباح جنوب شرق مقر الولاية والتي تبعد عنها بحوالي 10كلم على الطريق الولائي رقم403 يحدها:

من الشمال: بلدية البياضة

من الشمال الشرقي: بلدية النخلة

من الشرق: فتحدها بلدية العقلة

ومن الناحية الغربية: بلدية وادي العلندة

من الناحية الجنوبية: بلدية دوار الماء وبلدية بن ناصر التي تنتمي إلى ولاية ورقلة.

وتبلغ مساحتها 499.2 كلم 2 ،مع إجمالي السكان يقدر ب 21165 نسمة سنة 2008.[1]

تنتمي بلدية الرباح إلى مجموعة واحات سوف جنوب الأطلس الصحراوي وتبعد عنه بحوالي 180 كلم في الجهة الشرقية من الصحراء الجزائرية.

تقع بلدية الرباح في الجنوب الشرقي من الجزائر العاصمة وتبعد عنها بحوالي 700 كلم، وعن عاصمة الولاية الوادي بمسافة 12 كلم .ومسافة 226 كلم جنوب مدينة بسكرة .

وفي سنة 1996 أصبحت الرباح مقر دائرة تشمل بلدية الرباح، بلدية النخلة، بلدية العقلة وعليه يمكن القول إن البلدية لم تستقر إداريا الأمر الذي يكون قد أثر في تطورها ونموها سواء البشري أو الاقتصادي وكذا العمراني .

[1]– مخطط شغل الاراضي لبلدية الرباح، ص8

2- التطور العمراني لبلدية الرباح :

سنة 1958 م تم تنصيب التجمع العمراني الرباح كمقر بلدية تابعة لولاية الواحات من طرف الاستعمار الفرنسي آنذاك .

وفي سنة 1963 م أي بعد الاستقلال مباشرة وأثر التنظيم الاداري الجديد الذي قلص في عدد البلديات الموجودة آنذاك ،فأصبحت بلدية الرباح تضم كل من بلدية النخلة والرباح الجنوبي إلا أنها بقيت تابعة لدائرة الوادي ولاية الواحات .

وفي سنة 1973 م وبموجب التقسيم الاداري الجديد أصبحت دائرة الوادي تابعة إداريا إلى ولاية بسكرة ، ما عدا الجزء الجنوبي لبلدية الرباح والمتكون من الدبداب والبرمة فقد بقيا تابعين للولاية الأم ورقلة .

أما في سنة 1984 م وإثر إعادة التنظيم الاداري للتراب الوطني انفصلت دائرة الوادي عن ولاية بسكرة لتصبح ولاية تضم مجموعة بلديات منها بلدية الرباح التي قسمت إلى ثلاث بلديات جديدة ،وهي بلدية النخلة ،بلدية العقلة ،وبلدية دوار الماء ،إضافة إلى البلدية الأم .

وأخيراً سنة 1986 م أصبحت الرباح مقر دائرة تضم كل من ،بلدية الرباح ،بلدية النخلة وبلدية العقلة .

ومن خلال هذا التقسيم الإداري الجديد نلاحظ أن الرباح كان يتكون من تجمع رئيسي وتجمع ثانوي(البغازلية) ونتيجة للتوسع العمراني التحم التجمعان وأصبح للرباح تجمع رئيسي واحد.

فيما يخص بلدية الرباح ،يتراوح معدل الرطوبة طوال السنة ما بين 35 و 78 % ويصل متوسطها إلى 49 % وهي عموما متناسبة طرديا مع الحرارة حيث ترتفع في موسم الشتاء وتنخفض في فصل الصيف .[1]

[1]- مخطط شغل الاراضي، ص9

3- الهياكل القاعدية والشبكات :

3-1- شبكة الطرق:

تتوفر البلدية على شبكة هامة من الطرقات تربطها بالبلديات المجاورة والتجمعات المحيطة بها تتمثل خاصة في الطرق الولائية والطرق البلدية وانعدام الطرق الوطنية.

ويبلغ طول هذه الشبكة داخل البلدية دوالي 29.2 كلم منها :

-14.38 % طرق ولائية .

-85.62 % طرق بلدية .

أ- الطرق الولائية :

- الطريق الولائي رقم 403 : وهو يربط البلدية بلدية الوادي يبلغ طوله داخل إقليم البلدية 3 كلم، عرض قارعته 7 أمتار.

- الطريق الولائي رقم 405 : وهو يربط البلدية ببلدية النخلة يبلغ طوله 1.2 كلم وحالته سيئة، عرض قارعته 7 أمتار.

- الطريق المحول الذي يتكون من خمسة قطاعات حيث يبدأ

* القطاع الأول من نهاية طريق الوادي – النخلة ويمتد على مسافة 2174 م

* القطاع الثاني ويربط الطريق الولائي 405 مع الطريق البلدي 210 كلم ويمتد على مسافة 2176 كلم .

* القطاع الثالث يربط الطريق البلدي 210 كلم مع الطريق البلدي 201 ويمتد على مسافة 1934 م .[1]

* القطاع الرابع ويمتد على مسافة 1869 م وهي تحيط بالأراضي الفلاحية عند مخرج الرباح ذهابا إلى دبيدبي .

* القطاع الخامس يبدأ من الطريق البلدي 201 ويربط هذا الاخير مع الطريق الجديد الذي يربط الرباح بحاسي مسعود .

[1]- مخطط شغل الاراضي لبلدية الرباح، ص18.

ب-الطرق البلدية :

يبلغ طولها 25 كلم وتعتبر هذه الطرق المتواجدة على مستوى البلدية هامة حيث تفك الخناق نوعا ما عن الطرق الولائية وتلعب دورا هاما بالربط بين المنشآت وفك العزلة عن بعض مناطق التشتت تتمثل هذه الطرق في :

- الطريق البلدي رقم 201 طوله 20 كلم يوجد في حالة رديئة.
- الطريق البلدي رقم 202 الذي يوجد في حالة جيدة طوله 1 كلم.
- الطريق البلدي رقم 210 الذي يوجد في حالة رديئة طوله 4 كلم.

حاليا هناك تجديد للطريق رقم 201 على مسافة 13.1 كلم والذي يعتبر بداية الطريق الذي يربط بلدية الرباح بحاسي مسعود .

3-2- المشاريع المسجلة :

تعرف بلدية الرباح عدة مشاريع هامة في مجال الطرقات والتي ستساهم في تطويرها ونقصد بها الطريق الذي يربط بلدية الرباح بحاسي مسعود الذي يمتد على مسافة 62 كلم في المرحلة الأولى وبلغت الأشغال فيه 100 %.[1]

المقطع الثاني لنفس الطريق نسبة الإنجاز لم تبدأ (0.00 %) .

المشروع الثالث يتمثل في إعادة بناء الطريق الرابط الرباح ببلدية وادي العلندة على مسافة 28 كلم .الأشغال لم تبدأ به بعد .

وهذا المشروع يمكن أن يعطي ديناميكية جديدة للجانب الاقتصادي

-النقل العام.

3-3- النقل الحضري :

[1]- مخطط شغل الاراضي لبلدية الرباح.

بما أن البلدية تحتوي على شبكة من الطرقات هذا يؤهلها لأن تعرف ديناميكية في حركة المرور هي تتوفر على مكان مخصص لنقل المسافرين حيث تضم وسائل النقل التالية:

-123 رخصة لسيارات الأجرة مستغلتا منها 24 رخصة حيث تبلغ الكثافة حوالي 24.75 % وهي نسبة لابأس بها مقارنة مع عدد السكان أما فيما يخص نقل المسافرين فتتوفر البلدية على 18 حافلة منها 3 حافلات (145 مقعد) تابعة لمؤسسة البلدية و15 حافلة (328 مقعد) تابعة للخواص .

النقل ما بين البلديات : إن بلدية الرباح ترتبط بالبلديات الأخرى عن طريق ثلاث خطوط هي :

- الخط الرابط ما بين الوادي الرباح طوله 10 كلم يضم 21 حافلة (1091)
- الخط الرابط ما بين العقلة والوادي والذي يمر عن طريق الرباح طوله 15 كلم يضم 7 حافلات (296 مقعد)
- الخط الرابط بين الرباح والنخلة والذي يمر بالخبنة 4 كلم يضم حافلة واحدة (15 مقعد).[1]

3-4- النقل الريفي:

بالنسبة للنقل الريفي فإننا نسجل وجود خط واحد هو الخط الرابط بين بلدية الرباح وبلدية النخلة والمتمثل في الخط رقم 39404.

3-5- شبكة الكهرباء:

تمر بالبلدية شبكة من الخطوط الكهربائية. تمكنها من تزويد سكان التجمعات وما جاورها بحيث تتزود البلدية بالطاقة الكهربائية عن طريق خط للتوتر المتوسط و يبلغ عدد المساكن المكهربة حوالي 3383 مسكن في احصاء 2008،وبهذا تصل نسبة تغطية البلدية بالكهرباء الى 87.03 %.

[1]- مخطط شغل الاراضي لبلدية الرباح.

3-6- شبكة الغاز:

البلدية غير مرتبطة بالغاز الطبيعي لانعدام شبكة الغاز ولكن توجد هناك مشاريع مسجلة 2008 -2010 تتمثل في:

-شبكة لنقل الغاز ،جامعة -تقرت- الوادين قطره، PUCE20 وهذا بتغذية البلديات الآتية : الوادي -البياضة -واد العلندة-الرباح -ونسة.[1]

3-7- البريد والمواصلات :

فيما يخص البريد ،لدينا مكتب واحد لكل الخدمات مع توفر ثلاثة شبابيك حيث تبلغ الكثافة البريدية 21247 ساكن لكل مكتب بريدي، اما الهاتف فيتوفر بالبلدية مركز هاتفي دون قدرة استيعاب تقدر بـ 1536 هاتف وعدد الخطوط المستغلة 913 هاتف خط بالإضافة ADSL.

4-الخصائص الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية :

من خلال التحليل الديموغرافي والاقتصادي المنجز في المخطط التوجيهي للهيئة والتعمير لبلدية الرباح (سنة2012)نلخص كما يلي:

-جاذبية كبيرة للمركز تترجم بمعدل زيادة قدر 2.07% وصافي هجرة ايجابي 0.29%

-عودة السكان الى منطقة الريفية على حساب التجمع العمراني معدل النمو1.45 %وصافي هجرة سلبي 0.33%

- فئة الشباب كبيرة بالرغم من انخفاض محسوس لمعدل النمو فقد قدر عدد الفئة التي هي في سن العمل 7518 شخص (36%)من خلالها نتمكن من استخراج حاجيات تلك الفئة من المرافق السكن ومناصب شغل

- معدلات التمدرس نوعا ما جيدة بالنسبة للطور الاول والثاني 78% اما الطور الثالث فقد تم تسجيل نسبة80% والطور الثانوي 104% بالنسبة للبلدية ككل

[1]- مخطط شغل الاراضي لبلدية الرباح.

– بالنسبة لمعدلات إشغال القسم فهي كبيرة جدا ونخص الطور الثالث من التعليم حيث سجل 55.33 تلميذ بالقسم وهذا راجع الى العجز في المرافق التعليمية

– وضعية العمل نوعا ما مزرية فمعدل البطالة نوعا ما مرتفع ولكنه تدريجيا خلال الفترة 1998–2008 أي 19%

– تمركز جل الوظائف في القطاع الاول والثاني (البناء)بالنسبة لقطاع الفلاحة 6.07% أما قطاع الخدمات 21% فيما يخصص القطاع الثاني (الصناعة والأشغال العمومية)لا تعني سوى نسبة 72.47% من العملين الرقم المسجل في قطاع البناء لا يظهر حقيقة العاملين بالقطاع فجلهم فلاحون يمتهنون البناء حينما لا يكون عمل لهم في الفلاحة.

أما فيما يخص التجهيزات فمدينة الرباح تحتوي على مجموعة من التجهيزات تختلف من حيث الكم والكيف حيث نجد:[1]

* **التجهيزات التعليمية والتكوينية** : مركز التجمع الرئيسي مزود بالمؤسسات التعليمية التالية :

– 10 مؤسسة تعليمية للطور الاول والثاني ب121حجرةو116فوج بيداغوجي.

– 03 مؤسسة تكميلية

–04 مؤسسات للتعليم الثانوي

* **التجهيزات الصحية** : تتلخص التجهيزات في مدينة الرباح فيما يلي:

–02 مراكز صحية والثالث طور الانجاز(في حي الأمير)

* **التجهيزات الإدارية والخدماتية:** تنوع التجهيزات الادارية تحدد درجة التجهيز ودرجة تحضر المدن أهميتها وتواجدها توضح سيطرة العمالة في القطاع الثالث.

[1]– المصلحة التقنية لبلدية الرباح

مركز التجمع الرئيسي مزود بالتجهيزات الإدارية التالية :

مقر الدائرة	مركز التكوين المهني	وحدة الضرائب	محطة ضخ
مقر البلدية والفرع البلدي	تجزئة الأشغال العمومية	الحماية المدنية	وحدة الرياض
تجزئة مديرية الري	تجزئة مديرية البناء والتعمير	مقر الشرطة	الخزانات المائية
مندوبية الفلاحة	اتصالات الجزائر	المحكمة	والآبار الارتوازية
مفرزة الحرس البلدي	تعاونية فلاحية	محطة بنزين	
مفتشية التعليم الأساسي	ملحق خاص للأمن	بنك	

*** التجهيزات الثقافية والدينية:**[1]

-14مسجد،04منها في طور الانجاز

- 03 مقابر اسلامية
- مقترح المركز الثقافي
- مكتبة في طور الانجاز
- متحف

*** التجهيزات الإجتماعية:**

- روضة اطفال
- 02 مقر الكشافة الاسلامية
- جمعية المعاقين حركيا

*** التجهيزات الرياضية والترفيهية :**

-المركب الجواري

[1]- المصلحة التقنية لبلدية الراباح

- قاعة للرياضة
-02 دور للشباب
- مساحة للعب(terrain matico)

*** التجارة والخدمات:**

-سوق مغطي
- محلات تجارية مشروع الرئيس
- مركز تجاري
- محطة للمسافرين
- وكالة النقل
- بنك
- وكالات التأمين

إضافة الى هذا هناك العديد من المحلات التجارية المتواجدة في الطابق الارضي للعمارات والسكنات الفردية موزعة بطريقة غير متوازنة بين الأحياء السكنية .

*** البنية التحتية:**[1]

- **الطرقات:** مركز التجمع الرئيسي مزودا بمجموعة مهمة من الطرقات تتمثل كالآتي:

- الطريق الوطني رقم 405المتواجد شمال التجمع الرئيسي والمؤدي نحو البياضة ،كما يؤدي هذا الطريق الى مقر ولاية الوادي وبلدية النخلة

- بالإضافة الى الطريق السريع الجديد والمتواجد في الجهة الغربية للتجمع الرئيسي الرباح

- **شبكة المياه الصالحة للشرب:** يتم تزويد التجمع الرئيسي لبلدية الرباح من المياه الصالحة للشرب من الجهة الشمالية بواسطة بئر العواشير Q=32ل/ثا بجانبه خزان مائي مرتفع الذي تقدر سعته 750م^3 على ارتفاع29.4م .

[1]- المصلحة التقنية لبلدية الرباح

وسط البلدية من طرف الخزان المرتفع الذي تقدر سعته 1500م^3 وعلوه28.04م يتم تعبئة هذا الخزان من طرف بئر الشعانبةQ=30ل/ثا، بئر الأمير عبد القادرQ=30 ل/ثا...، بئر بغازلية ل/ثاQ=28وذلك بواسطة قناة الضخ قطرها 250ملم

الجهة الجنوبية الشرقية بواسطة الخزان المرتفع الذي تقدر سعته 500م^3 و ارتفاعه 20 م هذا الخزان في طريق الانجاز ويتم تعبئته من طرف بئر بغازليةQ=28ل/ثا

تقدر كمية تخزين هذه المياه بالنسبة للبلدية ب2750م^3

بعد تجمع هذه المياه داخل الخزائن تتم عملية التوزيع الى مختلف السكان والمرافق العمومية بواسطة قنوات ثانوية وبصفة طبيعية تتراوح مختلف اقطارها ما بين 63 ملم الى 250ملم Acier أما بالنسبة لصة هذه القنوات فهي جيدة على العموم .[1]

[1]– المصلحة التقنية لبلدية الرباح

الفصل السادس

الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

1- منهج الدراسة

2- أدوات جمع البيانات

3- مجالات الدراسة

تمهـيد:

تعد الدراسة الميدانية الجانب الثاني والأهم في البحث وذلك لأنها تمكننا من الوصول إلى النتائج والحلول لإشكالية الموضوع وكذا التحقق من فرضيات التي صاغها الباحث من بداية البحث، فبالاعتماد وإطلاقا من الجانب النظري ينزل البحث إلى الميدان إلى لجمع البيانات والمعلومات حول الظاهرة المدروسة معتمدا على ذلك أكثر من أداة بحث منهجية، وتكمن قيمة النتائج المتحصل عليها حول الموضوع ومدى الدراسة على الإجراءات التي اتبعها وعلى الأساليب التي يتم اختيارها من طرف الباحث أثناء معالجة موضوع هذه الدراسة، ويتطلب هذا الموقف من الباحث عرض هذه الإجراءات والأساليب وتوضيح كيفية إتباعها و طريقة استخدامها.

1- منهج الدراسة:

بما أن الدراسة التي أجريناها تنتمي إلى الدراسات الوصفية فقد فرضت طبيعة الموضوع التقصي بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لحل مشكلة أو التعرف على ظاهرة معينة .[1]

وبالتالي فقد كان لزاما علينا الاعتماد على المنهج الوصفي الذي هو طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا عن طريق جمع معلومات عن المشكلة وتصنيفها وإخضاعها للدراسة الدقيقة .

2- أدوات جمع البيانات:

لكي يحصل الباحث على البيانات أو المعلومات اللازمة لتقديم إجابات على أسئلة بحثه لابد أن يستخدم لذلك طرق دقيقة المتمثلة في أدوات البحث العلمي التي تعتبر وسائل متكاملة في أداء دور أساسي في البحث إذ لا يمكن الاستغناء عن أي واحدة من هذه الأدوات الأساسية المتمثلة في الملاحظة والمقابلة والاستمارة بل ولا يمكن اكتمال دور احدهما دون الأخرى وخاصة أثناء البحث الميداني رغم أن الملاحظة تعتبر من الأدوات الرئيسية في مختلف مراحل البحث ، وقد يلجأ الباحث حسب طبيعة مواضيع البحث إلى اجراء مقابلات عديدة مع الجهات المعنية التي لها علاقة بالبيانات الخاصة ببحثه قبل أن ينزل إلى مقابلة المبحوثين في مجال البحث الخاص ويبرز تكامل الأدوات المعتمدة في البحث من خلال إجراءات المنهجية التي يتبعها الباحث بدءا من الاستطلاع الميداني لأجل التعرف عليه وتحديد مجالاته

ومن أجل ذلك كان استخدام أدوات البحث كالآتي :

2-2-1- الملاحظة :

تهدف الملاحظة للحصول على المعلومات والبيانات من مشاهدة سلوك الناس وأفعالهم وتصرفاتهم وبيئتهم الطبيعية ومواقف التفاعل، إذ تعطي ملاحظة سلوكات الناس وأفعالهم

1- محمد سعيد فرح: لماذا وكيف تكتب بحث اجتماعيا. أستاذ علم الاجتماع كلية الآداب الإسكندرية، ص 116.

وتصرفاتهم في المواقف الطبيعية نتائج حقيقة وصادقة كما تكشف عن أنماط السلوك الظاهرة المنتشرة وغير المنتشرة .

وفي الحقيقة تعد الملاحظة أداة أساسية لجمع البيانات ، إذ تنطوي على مميزات تجعلها أداة فعالة ويمكن بواسطتها الحصول على المعلومات والبيانات التي لا يمكن الحصول عليها بطرق أخرى .

ومن خلال الزيارات المتعددة التي قمنا بها إلى ميدان الدراسة وغيرها من المجالات المشابهة لمجال البحث الخاص على الصعيد العمراني والاجتماعي . وكان ضروريا أن تلاحظ بعض السمات التي تميز مجالات المدينة الصحراوية خاصة التي تحمل الطابع الحديث بوصفة ثقافة جديدة على المجتمع الذي يمثل فيه ""القصر "" نواة المدينة الصحراوية فدخول النمط العمراني الحديث في إطار البرامج التنموية الحضرية من منطقة هو ما نبه الباحثين من خلال دخول هذه الثقافة العمرانية الجديدة إلى المنطقة وملاحظة السمات التي تميزها عن مدن الشمال وتميزها عن العمران الموجود بالمنطقة في حد ذاته .

كما كانت الملاحظة ضرورية خلال مرحلة تحديد إطار العينة سواء فيما يتعلق بتوزيع مجموعات السكن بمجال الدراسة أو توزيع وحدات العينة المختارة كما استخدمت الملاحظة أيضا أثناء ملئ الاستمارة لتوضيح إشكال الحياة الاجتماعية بالمساكن الحديثة والمحيط في حد ذاته وما هي المشاكل التي يواجهها المجتمع الحضري الصحراوي والتي تعرقل البرامج التنموية به .

2-2-2- المقابلة :

تعد المقابلة من أهم وسائل جمع البيانات في البحث السوسيولوجي، حيث يعرفها كل من "**جود** "و" **هات** " ***Good" et" Hatt***" على أنها عملية التفاعل الاجتماعي الذي يعني في جوهره أخذ وعطاء غير أنها عملية موجهة لتحقيق أغراض معينة " إلى جانب تعريف "**بينجهام**" على أنها المحادثة الحادة والموجهة نحو هدف معين وليس مجرد الرغبة في المحادثة ذاتها .

أ- المقابلة الحرة :

إذ أمكن منذ البداية القيام بمقابلة مسؤولي البلدية والمختصين في الجوانب العمرانية والتخطيطية على مستوى المنطقة كالمصلحة التقنية لبلدية النزلة والبلديات المجاورة. وذلك بجمع المعلومات عن سياسة التخطيط والتعمير بالمنطقة وتم تعزيز ذلك بما أدى به المبحوثين فيما يتعلق بأهم المشكلات الحضرية بمجتمع الدراسة .

كما أمدتنا البلدية بمعلومات وخرائط ومخططات خاصة بالمجال الدراسي وتحديد الموقع الإداري والجغرافي وأهم المرافق الموجودة بالحي لأخذ نظرة مسبقة عن وضعية الحي.

ب- المقابلات المقننة :

هناك جوانب من حياة المجتمع لا يمكن الاطلاع عليها واستقصاؤها دون إجراء المقابلة ووسيلتها، حيث لا تكفي الملاحظة وحدها لمعرفة الجوانب العمرانية والاقتصادية والسكانية دون حصر لهذه الجوانب كأسئلة يجيب عليها المبحوث للوصول إلى معرفة ما يهدف له الباحث.

وخلال مقابلة المبحوثين ورغم ضعف مستواهم التعليمي إلا أنهم أجابوا على أسئلة الاستمارة إلى جانب ما يقوم به الباحث من تبسيطات وقد يواجه الباحث صعوبات عند المقابلة خاصة إذا كان الأفراد المعنيين ذوو مستوى تعليمي ضعيف يلجأ إلى تبسيط الأسئلة إلى الحد الممكن للفهم لإعطاء الاجابة الواضحة والوافية .

وقد قام المبحوثين المعنيين الاجابة على كل الأسئلة دون تردد خاصة فيما يتعلق بالمشكلات التي تواجه استقرار حياتهم الاجتماعية بالمجتمع الحضري موضع البحث والدراسة وقد تمت هذه المقابلات بحضور الأفراد المبحوثين .

وبالنسبة ولوقت اجراء هذه المقابلة فقد تمت في فترات الصباح بين الساعة التاسعة والثانية عشرة صباحا وهذا مراعاة لواجبات الأسر المنزلية أما الفترة المسائية ابتداء من الثانية إلى السادسة مساء فأغلب الرجال يعودون إلى منازلهم وقت الظهر لتناول طعام الغذاء، كانت مقابلات الرجال التي أجريتها معهم أغلبها في المساء. وكل مقابلة كانت تدوم من 15 إلى 20 دقيقة.

2-2-3- تطبيق الاستمارة :

تعد الاستمارة وسيلة هامة لجمع البيانات بمشكلة البحث الميداني المستمد من العينة فهي وعاء يضم مجموعة من الأسئلة بهدف الحصول على معلومات تدور حول موضوع أو موقف أو مشكلة معينة توجه هذه الأسئلة إلى المبحوثين بغرض جمع أكبر عدد من المعلومات الضرورية وفقا لفروض الدراسة وهي أداة لتحقيق أهداف الدراسة .

وبعد استطلاع الميدان والمعاينة وتحديد العينة جاءت مرحلة جمع البيانات عن طريق مقابلة أفراد العينة، وهذا من خلال الاتصال بهم في مجال إقامتهم ومقابلتهم بغرض الإجابة على الأسئلة الواردة في استمارة البحث .

ولقد حرص الباحثان على أن تصاغ الأسئلة بحيث تتناول جميع الجوانب التي لا يمكن معرفتها عن طريق الملاحظة وتخدم موضوع البحث ، وأن تكون هذه الأسئلة مصاغة بأسلوب بسيط وواضح يراعي فيه المستوى الثقافي والتعليمي للمبحوثين كما لجأ الباحثان إلى الحديث بالعامية خاصة لمن هم كبار السن لوصول الفكرة إلى المبحوث ومساعدته على الإجابة وهذا ما يجعل طريقة الاتصال سهلة بين الباحث والمبحوث طيلة البحث الميداني الذي استغرق أسابيع .

وأغلب الاستمارات ملئت بالمساكن إلى جانب البعض منها ملئ بالخارج خاصة فيما يخص الرجال .

ومكنتنا الاستمارة من الكشف عن البيانات ذات العلاقة المباشرة لأهداف البحث وفروضه ، ومنها بالخصوص تلك البيانات التي لا يمكن معرفتها إلا عن طريق أسئلة الدراسة عموما ومؤشرات فروضها خصوصا .

وتمثلت أسئلة الاستمارة في أسئلة مغلقة وأخرى مفتوحة أين يعبر المبحوثين عن آرائهم الخاصة في بعض الأسئلة أين خصص الباحثان جانب لهم للتعبير عن أهم المشاكل ورأيهم حول السكن بالعمارة وقد جاءت أسئلة الاستمارة واضحة وبسيطة الشكل مراعاة في ذلك المستوى التعليمي والوعي لدى أفراد العينة .

عند الانتهاء من الدراسة الاستطلاعية، تم بناء الاستمارة في صورتها النهائية لتقدير ملاءمة أسئلتها لميدان الدراسة وموضوعها وتقدير مختلف الظروف التي تواجه سير العملية في مرحلتها الميدانية، وفي هذا الإطار قام الباحثان بإجراء اختبار الاستمارة على المجموعات السكنية لمجال الدراسة وذلك حسب حجم سكانه. وكان على الباحثان مراعاة الزمن الذي تستغرقه كل استمارة نظرا لأنه في بعض الأحيان يضطر الباحثان إلى توضيح وشرح الأسئلة ولقد تركت محورا للمبحوثين للتعبير عن آرائهم واتجاهاتهم ودورهم ورغبتهم في الاستقرار أو عدمه مع التركيز على الأبعاد الحضرية والثقافية للمجال، وبناء على هذا ومن ملاحظات التي قاما بها الباحثان خلصت إلى تحديد أسئلة الاستمارة التي تضمنت ستة محاور موزعة على 53 سؤال.

3- مجالات الدراسة:

3-1- المجال المكاني

لقد تمت الدراسة الميدانية بحي الامير عبد القادر ببلدية الرباح ولاية الوادي.

3-2-المجال الزمني

تمت الدراسة بحي الامير عبد القادر ببلدية الرباح بولاية الوادي لمدة أسبوع ابتداء من 2017/04/15م

3-3- المجال البشري

يشتمل مجتمع البحث على 186مسكن وكانت العينة التي تم استخدامها في الدراسة هي 62 أي ما يعادل 33% من مجتمع البحث الكلي.

4.عينة الدراسة

إن العينة التي استخدمنها في البحث هي العينة القصدية التي عرفها (أحمد عباد)هي ان الباحث إجراء دراسته على فئة معينة دون سواها وذلك لمعطيات علمية كاعتقاده بأن هذه الفئة هي الفئة التي تمثل تمثيلا جيدا وحينها يكفيه اختبار عينة بشكل قصدي لإجراء الدراسة عليها.

إن العينة تعني دراسة مجموعة مختارة من الناس من بين أفراد كل المجتمع دون تغيير خصائص المجتمع أي اختيار جزء من الكل يعبر عن الكل ويعكس خصائصه لاستحالة دراسة المجتمع كله ، وقد يتمثل أفراد العينة سكان المجتمع موضوع الدراسة وفي مقابل العينة هناك المسح الشامل [1]

وترتبط العينة بمجال البحث الميداني العمراني والاجتماعي ومجال البحث في هذه الدراسة هو الحي الامير عبد القادر المنطقة التي تحتوي على البناءات المختلفة ومنها البناء الجماعي موضوع الدراسة بوصفه تجمع حضري وكان نتيجة مخططات التنمية الحضرية بالمنطقة فهو مجتمع يجمع بين البيئة العمرانية الحديثة والبيئة الاجتماعية للمجتمع الصحراوي، وبالتالي فهو يقدم أفضل تفسير للإشكالية المطروحة ويستجيب للأهداف المصاغة والمحددة ومن أجل تحديد مجتمع البحث كان من الضروري الاستعانة بنتائج الإحصاء الرابع للسكن والسكان الذي يبين وضعية الحي من حيث عدد السكان والمباني السكنية وذلك بمطابقتها الحالات المختارة بالطريقة التالية :

العدد الاجمالي يبلغ 186 مسكن قد تم وضع قائمة متسلسلة مرقمة من 1 إلى 186 ونسبة اختيار 33 % ثم تحديد حجم العينة المتحصل عليه هو 62 حالة موزعة بطريقة عشوائية على المجموعات السكنية وهذا بعد تحديد الاختيار.

[1]– محمد سعيد فرح : لماذا وكيف تكتب بحث اجتماعيا . أستاذ علم الاجتماع كلية الآداب الإسكندرية ص 116

خلاصـــــــة:

من خلال ما سبق حاولنا جاهدين أن نوضح أهم الخطوات المنهجية التي تم استخدامها في الدراسة والتعرف على أهم الأدوات المنهجية التي استخدمت في جمع البيانات وتحليلها، أيضا تعرضنا إلى مجالات الدراسة المكانية والزمانية والبشرية ومدى ملائمة المنهج المتبع لموضوع الدراسة، ولقد كانت هذه الأدوات سندا منهجيا ساعدت في سير معالجة الموضوع بطريقة سلسة.

الفصل السابع

عرض النتائج ومناقشتها

المحور الأول : البيانات الشخصية.

المحور الثاني : خصائص المسكن واستعمالاته.

المحور الثالث : العلاقات الجوارية والمجالية .

المحور الرابع : المرافق وخدمات التعليم والصحة والنقل .

تمهيد:

نحاول في هذا الفصل عرض وتحليل ومناقشة نتائج دراستنا المتعلقة بمشكلات التنمية الحضرية بالمدينة الصحراوية بحي الامير عبد القادر ببلدية الرباح ولاية الوادي من خلال تطبيق أداة الاستمارة لاستخراج المعطيات الأزمة من أجلال تحقق من صدق الفرضيات.

ولهذا اعتمدنا في هذا الفصل على تكمييم البيانات وحسابات النسب المئوية وتفسير وتحليل ومناقشة الواقع لتحقيق مسعانا.

المحور الأول : البيانات الشخصية

1- الجنـــــــــس

2- الســــــــــن

3- المستوى التعليمي

4- مكان الميـــــلاد

5- الحالة المدنيــة

6- عدد أفراد الأسرة

7- الحالة المهنيــة

8- نوع العمل.

جدول رقم 01: يبين توزيع أفراد العينة حسب الجنس :

الجنس	التكرار	النسبة %
الإناث	35	%56,45
الذكور	27	%43,54
المجموع	62	%100

إن من شروط العينة التي اعتمدتها عند تحديد مجتمع البحث هي أن تكون وحدة العينة تمثل صاحب المسكن والمسؤول عنه أو النائب عليه كالزوجة أو أفراد آخرين كالابن .

وتوضح لنا النسب من خلال الجدول أعلاه توزيع أفراد العينة حسب الجنس ونلاحظ أن نسبة الإناث هي الأعلى مستوى بالمنطقة من الأفراد المبحوثين ، وهذا راجع إلى تواجدهن بالمنزل أثناء عملية ملئ الاستمارة ، خاصة منهن ربات البيوت من أمهات وزوجات فهن يمثلن أزواجهن وعلى دراية بكل أوضاع المسكن وخارجه ، وتقدر نسبتهن بـ 56,45 % . أما نسبة الرجال فتقدر بـ 43,54 % وهم من أرباب المساكن ، وبما أن أغلبهم بطالين كما سنلاحظ في التحاليل القادمة يقضون معظم وقتهم بمحيطهم السكني وأحيانا بالمنزل .

جدول رقم 02: يبين توزيع أفراد العينة حسب العمر :

السن	التكرار	النسبة %
30 – 24	6	%09,67
37 – 31	12	%19,35
44 – 38	19	%30,64
51 – 45	07	%11,29
58 – 52	8	%12,90
59 فما فوق	10	%16,12
المجموع	62	% 100

يمثل عامل السن أحد أهم الخصائص الديموغرافية التي يقاس بها مركز ودور الإنسان في حياته الاجتماعية والاقتصادية ومؤشر على وضع المجتمع على المستوى الصحي والمعيشي .

وبالنسبة لعينة البحث فإن أفرادها من البالغين والراشدين والمسؤولين اجتماعيا عن غيرهم من المقيمين معهم، وهو الوضع الذي يبين لنا دورهم كأرباب في الحياة الأسرية وفي علاقتهم بالمجتمع الكلي، فهم بأدوارهم ومراكزهم يشكلون المستويات الثقافية للمجتمع .

ومن خلال الجدول يتضح أن معظم أفراد العينة تنحصر نسبتهم ما بين 31- 44 بنسبة 50 % من مجموع العينة لتليها الفئة مابين 45-58 بنسبة 24,19 % من مجموع أفراد العينة ، ثم الفئة الثالثة من 59 فما فوق بنسبة 16,12 % من مجموع أفراد العينة ، وهذه المجموعات تمثل بتفاعلها مع المحيط الذي تعيش فيه خاصة على الصعيد الاجتماعي والثقافي في نطاق العائلات والأسر .

جدول رقم 03: يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي :

الحالة التعليمية	التكرار	النسبة %
- لا يقرأ أو لا يكتب	12	19.35%
- ابتدائي	5	8.06 %
- متوسط	24	38.70 %
- ثانوي	16	25.80%
- جامعي	5	8.06%
المجموع	62	100%

إن المستوى التعليمي يعتبر أحد المؤشرات عن تحضر مجتمع ما ، كما أنه أحد المؤشرات الهامة في تحديد خصائص أي مجتمع ، فهو يحدد علاقة الأفراد بالوضع السائد ، وتعتبر ظاهرة الأمية من الظواهر التي تعرقل نمو وتطور المجتمعات وتؤثر على دور الأفراد بالمجتمع ، وقد كانت أعلى نسبة على الاطلاق بالمنطقة من هم ذوو مستوى متوسط وثانوي والمقدرة بـ 19,35% وهذا ما يدل على ضعف المستوى التعليمي لأفراد العينة ، ويبقى أنه فئة الذين مستواهم من المتوسط والثانوي كانوا من أهم المبحوثين المهتمين بمحتويات الاستمارة وفيهم ما يندرج من خلالها هم ذوو مستوى جامعي وحاصلين على شهادات عليا يعبرون عن المشاركة الاجتماعية والثقافية بالمنطقة كما يشجعون على تنمية مجتمعهم .

إلا أن هذا يدل على المستوى التعليمي الضعيف لأفراد العينة وانتشار ظاهرة الأمية بهذا المجتمع تقف كأحد معوقات التنمية الحضرية إلى جانب فشل برامج التنمية في خلق مؤسسات تشجع على التعليم وتحقيق درجة من الوعي بتقبل مشاريعها وهذا ما سنراه في التحاليل الآتية .

كما أن تدني المستويات التعليمية يبين لنا مدى تجاوبهم ومحاكاتهم لمشاكلهم والتعبير عليها من خلال مطالبهم وكيفية تقديمها وعرضها على المسؤولين على مستوى البلدية وغيرها من المؤسسات في مجال العمران والتهيئة .

جدول رقم 04: يبين توزيع أفراد العينة حسب مكان الميلاد :

مكان الميلاد	التكرار	النسبة %
ريف	45	% 72,58
حضر	17	% 27,41
المجموع	62	% 100

إن معرفة مكان الميلاد له أهميته في معرفة طبيعة وخصائص الفرد الذي ينتمي إليهن ويلاحظ بأن أغلب أفراد العينة مولودون بالريف وتقدر نسبتهم بـ 72,58 % وهم الذين نشأوا بتجمعات ريفية قريبة من المنطقة وهذا يعكس سماتهم الاجتماعية والثقافية وأغلبهم كانوا يقطنون ببلدية الرباح بحي " الأمير عبد القادر " الذي يحتوي على بناءات فردية وهذا ما سيترجمه لنا مدى تفاعلهم مع المجال وهل أثر الجانب العمراني على سلوكياتهم وحياتهم الاجتماعية .

في حين نجد نسبة 24,19 % من أفراد العينة وهم الذين وفدوا من المناطق الحضرية من خارج الولاية والتي دفعتهم الظروف للبحث عن العمل أو السكن .

إن اختلاف أصول ومكان ميلاد أفراد العينة سيعكس لنا طبيعة العلاقات الجوارية خاصة وأن المجتمع الصحراوي ألف أن تكون المنطقة التي يقطنونها من نفس الأصل إن لم نقل من نفس القبيلة، فبوجود المجتمع الحضري لم تبق العروشية والقبلية في استعمال المجال.

جدول رقم 05: يبين توزيع أفراد العينة حسب الحالة المدنية :

الحالة المدنية	التكرار	النسبة %
– أعزب	11	% 17,74
– متزوج	45	% 72,58
– مطلق	4	% 6,45
– أرمل	2	%3,22
المجموع	62	% 100

إن معرفة الحالة المدنية لأفراد العينة يساعدنا على معرفة نوعية الأسر المتواجدة بالحي وخصائص الأسرة به .

ويلاحظ من خلال التوزيع فيما يخص الحالة المدنية لأفراد العينة أن نسبة المتزوجين هي أعلى نسبة إذ تقدر بـ 72,58 %، هذه الأخيرة تعكس لنا الظروف الاجتماعية لأفراد العينة ومدى تحملهم للمسؤولية بين أفراد الأسرة، كما تسمح لنا هذه الفئة بمعرفة أهم الجوانب والوظائف الأسرية ، وكيف تشرف على شؤون التوزيع والاستهلاك بصفتهم أرباب أسر إلى جانب ذلك بوضعهم وحدات العينة لهم مسؤوليات على المنزل والأولاد ويدلنا هذا على كيفية تعامل هذه الفئات مع المجال الحضري .

كما أن هذه الفئات تكشف لنا عن مدى التفاعل والتجانس الموجود بين الأسر في حد ذاتها ومع الجيران ومدى تحملها المسؤولية تجاههم خاصة وأن كل رب أسرة يحاول أن يحقق لأفرادها المستوى المعيشي المقبول وأن يوفر لهم مصاريف الصحة والأكل والملبس والتعليم، فرب الأسرة كان الأب أم الأم أو الأخ تختلف درجة تحمل المسؤوليات بينهم فعدم عمل رب الأسرة يؤدي إلى حدوث خلل في التوزيع والاستهلاك داخل الأسرة ، وهذا يؤثر على الحالة النفسية والبيولوجية لأفراد الأسرة وعليه تشكل هذه الفئات المتزوجة محيطا اجتماعيا وثقافيا من خلال وظائفها ومسؤولياتها .

ونلاحظ أيضا من خلال الجدول بأن الحي تقل فيه نسبة المطلقين والأرامل إذ تقدر بـ 9,67 % وأغلب الوحدات الزواجية هي وحدات نووية في أغلبها تسكن مسكنا واحدا رغم كبر عدد أفرادها وهذا ما سنراه في التحاليل الآتية .

جدول رقم 06: يبين توزيع أفراد العينة حسب عدد أفراد الأسرة :

صورة العبارة	التكرار	النسبة %
1	1	% 1,61
2	4	% 6,45
3	8	% 12,90
4	8	% 12,90
5	8	% 12,90
6	6	% 9,67
7	9	% 14,51
8	5	% 8,06
9	5	% 8,06
10 فأكثر	8	% 12,90
المجموع	62	% 100

تشيع في الحضر ظاهرة الأسر النووية فالفرد يتزوج وينفصل عن أسرته ويكون أسرة زواجية خاصة، أما الممتدة فإن الأسرتين تتداخلان معا وتكونان أسرة واحدة .

والمعروف على الأسرة الجزائرية كبر حجم عدد أفرادها . وهذا ما ينطبق على المجتمع الصحراوي ؛ فما زالت الثقافة التقليدية في الإنجاب قائمة به وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول فلازالت هذه المجتمعات تسودها ثقافة الأسرة الكبيرة وارتفاع عدد الأبناء وهذا لا شك أن الأسرة تتأثر بذلك نظرا لما تتطلبه الحياة المعيشية خاصة وأنهم ذوو مستوى دخل ضعيف .

فالنسب من خلال الجدول توضح أن أفراد الأسرة الواحدة داخل المسكن يقدر بـ 7 أفراد وهي أكبر نسبة إذ تقدر بـ 14,51 %، تليها من 3 إلى 5 أفراد ، لتأتي بعدها الأسر ذات 10 أفراد فما فوق بنسبة 12,90 %وهذا يعكس لنا الوضعية الأسرية داخل المساكن خاصة وأنها شقق ضيقة ذات ثلاث غرف على الأقل وهذا ما سنراه في التحاليل اللاحقة.

وكما سبق ذكره تبقى هذه الأسر نووية رغم كبر حجمها وهي الإطار الذي يحدد تصرفات أفرادها كما أنها لازلت أسر على علاقة بالنسق القرابي من خلال تبادل الزيارات مع الأهل ، كما يطرح كبر حجم الأسر مشكل عدم استيعاب المسكن لمثل هذا العدد يؤدي إلى تزاحم داخل المسكن والذي بدوره يؤثر سلبا في أداء وظائفها وتوزيع مسؤولياتها ، ويدل على ضعف مستوى الأسرة الاجتماعي والثقافي والاقتصادي .

كما أن كبر حجم أفراد الأسرة يؤدي إلى عدم تحقيق جميع مستحقاتها خاصة وأنها أسر ذات مستوى معيشي ضعيف ودخل منخفض ، وهنا تطرح إحدى مشكلات التنمية الحضرية في كيفية توفير مسكن لائق يستوعب عدد الأفراد لتجنب مشكل التزاحم ، وأن توفر لكل فرد حصة من التعليم والنقل والصحة باعتبارهم أفراد فاعلين في المجتمع .

جدول رقم 07: يبين توزيع أفراد العينة حسب الحالة المهنية :

صورة العبارة	التكرار	النسبة %
– عامل	19	%30,64
– عاطل عن العمل	41	% 66,12
– متقاعد	2	% 3,22
المجموع	62	%100

إن الوضعية المهنية تعكس لنا الوضع المادي والمستوى المعيشي بالحي ، وتنتشر في مجتمع البحث ظاهرة البطالة والتي تقدر بـ 66,12 %، مما يؤثر على حياة الأسر داخل الحي ويدل على ضعف المستوى الاقتصادي للحي ، كما يؤثر على القدرة الإنتاجية لها ، فهي تعتبر أسر غير منتجة ، وانتشار مشكل البطالة يؤثر على مسار حياة الأفراد من خلال الإنفاق على جوانب الحياة المعيشية المختلفة .

أما عن فئة العاملين فتقدر بـ 30,64 % وهي نسبة ضعيفة مقارنة مع حجم المجتمع، وتبقى أغلب المهن التي يمارسونها ليست ذات دخل مرتفع خاصة العاملين بالأعمال الحرة التي لا تتطلب مستوى تعليمي لدى أفراد العينة ، وهذا ما سنراه في التحليل التالي .

أما عن الفئات المتقاعدة فنجدها تمثل كبار السن الذين أصبحوا غير قادرين عن ممارسة العمل والذي تقل نسبتهم إلى 3,22 %

من خلال ما سبق ذكره نرى بأن الحي يعاني من ضعف المستوى الاقتصادي ومستوى دخل الأسر بالحي مما يؤثر على حياتهم ، وتقف البطالة والمستوى التعليمي الضعيف أحد المعوقات لتنمية مجتمع البحث .

جدول رقم 08 : توزيع أفراد العينة العاملين حسب نوع العمل :

صورة العبارة	التكرار	النسبة %
– التعليم	4	% 21,05
– أعمال حرة	12	% 63,15
– تجارة	2	% 10,52
– البنك	1	% 5,26
المجموع	19	% 100

كما لاحظنا من خلال الجدول السابق أن أغلبية أفراد العينة من البطالين ، أي نسبة 30,64% وأغلبها نسبة أفراد العينة الذين يعتمدون على الأعمال الحرة بنسبة 63,15 % على مستوى المنطقة، وتتمثل في أعمال البناء أو الحراسة في شركات أو العمل كسائقي شاحنات خاصة وأن مثل هذه الأعمال لا تتطلب مستوى تعليمي أو خبرة مهنية خاصة وأن أغلب المبحوثين ذوي مستوى ضعيف.

أما من لهم مستوى تعليمي عالي فيشغلون مناصب التعليم بنسبة 21,05% إلى جانب من هم عاملين بالبنوك بنسبة 10,52 % .

فانتشار الأمية بالحي والبطالة تؤثر على مستواهم المعيشي وهذا ما يعكس المستوى الاجتماعي والاقتصادي الضعيف لأسر الحي الذي يعيق تحقيق رغباتهم وحاجاتهم الضرورية.

وتعتبر مثل هذه الظواهر عوائق تعاني منها المجتمعات الصحراوية، وعليه حتى يمكن كبرامج التنمية إنجاح مخططاتها وتحقيق أهدافها لابد من معالجة هذه العوائق والاهتمام بالجوانب الاجتماعية للمجتمع موضع البحث.

المحور الثاني : خصائص المسكن واستعمالاته

1- صفة الإقامة بالمسكن .

2- عدد غرف المسكن .

3- تخصيص غرف المسكن .

4- التعديلات الموجودة بالمسكن .

5- نوع هذه التعديلات .

6- التجهيزات والخدمات التي يتوفر عليها المسكن .

7- هل يقيم أفراد آخرين بالمسكن .

جدول رقم 09: يوضح توزيع أفراد العينة حسب طبيعة ملكية المسكن :

صورة العبارة	التكرار	النسبة %
- ملك	37	% 59,67
- مستأجر	25	% 40,32
المجموع	62	% 100

يعتبر المسكن أحد الحاجات الأساسية بالنسبة للإنسان، فمنذ أن وجد وهو يبحث عما يأويه وكان ولا يزال هدفه هو الحصول على مسكن لائق وملائم يحقق له الحياة الهادئة والراحة .

ومن خلال الجدول أعلاه فإن أغلبية المساكن بهذا الحي هي ذات ملكية خاصة لمن هم ذوو مستوى معيشي لهم القدرة على شراء المسكن، فامتلاك المسكن يجعل الفرد بأن له الحرية الكاملة التصرف فيه، في حين نجد أفراد العينة الذين هم مستأجرين تقدر بـ 40,32 % .

وعليه فإن مستوى المعيشة الضعيف لدى أفراد الحي وانتشار البطالة واستئجار المساكن كلها تنعكس سلبا على حياة الأسر بالحي فمن الإنفاق على المستلزمات الضرورية إلى تسديد مستحقات الكراء .

جدول رقم 10: بوضح توزيع أفراد العينة حسب عدد غرف المساكن :

صورة العبارة	التكرار	النسبة %
2	27	% 43,54
3	35	% 56,45
المجموع	62	% 100

إن المجتمع المدروس هو مجتمع العمارة وحسب ملاحظاتي الميدانية وأثناء ملئ الاستمارة فإن أغلب العمارات التي بها شقق ذات 3 غرف وتقدر نسبتهم بـ 56,45 % وهي غرف ضيقة مقارنة مع حجم الأسرة، وخاصة وأن أغلب أفرادها يفوق 5 أفراد وهذا ما يؤكده الجدول رقم 06. هذا الوضع الذي جعل بعض المبحوثين يرفضون السكن بالعمارة وهذا ما سنراه بالتحاليل القادمة. فعدم مراعاة رغبة المستفيدين من المسكن وعدم مراعاة أيضا حجم الأسر يعد مشكلا من المشاكل التي تواجه تنفيذ المشاريع التنموية، وهذا يؤكد مؤشر الفرضية، فارتفاع عدد أفراد الأسرة الواحدة يشكل مشكل تزاحم المسكن هذا الأخير الذي يخلق معه مشاكل اجتماعية جمة، فأغلب هذه الأسر والعائلات تعيش حياة ضيق واختناق وعدم وجود الراحة.

وهذا ما يترجم عدم مراعاة رغبة المستفيدين لنموذج المسكن بالعمارة إذ تم نقلهم بصورة شكلية إلى هذه المساكن الحديثة، كما أن هذه المساكن لا تتناسب مع حجم الأسرة وتشكيلتها وأنماطها الثقافية والاجتماعية وسلوكياتها ونشاطاتها المتعددة .

جدول رقم 11: يوضح توزيع أفراد العينة حسب تخصص غرف المسكن :

صورة العبارة	نعم	النسبة %	لا	النسبة %	المجموع	النسبة %
– غرفة نوم	49	% 79,03	13	% 20,96	62	%100
– قاعة استقبال	51	% 82,25	11	%17,74	62	%100
– مطبخ	49	%79,03	13	%20,96	62	%100
– مرحاض	62	% 100	0	%0	62	%100
– حمام	62	% 100	0	%0	62	%100

إن المسكن الحضري يختلف عن المسكن الريفي في طريقة تخصيصه ثم إن طريقة التخصيص هذه تعبر عن ثقافة مستعملي هذه المساكن .

وحسب هندسة المسكن الحديث احتوائه دائما على الحمام والمرحاض وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول أعلاه، أما 79,03 % يخصصون غرف مساكنهم للنوم ومن ناحية أخرى نجد أفراد العينة يقومون باستخدام غرف لاستقبال الضيوف لكنها أيضا ذات استعمالين، فهناك من يستخدمها لنومهم خاصة الشقق ذات غرفتين، إلى جانب ذلك فضيق المسكن يؤدي إلى استعمال غرفة لوظائف شتى.

إلا أنه عدم توفر ثقافة حضرية في استعمال المسكن وما يلبي حاجات الأسرة العصرية يرجع إلى عدم اهتمام مجتمع البحث بهذه الجوانب إلى جانب ظروفها السكنية المتمثلة في قلة الغرف وعدد أفراد الأسرة الكبير.

جدول رقم 12: يوضح توزيع أفراد العينة حسب القيام بتعديلات :

صورة العبارة	التكرار	النسبة %
– نعم	20	% 32,25
– لا	42	% 67,74
المجموع	62	% 100

إن اهتمامنا بموضوع إدخال التعديلات، هو من أجل معرفة مدى تأقلم السكان مع المسكن خاصة وأن البناء الجماعي ثقافة دخيلة على المجتمع الصحراوي، وما لاحظناه في

التحاليل السابقة أن أغلب الشقق هي ذات F2، F3 ، وأن عدد أفراد الأسرة يتجاوز 5 أفراد، فازدحام المسكن وعدم إحساس أفراد العينة بالراحة فيه جعل بعض المبحوثين يقومون بإدخال تعديلات، وقد تنوعت هذه التعديلات حسب الحاجة إليها وتقدر بـ 32,25 % ، إن إجراء التعديلات يعكس لنا محاولة الفرد خلق مجال سكني يتلاءم و تركيبته ويرغبه في الاستمرارية به، خاصة وأن السكن بالعمارة يختلف على السكن الفردي الذي ألفه المجتمع الصحراوي.

أما نسبة 67,42 % ممن لم يدخلوا التعديلات ويرجع ذلك لعدم القدرة على شراء مواد البناء من أجل زيادة الغرف، وهم يفضلون في تغيير وتعديل مساكنهم الرحيل منها، ومنهم ما يعتبرها ملائمة خاصة من لهم عدد أفراد أسرة قليل.

جدول رقم 13: يوضح توزيع أفراد العينة حسب نوع التعديلات :

صورة العبارة	التكرار	النسبة %
- إضافة غرفة	4	% 6,45
- أخرى	16	% 25,80
المجموع	20	%32,25

كما سبق ذكره أن من أفراد العينة من قاموا بإدخال تعديلات على مساكنهم وتمثلت في زيادة وإضافة غرفة محاولة منهم توسيع المسكن لاستيعاب عدد أفراد أسرهم الكبير، وتقدر نسبتهم بـ 6,45 %

أما التعديلات الأخرى والتي تقدر نسبتها بـ 25,80 % تمثلت في تعديل الحمام والمرحاض من خلال دمجهما مع بعض حتى يتسنى اتساع الغرف المجاورة، إلى جانب ذلك هناك من أعاد طلاء الشقة. وهناك بعض المساكن من قام ساكنيها بغلق الشرفة مبررين ذلك بالحرمة، هذه الفئة التي لازالت متمسكة بعاداتها وتقاليدها وسلوكياتها، وهذا ما يؤكد أيضا عدم مراعاة رغبتهم في نموذج المسكن ، فمجرد غلق الشرفة بحكم الحرمة هو للقيام بممارسة عمرانية من أجل الحفاظ على ممارسة اجتماعية يترجم مدى تمسكهم بما هو تقليدي محافظ. وهذه الشريحة ممن يفضلون السكن بالمسكن الفردي الحديث على اعتبار أن له نفس الفضاءات في المسكن التقليدي.

وعليه فعدم اهتمام ومراعاة الجوانب الاجتماعية وثقافة المجتمع الصحراوي في إعداد البرامج التنموية الحضرية يؤدي إلى عدم تحقيق أهدافها في هذه الجوانب وهذا يترجمه هذا الجدول، وما تذهب إليه فرضية البحث وإشكاليتها.

جدول رقم 14: يوضح توزيع أفراد العينة حسب توفر التجهيزات بمساكنهم :

صورة العبارة	نعم	النسبة %	لا	النسبة %	المجموع	النسبة %
تلفاز	57	% 91,53	5	% 8,06	62	% 100
هاتف	7	% 11,29	55	% 88,70	62	% 100
راديو	33	% 53,22	29	% 46,77	62	% 100
برابول	48	%77,41	14	% 22,58	62	% 100
غسالة	23	% 37,09	39	% 62,90	62	% 100
ثلاجة	58	% 93,45	4	% 6,45	62	% 100

إن المسكن لا يعد ملائما مالم تتوفر فيه شروط الحياة العصرية، فامتلاك التجهيزات ضرورة من ضروريات الحياة داخل المسكن، كما تعتبر هذه التجهيزات مؤشرا على المستوى الاقتصادي للأسر وعن مدى تماشيهم مع الحياة الحضرية وما تفرضه من خصائص وسلوكات.

ومشكل توفير التجهيزات من الأمور الهامة التي تشغل أرباب الأسر ونلاحظ من خلال الجدول أن أغلب أفراد العينة يوفرون لمساكنهم التجهيزات المنزلية الضرورية فنجد الثلاجة تأخذ أكبر نسبة وتقدر بـ 93,45 % وذلك لأهميتها في المحافظة على المواد الغذائية وعدم تلفها خاصة في فصل الصيف أين يكثر شراء المعلبات . أما نسبة 91,93 % وهي المنازل التي تتوفر على التلفزيون بوصفه الوسيلة الاعلامية والترفيهية من جهة خاصة بالنسبة للأطفال والنساء الذين يقضون معظم وقتهم بالمنزل إلى جانب اهتمام بعض الرجال بإتباع الأخبار والحصص الرياضية ، خاصة مع وجود " البرابول " والإطلاع على جميع مستجدات العالم ، هذا الأخير الذي تقدر نسبة توفره بـ 77,41 % إلى جانب الراديو بنسبة 53,22 % خاصة بالنسبة للمسنين الذين يحبذون استعمال هذا التجهيز.

أما الغسالة فلا نجدها متوفرة بالقدر الذي يتوفر به تلك التجهيزات، وكذلك بالنسبة للهاتف وإن وجد فإن الهواتف النقالة عوضت النقص في مجال الاتصال .

أما عدم توفر بعض المساكن على هذه التجهيزات يرجع إلى الظروف المادية التي تحول دون اقتنائها.

جدول رقم 15: يوضح توزيع أفراد العينة حسب توفر الخدمات بالمسكن :

صورة العبارة	نعم	النسبة %	لا	النسبة %	المجموع	النسبة %
- الماء	50	%80,64	12	% 19,35	62	% 100
- الكهرباء	57	% 91,93	5	% 8,06	62	% 100
- الغاز	0	0	0	0	0	0
- صرف صحي	62	%100	0	0	62	% 100

إن توفر الخدمات أمر ضروري في أي مسكن ويعتبر من أهم ما تهدف إليه وما تخطط له البرامج التنموية . فمادام السكن يعتبر حاجة أساسية للإنسان فهو ليس جدران فقط بل يجب أن يتوفر على الخدمات والشروط التي تجعله قابلا للإيواء من كهرباء وماء وغاز وصرف صحي خاصة وأن مجتمع الدراسة مجتمع حضري .

ويتضح لنا من خلال الجدول أن الماء والكهرباء والصرف الصحي التي تنظم التخلص من المياه غير الصالحة للشرب خدمات متوفرة بنسب إيجابية ، لكن تجدر الإشارة بالنسبة للكهرباء فهناك بعض المساكن قامت بجلبه من المنازل الفردية المحاذية للعمارة وتقدر نسبتهم بـ 19,35 % هذا إضافة إلى الماء فرغم توفره إلا أن أفراد العينة يقومون بجلبه عن طريق المضخات ، وهذا راجع إلى سوء التوزيع بين مناطق البلدية .

أما الصرف الصحي فأفراد العينة يجمعون على توفره بنسبة 100 %.

من جهة أخرى المشكل الواسع الذي يعاني منه الحي هو مشكل الغاز ، فبما أن الحي حضري كان على المسؤولين توفير غاز المدينة ، فاستعمال غاز القارورات بمنطقة حضرية ليس من مظاهر التحضر إلى جانب هذا تعاني المنطقة من نقص في غاز القارورات

خاصة في فصل الشتاء، وهذا ما تؤكده الفرضية في نقص بعض الخدمات كالغاز والماء والكهرباء ، وهذه بعض المشكلات التنموية بالمنطقة .

جدول رقم 16 : توزيع أفراد العينة حسب إقامة أفراد آخرون بالمسكن :

صورة العبارة	التكرار	النسبة %
- يقيمون	11	% 17,74
- لا يقيمون	51	% 82,25
المجموع	62	% 100

إن المجتمع الصحراوي مجتمع تمثل فيه العائلة الخلية الأساسية للمجتمع، كما أنه مجتمع تسود فيه العلاقات القرابية وحب الشمل، لكن مع تعرض هذا الأخير إلى التغير من خلال المشاريع التنموية والأنماط الحديثة للسكن، إن لم نقل زالت نقول أن نمط العمران أثر على العلاقات الاجتماعية .

وكما لاحظنا خلال التوزيع رقم 06 أن أغلب الأسر هي ذات عدد أفراد يفوق 5 أفراد إلى جانب هذا جل المساكن تحتوي على غرفتين إلى ثلاث غرف حتى أنها ليست قادرة على لم جميع شمل الأسرة مما أفرز عنه مشكل التزاحم داخل المسكن وحالة الضيق والاختناق التي تعيشها الأسر، من هذا كله ومن خلال الجدول أعلاه يتضح أن أغلب مساكن أفراد العينة لا يقيم بها إلا أسرة واحدة وتقدر نسبتهم بـ 82,25 % وهذا ما يدل على عدم قدرة المسكن استيعاب أفراد آخرين .

لكن من جهة رغم ضيق المسكن هناك من المبحوثين من يقيم معهم أفراد آخرين وتقدر نسبتهم بـ 17,74 % فرغم الاستقلالية التي يحتمها ضيق المسكن بالعمارة إلا أنهم لا يزالون محتفظين بشكل العائلة القديم، وهذا ما تذهب إليه مؤشرات الفرضية .

إن تمسك المجتمع الصحراوي بعدد أفراد الأسر الكبير وإقامة أفراد آخرين يترجم عدم تحقيق مشاريع التنمية الحضرية لأهدافها في هذه الجوانب .

جدول رقم 17: يوضح توزيع أفراد العينة حسب علاقاتهم بالمقيمين معهم :

صورة العبارة	التكرار	النسبة %
أقارب الزوج	9	% 81,81
أقارب الزوجة	2	% 18,18
المجموع	11	% 100

كما سبق ذكره لا زالت فئة من المبحوثين يقيم معها أفراد آخرين وتقدر نسبتهم بـ 17,74%، ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة المقيمين هي من أقارب الزوج وتقدر بـ 81,81% وهذا ما تجري عليه العادة في هذا المجتمع وهو استمرارية الأسرة الممتدة، فالابن لا يستقل عن والديه وحسب مساءلتنا فهؤلاء الأفراد يمثلون أب الزوج وأمه، أو أخ الزوج. أما من ناحية الزوجة فنجد أمها، وهذا ما يوحي بالتواصل الاجتماعي بين هذه الفئات.

إن ما جاءت به التنمية الحضرية من مشاريع من أجل النهوض بالمجتمع الصحراوي تبقى هناك بعض الرواسب المتعلقة بالجوانب الثقافية للمجتمع، وهذا ما يتبين في التحليل بوجود أفراد آخرين من أصهار يسكنون مع الأسرة في مسكن واحد وهذا ما تذهب إليه مؤشرات الفرضية، وهنا نجد بأن المسؤولين عن وضع وتسطير البرامج التنموية عدم مراعاتهم تنمية الجوانب الثقافية والاجتماعية لتتماشى مع الجوانب المادية المتغيرة من خلال استعمال المجال كثقافة جديدة. فرغم ما تحققه التنمية الحضرية من منجزات في مجال العمران يبقى مشكل الخلفية الاجتماعية والثقافية لسكان هذا المجتمع.

المحور الثالث : العلاقات الجوارية والمجالية .

1- صلة الجيران .

2- نوع صلة الجيران .

3- تأمين المسكن .

4- هل يقيم بالمنطقة أفراد من أقاربك .

5- هل يقيم بالمناطق الأخرى أفراد من أقاربك .

6- ماهي المؤسسات التي يتردد عليها .

جدول رقم 18: يوضح توزيع أفراد العينة حسب صلتهم بجيرانهم :

صورة العبارة	التكرار	النسبة %
- أهل وأقارب	1	% 1.61
- أصدقاء	19	30.64%
- لا صلة بهم	42	% 67,74
المجموع	62	%100

إن المجتمع الحضري مجتمع تسود فيه العلاقات الثانوية، فالتعامل يتم على أساس المصلحة، إلى جانب هذا كل أسرة همها الوحيد هو قضاء مصلحتها الخاصة دون اللجوء إلى الآخرين.

ومن خلال محاولتنا معرفة الصلة التي تربط الجيران في المجتمع الحضري الصحراوي موضع الدراسة نلاحظ من خلال التوزيع أعلاه أنه لا توجد علاقة بين الجيران وتقدر نسبتهم بـ 67,74 % وهذا راجع للبعد الاجتماعي ووجود قاطنين ليسوا من المنطقة، لذا يوجد تحفظ في إقامة العلاقات.

أما من تجمعهم أواصر الصداقة يتبادلون الزيارات والتحيات فحسبهم" الجار قبل الدار" فهم يرون في جيرانهم أصدقاء يتعاونون في ما إذا كانت الحاجة إلى ذلك.

نستنتج بأنه لم تبق بهذا المجتمع إقامة الأقارب جنبا إلى جنب وهذا ما تعرضه البرامج التنموية. لكن هذا لا يمنع من وجود أقارب بالمنطقة إن لم يكونوا جيرانا إلا أنهم يقطنون نفس المنطقة.

جدول رقم 19: توزيع أفراد العينة حسب نوع العلاقة مع جيرانهم :

صورة العبارة	التكرار	النسبة %
حسنة	24	% 38,70
عادية	22	%35,48
جيدة	14	%22,58
سيئة	2	%3,22
المجموع	62	% 100

إن طبيعة العلاقة في المجتمع الصحراوي مجملها علاقات أسسها بساطة المجتمع وتمسكهم بالتقاليد. لكن وكما لاحظنا في التحليل السابق فإن أغلب المبحوثين لا تربطهم علاقات بجيرانهم إذ نجدها خلال الجدول أعلاه رغم ذلك فعلاقاتهم حسنة بنسبة 38,70 %وهذا ما يعكس احتفاظهم بالقيم القديمة التي تحبذ الجار وعلاقات عادية تمثلت بنسبة 35,48% فرغم كون العائلات القاطنة ليست ذات قرابة إلا أنها تتعامل مع بعضها وقت الحاجة ويبقى معنى "الجار" كما هو في المجتمع الصحراوي.

أما نسبة 28,58% لمن يصفونها بالجيدة وهي لوجود صداقة بينهم يتبادلون التحيات والزيارات .فهي علاقات نشأت بين الأفراد لوجودهم جنبا إلى جنب بالإقامة، وعليه تبقى علاقات الجيرة بالحي حسنة لا توجد صراعات بين الأفراد لوجود التفاهم، وعدم وجود المشاكل بين الجيران، فكل يهتم بمشاكله الخاصة .

جدول رقم 20: يبين توزيع أفراد العينة حسب تأمين الجيران على مساكنهم وقت غيابهم:

صورة العبارة	التكرار	النسبة %
– نعم	41	% 66,12
– لا	21	% 33,87
المجموع	62	% 100

إن المجتمع الحضري يجعل كل فرد مسؤول عن نفسه وعلى مسكنه، فكل فرد يسعى إلى تحقيق أهدافه والمحافظة على بقائه وحل مشاكله بنفسه .

وكما سبق ذكره رغم أن الجيران ليس لهم صلة ببعضهم إلا أنه من خلال التعامل لازالت بعض السلوكات التقليدية، فالتأمين على المسكن بطريقة تقليدية آني يتم الجار توصية جاره على مسكنه أثناء غيابه وكان الجار فرد من العائلة .

ومن خلال التوزيع أعلاه رغم كون المجتمع موضع الدراسة حضري نجد أفراده تقليديين في سلوكاتهم، إذ نلاحظ الذين يؤمنون جيرانهم على مساكنهم أثناء غيابهم تقدر بـ 66,12 % وهذا يدل على نوع من التواصل على علاقات الجيرة .

فالعقلية التقليدية لازالت آثارها ورواسبها من خلال سلوكات الأفراد، إن طريقة التأمين هذه لا تقوم في المجتمعات الحضرية، إذ نجد بعض الأفراد والذين تقدر نسبتهم بـ 33,87 % ممن لا يؤمنون مساكنهم .

إذا من خلال ما تسعى عليه التنمية الحضرية من تحقيقه تبقى بعض الرواسب الاجتماعية مستعصية التغيير نظرا لإغفال مثل هذه الجوانب في البرامج التنموية وهذا ما جاء في الإشكالية وفرضية البحث.

جدول رقم 21: توزيع أفراد العينة حسب تواجد أفراد من الأقارب بالمنطقة :

صورة العبارة	التكرار	النسبة %
نعم	20	% 32,25
لا	42	% 67,74
المجموع	62	% 100

إن المجتمع الصحراوي معروف بأنه أغلب الذين يقطنون منطقة يكونون من أصل واحد وتجمعهم القرابة، فقد تجد الجار منهم قريب للجار الآخر وهكذا، لكن مع التغيرات التي طرأت عليه نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أغلب المبحوثين ليس لديهم أقارب بالمنطقة وتقدر نسبتهم بـ 67,74 % فأغلبهم متواجدين بالمناطق الأخرى، وهنا نلاحظ بأنه لم يبقى المجتمع الصحراوي ذلك المجتمع القبلي خاصة وأن المجتمع المدروس مجتمع حضري، وهذا ما يعكس لنا مدى تأقلم السكان بالحي ومدى تفاعلهم فيما بينهم خاصة وأنهم ذوو مناطق مختلفة. وهذا ما يجعل تحفظ في إقامة العلاقات مع الجيران، وهذا لا يمنع من وجود الزيارات بين الأهل والأقارب.

أما نسبة 32,25 % ممن لهم أفراد أقارب بالمنطقة يتبادلون معهم الزيارات في أغلب الأوقات.

جدول رقم 22: يوضح توزيع أفراد العينة حسب وجود أفراد من الأقارب بالمناطق الأخرى:

صورة العبارة	التكرار	النسبة %
نعم	52	% 83,87
لا	10	% 16,12
المجموع	62	% 100

كما سبق ذكره فأفراد العينة ليست لديهم أقارب بالمنطقة وهذا ما يؤكده التحليل أعلاه فأغلب أقارب المبحوثين موجودون بالمناطق الأخرى وتقدر نسبتهم بـ 83,87 % وهذا ما يدل على أنه لم تبق العروشية أو القبلية تسود المجتمع الصحراوي، وهذا ما تذهب إليه مخططات التنمية الحضرية في خلق مجتمعات حضرية مثلها مثل المجتمعات الحضرية في الشمال. لكن هذا لا يمنع من وجود الزيارات بينهم خاصة وأن المجتمع الصحراوي تسود فيه علاقات القرابة، فالبعد الفيزيقي لا يمنع من ولا يؤدي إلى البعد الاجتماعي بين الأهل والأقارب، وهذا ما سنلاحظه في التحاليل اللاحقة أن أغلب أفراد العينة يقضون أوقات فراغهم في زيارة الأهل والأقارب .

جدول رقم 23: يوضح توزيع أفراد العينة حسب المنطقة التي يقتنون منها أغلب الأغراض:

صورة العبارة	التكرار	النسبة %
من ذات المنطقة	21	% 13,78
من منطقة أخرى	9	% 14,51
من مركز المدينة	32	% 15,61
المجموع	62	% 100

عن توفر الأسواق والمحلات وغيرها من الخدمات بالمجتمع تؤدي إلى استقرار الحياة الاجتماعية وهذا من خلال توفير متطلبات المعيشة للأفراد.

ومن خلال التوزيع أعلاه نلاحظ بأن أغلب الأفراد يقومون باقتناء أغراضهم من مركز المدينة وتقدر نسبتهم بـ51,61 %.

لأن المدينة تتوفر على كل الطلبات وبمختلف النوعيات عكس المنطقة التي لا تتوفر على أغلب الأغراض التي تحتاجها أسر الحي.

فعدم توفر ما يجعل المبحوثين مستقرين من ناحية متطلبات المعيشة يشكل مشكلا في استقرارهم، فلكي تكون المنطقة حضرية بخدماتها عليها أن تخدم الفرد قبل كل شيء، وعليه لابد من برامج التنمية، تسيطر الخدمات التي توفر حاجات الأفراد وما يحتاجون إليه من مرافق وغيرها تجعلهم مستقرين في حياتهم الاجتماعية.

أما نسبة 33,87 % ممن يقتنون أغراضهم من المنطقة أغلبها مواد غذائية بسيطة كالخبز والحليب.

جدول رقم 24: يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤسسات التي يترددون عليها :

صورة العبارة	التكرار	النسبة %
– البلدية	47	% 75,80
– المستشفى	13	% 20,96
– أخرى	2	% 3,22
المجموع	62	% 100

إن المؤسسات الموجودة بالمجتمع تمثل الهياكل التي يتوجه إليها الفرد وقت الحاجة إليها ، ونلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن البلدية هي المؤسسة التي يتوجه إليها أغلب المبحوثين إذ تقدر نسبتهم بـ 75,80 %، فهي المؤسسة التنظيمية للمجتمع .

وهناك بعض المبحوثين من لا يتوجه نهائيا إلى البلدية وله نظرة حيازية اتجاهها وتقدر نسبتهم بـ 24,08 % يتوجهون إلى مؤسسات أخرى كالبريد أو البنوك أو مؤسسات العمل أو المستشفى.

إن تعامل الفرد مع البلدية يجعله يشارك ويحاكي البلدية فيما تبرمجه للمجتمع فهي الوسيط بينه وما يحدث بالمجتمع ، كما أنها تعكس لنا مدى مشاركة المواطنين في شؤون مجتمعهم وأغلب من يتوجهون إليها هو من أجل استخراج الوثائق أو عرض مشاكله التي كثيرا ما تقابل بعدم الاهتمام كما جاء على لسان المبحوثين، وهذا ما يؤكده الواقع المعاش من مشكلات لازالت لحد الآن بدون معالجة.

إن هذه الوضعية تصنعها البلدية في حد ذاتها، فالمبحوثين يتوجهون إليها حسب الحاجة إليها وعدم المبالاة بمشاكلهم يؤثر على البرامج التنموية التي تبرمجها للمنطقة، والتي تقابل بالرفض نتيجة عدم اشتراك هذا المواطن الذي يعتبر الأساس لأي عمل تنموي لأنه في آخر الأمر هو هدف أي تغيير مقصود بالمجتمع، وهذا ماكان على برامج التنمية مراعاته أن يكون هناك اتصال دائم بين البلدية والسكان من أجل اكتساب الثقة ومن ثمة تحقيق ما تصبو إليه .

المحور الرابع : المرافق وخدمات التعليم والصحة والنقل .

1- الأطفال الذين يزاولون الدراسة .

2- المنطقة التي يتم بها التمدرس .

3- الأبناء الذين يتكونون .

4- المنطقة التي يتم بها التكوين .

5- المنطقة التي يتم فيها الكشف الطبي .

6- هل تتوفر الأدوية بصيدلية المنطقة .

7- وسائل النقل الأكثر استعمالا .

8- الوسائل المفضلة للتنقل .

9- وجود صعوبة في التنقل بالمنطقة .

10- هل توجد منطقة محددة للتنقل .

جدول رقم 25: يبين توزيع أفراد العينة حسب وجود أطفال لديهم يزاولون الدراسة :

صورة العبارة	التكرار	النسبة %
نعم	37	% 59,67
لا	25	% 40,32
المجموع	62	% 100

يلعب التعليم دورا هاما في عملية التنمية الحضرية فهو عملية انتقال التجارب الثقافية من جيل إلى آخر وإعداد الأطفال والشباب ليكونوا أعضاء في المجتمع .

ويتم التعليم في المجتمع الحضري من خلال المدرسة أين لعبت برامج التنمية الحضرية من تطوير هذه المنشآت وأصبحت جماعة المدرسة تتركب من عدد كبير من الأطفال لا

يسكنون جميعا بيتا واحدا ، ولكنها تشمل أفرادا من جيرة واسعة ، ففضلا عن أهداف المدرسة التعليمية فهي تقوم بدور وظيفي هام وتصبح وسيلة للتنظيمي الاجتماعي .

ونلاحظ من خلال الجدول أن نسبة المبحوثين الذين لديهم أطفال يزاولون الدراسة تقدر بـ 59,67 % يشجعونهم على اكتساب مهارات مهنية عالية من خلال الدراسة ومواكبة التطور وخلق جيل جديد متفتح على ما هو جديد ذو كفاءة ومهارة يساعد على رفع نسبة المتعلمين بالمجتمع والقضاء على الأمية المنتشرة بالمجتمع الصحراوي بين الأطفال الصغار الذين لم يتمكنوا من دخول المدرسة إذ تبلغ نسبة الأمية في سن عشر سنوات بالبلدية 29,5 % .أما الفئة التي ليست لها أبناء يزاولون الدراسة فهي الفئات التي توقف أبناؤها في مرحلة معينة يكملون دراستهم بمراكز التكوين ، وهناك من هم ماكثون بالمنزل .

إن هذا الوضع يعكس لنا مدى اهتمام الآباء رغم ضعف المستويات التعليمية لهم بتعليم أبنائهم ليكونوا مندمجين في مجتمعهم ، ويخدمون مجتمعهم من خلال مستوياتهم .

إذ نلاحظ بأن المدرسة وغيرها من الوحدات التعليمية تساهم في تنمية المجتمع من خلال تكوين إطارات وأجيال مستقبلية واعية والتخفيض من نسب الأمية بهذه المجتمعات .

جدول رقم 26: يوضح توزيع أفراد العينة حسب المنطقة التي يتم بها التمدرس :

صورة العبارة	التكرار	النسبة %
– المنطقة	27	% 36,98
– المدينة	6	% 8,21
– خارج المنطقة	4	% 5,47
المجموع	37	%50,67

يلعب التعليم دورا هاما في عملية التنمية الحضرية ، فالنهوض بالتعليم وازدهاره يتطلب إنشاء المباني التعليمية والمدارس ذات المظهر الحضري. وكما سبق ذكره فإن نسبة المبحوثين الذين لديهم أطفال يزاولون الدراسة تقدر بـ 50,67%، وحسب ملاحظاتي الاستطلاعية للمجال يتوفر على ابتدائية ومتوسطة فحسب ولا توجد به ثانوية ولا مركز تكوين. ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلب المتمدرسين يدرسون بالمنطقة خاصة وهم

في المراحل الابتدائية والمتوسطة ، وتقدر نسبتهم بـ 36,98 %، أما النسب الأخرى والمقدرة بـ 13,68 % فهم الأبناء الذين يزاولون الدراسة في المراحل الأخرى.

وهنا نلاحظ بأن الحي يعاني من نقص بعض الخدمات التعليمية : كالحضانة والثانوية والمراكز التكوينية التي تشجع على مواصلة الدراسة، وبعد هذه الخدمات مع المستوى الضعيف لمداخيل الأسر يجعلهم عاجزين عن مواصلة سنواتهم الدراسية، وهذه إحدى مشكلات التنمية بالمنطقة، وعلى مخططات التنمية والمسؤولين خلق الخدمات هذه لإنعاش الحياة الاجتماعية بالحي وفك الاكتظاظ في المؤسسات الأخرى المنتشرة عبر تراب البلدية ولما لا المدينة ككل.

جدول رقم 27: يوضح توزيع أفراد العينة حسب الأبناء الذين يتكونون بمراكز التكوين:

صورة العبارة	التكرار	النسبة %
نعم	13	% 20,96
لا	49	% 79,03
المجموع	62	% 100

من خلال الجدول نلاحظ أعلاه أن نسبة المبحوثين الذين لديهم أبناء يتكونون تقدر بـ 20,96 % بمراكز تكوينية لتحصيل شهادة تساعدهم على الاندماج في المجتمع المدني وتحقيق كفاءة وجعلهم منتجين، وهي فئات ممن تشجع أبنائهم الذين لم يتسنى لهم الحظ إكمال دراستهم، بتحصيل تكوين يؤهلهم لأن يكونوا فاعلين في المجتمع من خلال نشاطاتهم، عوض بقائهم كعالة على المجتمع.

ومن خلال هذا نلاحظ بأن المستوى التعليمي للحي ضعيف، فمن خلال التحاليل السابقة وجدنا أن أفراد العينة أغلبهم ذوي مستويات ضعيفة وكذلك الشأن بالنسبة لأبنائهم، وهذا ما يجعلهم فئات قليلة المشاركة في المجتمع الحضري وما يحدث به من تغيرات تنموية وهذا ما يجعل أغلب البرامج التنموية غير مرغوب بها بالمجتمع المدروس.

وعليه فإن التعليم والتنمية شيئان متلازمان، فالتعليم بحاجة إلى التنمية كما هي التنمية بحاجة إلى إطارات وفاعلين في المجتمع تتحقق من خلالهم أهدافها دون وجود أفراد غير واعين بما يحدث حولهم الأمر الذي يؤدي إلى إعاقتها لتحقيق أهدافها المجتمعية .

جدول رقم 28: يوضح توزيع أفراد العينة حسب المناطق التي يتم بها التكوين :

صورة العبارة	التكرار	النسبة %
– المنطقة	0	0
– المدينة	13	%100
– أخرى	0	0
المجموع	13	% 100

كما سبق ذكره في التحاليل السابقة ومن خلال ملاحظتنا المباشرة لمجال الدراسة يتوفر على ابتدائية ومتوسطة فقط، وعليه وحسب الجدول أن كل المبحوثين الذين لهم أبناء يتكونون بمراكز التكوين يتم ذلك على مستوى مركز المدينة لعدم توفر المنطقة عليه. وهذا ما يطرح مشكل اكتظاظ المركز، ويبقى من المباني التعليمية الهامة التي كان من واجب المسؤولين والمخططين برامج التنمية الحضرية إنجازه، فمثل هذه المرافق والخدمات تعتبر عنصرا أساسيا للبنية التنظيمية بالوسط الحضري.

لذا من الضروري توفير مثل هذه الفضاءات الاجتماعية لكل الفئات الاجتماعية حسب فئات العمر والجنس من ابتدائية، وثانوية، ومتوسطة ومراكز تكوينية وغيرها ما يجعل الأفراد مندمجين في مجتمعهم، الأمر الذي لا بد من برامج التنمية الحضرية مشاركة هذه الفئات التي تعبر عن الحياة الثقافية والاجتماعية بالحي وبدون هذه المرافق والتجهيزات الضرورية، فالمنطقة لا تقوم بوظيفتها الاقتصادية والثقافية، وعدم توفرها هو الأساس المتسبب في انتشار الأمية وغيرها من الظواهر الاجتماعية، التي تقف كعوائق أمام تحقيق التنمية لأهدافها. وهذا ما تهدف إليه هذه الدراسة وهو وجوب إعطاء الجوانب الثقافية والاجتماعية أهمية في التنمية الحضرية من أجل خلق ممارسة عمرانية وممارسة اجتماعية تشكلان إطار واحد مجتمع حضري وسكان حضريين.

جدول رقم 29: يبين توزيع أفراد العينة حسب المنطقة التي يتم بها الكشف الطبي :

صورة العبارة	التكرار	النسبة %
– المنطقة	28	% 45,16
– المدينة	34	% 54,83
– أخرى	0	0
المجموع	62	%100

تعتبر الخدمات الصحية والمستوى الصحي العالي من سمات المجتمع الحضري إذ نجد به المستشفيات ذات التخصصات كما نجد أطباء متخصصين .

ومن خلال ملاحظتي المباشرة لمجال الدراسة فإنه يحتوي على مستوصف واحد يفتقر إلى التجهيزات الصحية اللازمة، وما نلاحظه خلال الجدول أن أغلب أفراد العينة يقومون بالكشف الطبي على مستوى المدينة لتوفر الإمكانات ومختلف التخصصات في شتى الأمراض وتقدر نسبتهم بـ 54,83 %، في حين هناك من يكتفون بزيارة المستوصف الموجود بالمنطقة وتقدر نسبتهم بـ 45,16 %.

وعليه فإن نقص وافتقار الحي للخدمات الصحية اللازمة يعد مشكلا تعاني منه المنطقة والقاطنين بها، الأمر الذي جعل بعض سكان الحي لا يفضلون الاستقرار به لنقص أهم المرافق والخدمات ومنها الصحية، وهذا ما تذهب إليه مؤشرات الفرضية في نقص بعض المرافق والتجهيزات وهي ما أشرنا إليها في التحاليل الصحية منها والتعليمية، رغم أهميتها بالنسبة لأفراد المجتمع وإنعاش الحياة الاجتماعية بالمنطقة .

جدول رقم 30: يوضح توزيع أفراد العينة حسب توفر الأدوية في صيدلية المنطقة :

صورة العبارة	التكرار	النسبة %
نعم	57	% 91,93
لا	5	% 8,06
المجموع	62	% 100

كما سبق ذكره في التحاليل السابقة فإن أغلب أفراد العينة يقومون بالكشف الطبي على مستوى مركز المدينة، نظرا لضعف الخدمات الصحية بالوحدة الموجودة على مستوى المنطقة .

ومن خلال التوزيع أعلاه نلاحظ بأن أغلب الأدوية التي يحتاجها المبحوثون ، متوفرة بصيدلية المنطقة وتقدر نسبتهم بـ 91,93 %، هذا وإن دل إنما يدل على مدى رغبة المبحوثين التفاعل مع المجال، فلو توفرت به كل الخدمات والمرافق لانتعشت به الحياة الاجتماعية، وهذا يدل على ارتباطهم بالمنطقة، فمادام هناك أدوية بالصيدلية لما لا توفر برامج التنمية الحضرية الخدمات الصحية اللازمة المتخصصة بالمنطقة .

خاتمـــــة:

بعد الانتهاء من عرض وتقديم الجوانب النظرية و التطبيقية لموضوع دراستنا "**مشكلات التنمية الحضرية بالمدينة الصحراوية** نصل الآن إلى أن كل بحث ينطلق من إشكال يحتاج إلى الإجابة عنه و تشخيص موطن هذا المشكل وهذه الدراسة انطلقت من مشكلات التنمية الحضرية بالمدينة الصحراوية من خلال اختيار فرضيات البحث وتوجيهه وتحديد مساره الصحيح وإظهار الوسائل والأدوات اللازمة لجمع معطياته وتحديد منهجه الملائم له انطلاقا من طبيعته وخصائصه لذا حاولنا من خلال دراستنا الكشف عن أهم المشكلات التي تواجهها عملية التنمية الحضرية بالمدينة الصحراوية .

ومن خلال هذه الدراسة اتضح لنا جاليا مشاكل التنمية الحضرية موجودة بكثرة في المدن الصحراوية رغم أن ما لتنمية الحضرية دور في تطور المدينة وهو ما جعلنا نعتقد أن التنمية الحضرية شبه معدومة في المدن الصحراوية.

وفي الأخير نأمل أن تكون دراستنا قد ألمت بالموضوع من جميع نواحيه و قد أثرت البحث العلمي و نتمنى أن يكون هذا الموضوع بداية لدراسات أخرى في محل مشكلات التنمية الحضرية بالمدن الصحراوية لزملاء آخرين قد يقدمون الجديد المفيد .

وفقنا الله و إياكم ما فيه خير البلاد و العباد

قائمة المراجع

I – المراجع باللغة العربية.

II – المراجع باللغة الجنبية.

III – الرسائل الجامعية.

IV – الوثائق والتقارير.

V – المقابلات.

قائمـة المراجـع

I- المراجع باللغة العربية:

1- أحمد مصطفى خاطر : التنمية الاجتماعية . المعوقات الأساسية نماذج ممارسة المكتب الجامعي – الإسكندرية سنة 2002

2- إبراهيم عبد الهادي المليجي : التخطيط للتنمية . المكتب الجامعي الحديث– القاهرة. سنة 2005

3- إبراهيم عبد الهادي المليجي : العولمة و أثرها في التخطيط الاجتماعي . المكتب الحديث – القاهرة.

4- ابن خلدون : كتاب العبر و ديوان المبتدأ و الخبر في أيام العرب و العجم و البربر ط2 . بيروت سنة 1921.

5- أحمد مصطفى خاطر : تنمية المجتمعات المحلية – المكتب الجامعي الحديث – الإسكندرية .

6- السيد عبد العاطي السيد : علم الاجتماع الحضري – دار المعرفة الجامعية. الجزء الأول.

7- إيف بينوت : ماهية التنمية ، ترجمة سعيد أبو الحسن – بيروت سنة 1976.

8- حسن إبراهيم عيد : دراسات في التنمية و التخطيط الاجتماعي – الإسكندرية.

9- حسن علي حسن : المجتمع الريفي الحضري – المكتب الجامعي الحديث – القاهرة.

10- حسين أحمد : تاريخ ورقلة و وادي ريغ .

11- حسين عبد الحميد أحمد رشوان : التخطيط الحضري .مركز الإسكندرية للكتاب سنة 2005.

12- حسين عبد الحميد أحمد رشوان : المدينة . دراسة في علم الإجتماع – المكتب الجامعي الحديث – الإسكندرية سنة 1998.

13- حسين عبد الحميد أحمد رشوان : دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية. دراسة في علم الإجتماع الحضري، الإسكندرية

14- حسين عبد الحميد أحمد رشوان : علم الإجتماع الريفي – المكتب العربي الحديث سنة 2003.

15- سعد طه علم : كتاب التنمية و الدولة – دار طيبة للنشر و توزيع التجهيزات العلمية

16- سميرة كامل محمد : التنمية الإجتماعية ، مفهومات أساسية ، رؤية واقعية –الإسكندرية.

17- شبل بدران : التربية و المجتمع. رؤية نقدية في المفاهيم . القضايا والمشكلات الإسكندرية.

18- صلح مصطفى الفوال : تنمية المجتمعات الصحراوية – مكتبة القاهرة الحديثة ط1 سنة 1968 .

19- عامر رمضان أبو ضاوية : التنمية السياسية في البلد العربية و الخيار الجماهيري – بيروت – لبنان .

20- عبد الحميد الدليمي : السياسات الحضرية – منشورات جامعة منتوري – قسنطينة سنة 2004 .

21- عبد الحميد نجاح : منطقة ورقلة و ضواحيها من مقاومة الاحتلال إلى الاستقلال، من منشورات جمعية الوفاء للشهيد – تقرت سنة 1999 .

22- عبد الهادي الجوهري و آخرون : دراسات في التنمية الاجتماعية . مكتبة النهضة – جامعة القاهرة.

23- علي أحمد فؤاد : علم الاجتماع الريفي . المكتب العربي الحديث – الاسكندرية.

24- علي أحمد فؤاد : مشكلات المجتمع الريفي في العالم العربي – دار النهضة العربية – بيروت.

25- علي الحوث: أسس التنمية و التخطيط الإجتماعي. كلية العلوم الاجتماعية- طرابلس.

26- علي الكواري : نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة – مركز الدراسات الوحدة العربية.

27- علي سعيداني : بيروقراطية الدارة . الجزائر . الشركة الوطنية للنشر و التوزيع سنة 1981

28- فادية عمران الجولاتي : علم الاجتماع الحضري . مؤسسة شبان الجامعة. الاسكندرية سنة 1993

29- لوجلي صالح الزوي : علم الاجتماع الحضري – جامعة قازيوس ط1 سنة 2002.

30- ماجدة علم : موضوعات في علم الاجتماع الحضري – المكتب الحديث – القاهرة .

31- محمد الطاهر بلعمودي : تقرت عاصمة وادي ريغ .

32- محمد الطاهر عبد الجواد : بحث تاريخي حول أحياء بلدية تبسبست .

33- محمد العربي ولد خليفة : المهام الحضرية للجامعة و المدرسة الجزائرية . ديوان المطبوعات الجامعية سنة 1989

34- محمد سعيد فرح : لماذا و كيف نكتب بحثا اجتماعيا – كلية الداب – الاسكندرية.

35- محمد شفيق : البحث العلمي . الخطوات المنهجية لعداد البحوث الاجتماعية.

36- محمد شفيق : التنمية و المشكلات الاجتماعية – المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية.

37- محمد عبد الفتاح : التنمية الاجتماعية من منظور الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية جامعة الاسكندرية.

38- محمد عبد المولى : العالم الثالث و نمو التخلف . الدار العربية للكتاب سنة 1990.

39- محمد محمد قاسم : المدخل إلى مناهج البحث العلمي – دار المعرفة الجامعية – الاسكندرية.

40- مصطفى زايد : التنمية الاجتماعية و نظام التعليم الرسمي في الجزائر سنة 1980 – 1962 – ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر.

41- نبيل السمالوطي : علم الاجتماع و التنمية . دراسات في اجتماعيات العالم الثالث – الهيئة المصرية للكتاب، الاسكندرية سنة 1976.

42- نذير زريبي : البيئة العمرانية بين التخطيط و الواقع، البعاد التخطيطية والتحديات الاجتماعية –مجلة العلوم الانسانية – قسنطينة سنة 2000.

43- وفيق أشرف حسونة : معوقات التنمية في العالم الثالث . المؤسسة العربية للدراسات والنشر –بيروت– لبنان سنة 1981.

سنة 2003

44-علاء الدين جاسم البياني : البناء الاجتماعي و التغيير في المجتمع الريفي – دار التربية – بغداد 241

II- المراجع باللغة الفرنسية

1-Andree Michel : Sociologie de la famille P.AF 1972.

2- Janine Brémond : la famille en questions + profil dossier Paris.

3- Yves grafmeyer : Sociologie urbaine – université lumièr Lyon II Paris.

4- Source syndicat d'initiative de Biskra – le sahara Constantinois imprimerie Algérienne 1923 .

III - الرسائل الجامعية :

1- أحمامة عبد القادر : مدينة تقرت ، تغطية المجال الحضري و آفاق التوسع سنة 2025 شهادة مهندس دولة للتهيئة العمرانية سنة 2001 – 2000 .

2- زرواتي السعيد : مدينة تقرت ، تهيئة المجال الحضري و آفاق التوسع سنة 2020 مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في التهيئة العمرانية سنة 2000

3- شويشي زهية : مجتمع القصور ، دراسة في الخصائص الاجتماعية و العمرانية والثقافية لقصور مدينة تقرت – مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير – علم الاجتماع الحضري سنة 2005 .

IV- التقارير والمخططات :

1-وزارة التجهيز و التهيئة العمرانية: الجزائر غدا و وضعية التراب الوطني- الجزائر

2- وزارة التعليم الاصلي: المشروع التمهيدي للميثاق الوطني سنة 1976.

3- وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية: تقرير عام للمخطط الخماسي سنة 1984 - 1980

4- وزارة التخطيط : المخطط الخماسي الثاني سنة 1989- 1985 تقرير عام .

5- جبهة التحرير الوطني - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 26

6- المعايير التخطيطية لبناء المناطق الصحراوية – مكتب الدراسات العمرانية – تقرت.

7- الهيكلة الحضرية ONS – الديوان الوطني للحصاء collection سنة 1987.

8- مخطط شغل الراضي بني أسود . بلدية تبسبست سنة 2002 .

9 – المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير بدائرة تقرت سنة 1995.

10 -Pdeau المخطط التوجيهي للتعمير و العمران .التقرير التوجيهي لبلدية الرباح

11- مخطط شغل الراضي POS.

12 بلدية الرباح : تقرير حول بعض القضايا التي تعترض حركة التنمية بالبلدية. دائرة الرباح ولاية الوادي .

V - المقابلات:

1- المصلحة التقنية لبلدية الرباح.

2- مديرية التخطيط و التعمير

الملاحـــــق

مشكلات التنمية الحضرية بالمدينة الصحراوية

دراسة ميدانية بمدينة الرباح

استمارة البحث:

أولا :البيانات الشخصية:

1-الجنس ذكر( ) أنثى( )

2-السن.....سنة

3-المستوى التعليمي لا يقرأ ولا يكتب( ) ابتدائي( )

متوسط( ) ثانوي( ) جامعي( )

4-مكان الميلاد : ريف ( ) حضر ( )

5-الحالة المدنية : أعزب ( ) متزوج ( ) مطلق ( ) أرمل ( )

6-عدد أفراد الأسرة : ( ) شخص

7-الحالة المهنية : عاطل ( ) عامل ( ) متقاعد ( )

*في حالة نعم :يسأل ما نوع العمل الذي يمارسه؟ .....

ثانيا :خصائص المسكن واستعمالاته :

8-ما صيغة إقامتك بهذا المسكن ؟ مالك ( ) مستأجر ( )

9-كم عدد غرف مسكنك ؟ 2 ( ) 3( ) 4 ( ) أكثر ( )

10-هل أن مسكنك مخصص إلى : غرفة نوم ( ) قاعة استقبال ( ) مطبخ ( )
حمام ( ) مرحاض ( ) غير مخصص ( )

11-هل قمت بتعديلات في المسكن ؟ نعم ( ) لا ( )

12-في حالة نعم يسأل ما نوع التعديلات ؟ إضافة غرفة ( ) أخرى .....

13-هل يتوفر مسكنك على التجهيزات التالية ؟

-تلفاز ( ) -هاتف ( ) -راديو ( )

-برا بول ( ) -غسالة ( ) -ثلاجة ( )

14-هل يتوفر مسكنك على الخدمات التالية :

-ماء ( ) -كهرباء ( ) -غاز ( ) - صرف صحي ( )

15-كيف يتم الخلص من المياه الغير صالحة للاستعمال ؟

.....

16-هل يقيم بالمسكن أفراد آخرين غير أفراد أسرتك ؟

نعم ( ) لا ( )

17- في حالة نعم يسأل من هم ؟ .....

ثالثا :العلاقات الجوارية والمجالية :

18-ما صلتك بجيرانك ؟

-أهل ( ) -أقارب ( )

-أصدقاء ( ) -لا صلة بهم ( )

19-كيف تصف علاقتك بجيرانك على ؟ حسنة ( ) عادية ( )

جيدة ( ) سيئة ( )

20-هل تؤمن جيرانك على مسكنك أثناء غيابك ؟ نعم ( ) لا ( )

21-هل يقيم بالمنطقة أفراد من أقاربك ؟ نعم ( ) لا ( )

22-هل يقيم بالمناطق الأخرى أفراد من أقاربك ؟ نعم ( ) لا ( )

23-ما هي المنطقة التي تقتني منها أغلب أغراضك ؟

من ذات المنطقة نعم ( ) لا ( ) من منطقة أخرى ( ) من المدينة ( )

24-ما هي المؤسسات التي تترد عليها في المدينة ؟

البلدية ( ) المدينة ( ) أخرى ( )

25-هل لديك أطفال يزاولون الدراسة ؟ نعم ( ) لا ( )

26-يسأل في حالة نعم هل يتم ذلك على مستوى :

المنطقة ( ) المدينة ( ) خارج المدينة ( )

27-هل لديك أبناء يتكونون بمراكز التكوين ؟ نعم ( ) لا ( )

28-يسأل في حالة نعم هل يتم ذلك على مستوى :

المنطقة ( ) المدينة ( ) أخرى ( )

29-في حالة الكشف الطبي هل يتم ذلك على مستوى :

المنطقة ( ) المدينة ( ) أخرى ( )

30-هل تتوفر عادة الأدوية التي يحتاجها في صيدلية المنطقة ؟ نعم ( ) لا ( )

رابعا :خدمات النقل:

31-ما هي وسائل النقل الأكثر استعمالا لقضاء حاجتك ؟

سيارة خاصة ( ) حافلة ( ) دراجة ( ) أخرى ( )

32-ما هي الوسائل التي تفضلها للتنقل من المنطقة ؟

.....

33-هل توجد صعوبة في التنقل من المنطقة إلى المدينة ؟ نعم ( ) لا( )

34-هل يوجد بالحي منطقة محددة للتنقل ؟ نعم ( ) لا( )

خامسا :الجانب الاقتصادي:

35-ما هي مصادر الدخل الرئيسي لأسرتك؟

-من عملك ( ) -من عائدات أملاك خاصة ( )

-أخرى

.....

36-هل لديكم مصادر أخرى للدخل ؟ نعم ( ) لا( )

37-في حالة نعم يسأل ما هي :

ملكية فلاحية لأرض ( ) عقارات مباني تجارية( ) أخرى ( )

38-ما هي جوانب الإنفاق الأكثر لمدخولك ؟

التغذية ( ) اللباس ( ) الصحة ( )

التغذية ( ) اللباس ( )

39-هل يساعدك أفراد آخرون في الإنفاق ؟ نعم ( ) لا ( )

40-في حالة نعم يسأل من هم ؟

.....

41-هل تدخر جزءا من مدخولك الشهري ؟ نعم ( ) لا ( )

سادسا :الآراء والاتجاهات :

42-هل تفضل الاستقرار بالحي؟ نعم ( ) لا ( )

43-في حالة نعم يسأل لماذا ؟ .....

44-هل أنت راض بالسكن في العمارة؟

نعم ( ) لا ( )

45-في حالة لا يسأل لماذا؟

.....

46-هل ترى أن الحي يعاني من المشكلات ؟

نعم ( ) لا ( )

47-يسأل في حالة نعم ما هي هذه المشاكل ؟

.....

.....

48-ما هي اقتراحاتك لحل هذه المشكلات؟

-تحمل البلدية مسؤولياتها ( ) -تعاون السكان والبلدية ( )

-تعاون السكان فيما بينهم ( ) -أخرى ( )

49-هل أنت منخرط في :

-جمعية سياسية ؟ نعم ( ) لا ( )

-جمعية ثقافية ؟ نعم ( ) لا ( )

-جمعية بالحي ؟ نعم ( ) لا ( )

50-ما هو الإنسان الحضري في رأيك؟

-الذي ولد أصلا في المدينة ( ) -الذي سكن وسط المدينة ( )

-الذي يملك سيارة ( ) -الذي يملك مسكنا جيدا ( )

51-هل يمكن أن تصف نفسك بأنك من أهل المدينة ؟ نعم ( ) لا ( )

52-يسأل في حال لا لماذا؟

-لأن المنطقة ليست لها مميزات المدينة . نعم ( ) لا ( )

-أخرى

.....

53-هل تطالع الصحف اليومية ؟ نعم ( ) لا ( )

54-كيف تقضي أوقات فراغك ؟

-زيارة الأهل ( ) مع الأصدقاء ( ) أخرى ( )